www.kassiounpaper.com

749

الاحد 13 اذار 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

جنيف «3».. الحل السياسي يمضي قدماً

[04]

الافتتاحية

نحو وحدة أكثر عمقاً

بعد انتصار خيار الحل السياسي، وتثبيته حلاً وحيداً للأزمة السورية، اتسعت دائرة الجدل، في جانب منها، حول شكل الدولة اللاحق، وتحديداً ما يخص العلاقة بين السلطات المحلية والسلطة المركزية، وفي هذا السياق فإن مصلحة السوريين تقتضي تثبيت جملة قضايا:

إن أي طرح يتعلق بتطور سورية في ظل توازن القوى الدولي الجديد، يجب أن يستفيد من منطق هذا التوازن ودور القوى الصاعدة فيه في الحفاظ على وحدة البلدان وسيادتها، ومنع محاولات التفتيت والتقسيم.

أياً كانت طبيعة وشكل العلاقة بين السلطات المحلية، والسلطات المركزية لاحقاً، فإنها يجب أن تقرّ بموافقة السوريين عموماً، باعتبارها جزءاً من عملية أشمل هي عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، وصولاً إلى بناء دولة ديمقراطية تعددية سياسياً.

إن شكل العلاقة السابقة يعتبر أحد الأسباب في حدوث تصدعات عميقة في الوحدة الوطنية، وبات من الضروري البحث عن شكل جديد، قادر على حل التناقضات المتراكمة التي ظهرت كنتيجة لطبيعة النظام السياسي وشكل إدارة الدولة والمجتمع خلال العقود الماضية، حيث شهد التطور الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي في البلاد تشوهات بنيوية تجلت بضعف عام في تنمية البلاد إضافة إلى تهميش بعض المحافظات، من خلال الضعف المزمن لعملية التنمية فيها، وإحياء البنى التقليدية في المجتمع، وسياسات التمييز القومي والديني.

إن الشكل الجديد يجب أن يوفر الهوامش الفعلية اللازمة التي تسمح للسوريين بإدارة شؤونهم، بما فيها اختيار سلطاتهم المحلية، بعيداً عن التحكم القسري للسلطة المركزية، ولكن في الوقت نفسه ينبغي أن يكون ذلك في خدمة تعزيز وحدة البلاد أولاً وقبل كل شيء، الأمر الذي يعني بالضرورة ألّا تأخذ اللامركزية محتوىً قومياً أو دينياً أو طائفياً.

إن أية «لامركزية» فعّالة، تتطلب حكماً مركزية قوية، فالعلاقة بينهما هي علاقة تكامل، و«اللامركزية» الحقيقية هي التي لا تتناقض مع وجود سلطة مركزية قوية، تستمد قوتها من سياساتها التي يجب أن تؤمن أعلى نسب نمو، وأعمق عدالة في توزيع الثروة، ومستوى متقدماً من الحريات السياسية، بما فيها تثبيت الحقوق الثقافية القومية دستورياً. وإذا كان ذلك كله ضرورياً بالمعنى الاستراتيجي لبناء سورية الجديدة والقوية، فإنه ضروري أيضاً من جهة الاستحقاقات الملموسة أمام السوريين مثل عملية إعادة الإعمار، وحل كل التشوهات السابقة. وإنّ من غير المنطقي في هذا السياق استبدال عملية الضبط القسري للمجتمع، بدولة مترهلة.

إن اللحظة التاريخية الراهنة سورياً، هي لحظة انطلاق الحل السياسي. وإنجاز مثل هذا الحل، هو المهمة الأولى، باعتباره بوابة حل جميع القضايا الأخرى، فدونه لا يمكن حل أية مهمة أخرى، وبالتالي فإن كل موقف، بما فيه الموقف من «اللامركزية»، يجب أن يكون في خدمة هذه المهمة التاريخية، ويتوافق معها، بعيداً عن منطق الابتزاز، وإحياء العصبيات المختلفة، ويجب أن يكون في الاتجاه الذي يفضي إلى بقاء سورية موحدة أرضاً وشعباً.

ملف «سورية 2015»

بازار أوربي تركي على ورقة اللاجئين الإنسانية

06

شؤون استراتيجية

«2016-2020» هكذا ستكون الصين

07

شؤون محلية

مصياف هموم ومعاناة .. دون رقيب

11

شؤون عربية ودولية

التشاركية: البحر طحينة وناموا بالعسل يا سوريين!

13

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

التشاركية.. النقابات.. العمال

يتصاعد، بوتائر مختلفة الحدة، النشاط الإعلامي والندوات والمؤتمرات الصحفية تجاه تثبيت واقعة قانون التشاركية، من حيث هو قانون أصبح قابلاً للتداول والتعاطي معه كأمر واقع، على الجميع التسليم به و«بصوابية» إقراره، كونه الأداة الأساسية التي «ستخرج الزير من البير»، كما يقال.

هذا يذكرنا بالحراك الحكومي السابق «فريق الدردري الاقتصادي» الذي قام به من أجل التهيئة والإقرار والقبول بقانون العمل رقم 17، وهذا ينطبق على المستثمرين والذين لهم علاقة مباشرة بتطبيق القانون كنقابات العمال.

فقد عقدت الندوات واللقاءات التلفزيونية، مع الأطراف المختلفة، لتبيان ملاحظاتها على قانون العمل، وكانت النتيجة أن هذا القانون من خلال مواده المنحازة لأرباب العمل بمختلف ألوانهم وأشكالهم المحلية أو الأجنبية، ساهم بتشريد عشرات الآلاف من العمال خلال الأزمة، ومازال يشكل كابوساً حقيقياً على مصالح وحقوق العمال، رغم إقرار الحكومة عبر وزرائها المعنيين بأن القانون كان قاصراً تجاه حقوق العمال ويحتاج لتعديل.

قانون التشاركية أيضاً تمت مناقشته مع المعنيين « كالنقابات»، وأبدوا ملاحظاتهم عليه، ولكن تم إقراره كقانون ناظم لعمل الحكومة بما يتعلق بالاستثمارات القادمة التي تنشدها الحكومة، كشكل وتوجه نحو تأمين الموارد اللازمة، كما تدعي، من أجل إعادة الإعمار التي يهول كثيراً بحجم الخسائر التي منيت بها سورية خلال الأزمة، وبالتالي هذا يمهد لتسويق قانون التشاركية باعتباره أحد المخارج الأساسية لمسألة الموارد اللازمة، وكم هي المبالغ الضرورية اللازمة لإنجاز الإعمار بغض النظر عن مصادرها، طالما أن الرهان مفتوح على الاستثمار الخارجي لتأمين المطلوب من الموارد.

لكن النقاشات جميعها التي دارت حول القانون العتيد كانت تتجاهل حقوق العمال في هذا القانون، وكيفية الحفاظ عليها، حيث المؤشرات من داخل القانون تدلل على عدم ضمان حقوق العمال التي نص عليها قانون العاملين، وذلك بسبب التحول في عقود العمال المختارين من قبل المستثمر من قانون العاملين إلى قانون العمل، وهذه خسارة فادحه للعمال تفرض على النقابات مواجهتها ووضع كل ما يضمن حقوق العمال، ومن ضمنها أن تكون ممثله في مجلس الاستثمار الذي شكلته الحكومة، طالما هي وافقت على القانون مع بعض التحفظات عليه من قبلها.

إن القبول بالقانون من قبل النقابات يعني ذلك المزيد من التراجع لصالح السياسات الاقتصادية الحكومية، ولصالح المستثمرين، ولكن حقوق ومصالح الطبقة العاملة كيف السبيل لحمايتها؟ سؤال برسم قيادة الحركة النقابية.

نقابيو دير الزور في مؤتمرهم العام..
مطالب من قلب الحصار

جاؤوا ليقولوا كلمتهم ببساطتهم وعفويتهم وحبهم لوطنهم، وبجهدهم وحصارهم وجوعهم.. كبيرون بقاماتهم وعرقهم ومواقفهم وصمودهم، ليكون موعدهم مع سورية الغد المشرق..

■ قاسيون

في 2016/2/34 عقد مؤتمر اتحاد نقابات عمال دير الزور، المحاصرين كما أهلها من قبل المجموعات الفاشية، وكان همهم الأكبر هو معاناتهم ومعاناة أهالي المدينة المعاشية من الحصار وهيمنة «داعش» واستمرار المطالبة بحقوقهم، ولم يمنع الحصار التواصل معهم هاتفياً ومتابعة مجريات المؤتمر، وكانت أهم مطالبهم هي:

نقابة عمال النفط: عدم تسريح أي عامل

طالب اسماعيل العجيل، عضو المكتب التنفيذي، بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 5 تاريخ 2016/1/6 بخصوص عدم تسريح أي عامل من دير الزور لم يلتحق بعمله بسبب الظروف.

كما طالب اسماعيل الشاهر، رئيس مكتب النقابة، بالطبابة واللباس والنقل لعمال شركة الفرات للنفط، وبإعادة التعويضات المتوقفة للعمال والنقابيين الذين هم على رأس عملهم.

نقابة عمال الطباعة: تأمين سلال غذائية

أكد رياض الحلاق، على ضرورة تأمين شحن السلال الغذائية للعمال والأهالي بكميات كافية جواً، كما طالب بإلغاء حسم التأمين الصحي المستمر منذ سنتين لعدم الاستفادة منه بسبب الحصار وإعادة المبالغ المحسومة لعمال دير الزور.

نقابة عمال السكك الحديدية: التعاقد مع الأطباء

طالب خالد محمد بتأمين اللباس لعمال السكك الحديدية، والتعاقد مع أطباء لمعالجتهم.

نقابة عمال البناء والأخشاب: الإدارات خارج المحافظة

تحدث لامع عمار بأن استقرار العمال باستقرار الإدارات، وحيث أن أغلب الإدارات خارج المحافظة، يجب إسناد أو تكليف غيرها لتأمين حاجات العمال.

نقابة عمال الصحة: حقوق المتقاعدين

طالب مهيدي العطية رئيس مكتب النقابة بأن تتم تصفية حقوق العمال المتقاعدين من فرع التأمين والمعاشات القائم بعمله في دير الزور، وليس من الإدارة العامة للمؤسسة في دمشق، بسبب الحصار، واشتكى من عدم وجود الأطباء المختصين في المشافي، ويجب إصلاح جهاز الرنين المغناطيسي المعطل لأهميته.

نقابة عمال الدولة والبلديات: بدل نقدي للباس

أكد عدنان الأسود، رئيس مكتب النقابة، على ضرورة رفع سقف اللباس المجاني بسبب ارتفاع الأسعار، واقترح صرف قيمته نقداً لعدم وجود مؤسسات تمنحه عيناً، ولحاجة العمال لقيمته لتأمين لقمة معيشتهم.

نقابة عمال الغزل: غلاء المعيشة للموسميين

سمير هزاع قال: المبالغ المقتطعة من قبل المؤسسة العامة للصناعات النسيجية من العمال، وقيمتها 40 مليون ليرة يجب تحويلها لاتحاد العمال والنقابة، وطالب بصرف تعويض غلاء المعيشة للعمال الموسمين في المحلج.

نقابة الصناعات الغذائية والسياحة: مطحنة عامة

نتيجة الحصار واستغلال القطاع الخاص وصلت قيمة طحن القمح إلى 14400 ليرة، لذلك نطالب بمطحنة للقطاع العام، وطالب زيادة كميات المحروقات والدقيق اللازم للمخابز، وتشميل عمال مؤسسة الخزن والتسويق بقرار مجلس الوزراء ومنحهم اللباس العمالي.

نقابة عمال المصارف: التأمين الصحي

صقر الصكر طالب بتشميل بقية القطاع العام بالتأمين الصحي، ووضع شبكة أنترنت مستقلة تربط بين المصارف والإدارات العامة ومصرف سورية المركزي، وبقبول التعهد الخطي لاختبار الحاسوب من العمال المتقدمين للمسابقات من أبناء دير الزور، لعدم وجود إمكانية لإجراء الاختبارات بسبب الحصار.

نقابة عمال الكهرباء: صرف رواتب عمال الخرسانة

عماد الحلاق طالب الجهات المعنية بإلزام مؤسسات القطاع العام بتسديد ديون مؤسسة الكهرباء، وتأمين السيولة المالية لصرف رواتب العمال، وكذلك صرف رواتب عمال معمل الأعمدة الخرسانية المتوقفة منذ عام 2013، وأن تقوم الإدارات بتحويل اشتراكات العمال للنقابة ولصناديقها.

نقابة التنمية الزراعية: التعويضات

طالبت رئيسة مكتب النقابة، رؤى العلي، بتشميل الفئات كافة بطبيعة العمل، وصعوبة العمل وتعويض الاختصاص، ومنح المراقبين البيطريين تعويضاً عن الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، ومنح العاملين في مخابر البحوث العلمية بتعويض خطورة العمل.

أما نقاش السياسات الاقتصادية كقانون التشاركية فقد غاب عن المؤتمر بسبب الانقطاع التام عما يجري في سورية نتيجة الحصار.

عمال درعا:

حافِظوا على «القطاع العام» وطوروه!

بتاريخ 3/2/2016 قدم اتحاد عمال محافظة درعا تقريره للمؤتمر السنوي للاتحاد، والذي سيتم تسليط الضوء على أهم ما جاء في الجانب الاقتصادي منه استمراراً لتغطية قاسيون لتلك المؤتمرات.

■ قاسيون

في هذه التغطية سنستعرض واقع عمل بعض المنشآت الإنتاجية كقطاعات الخبز والإنشائية كالطرق والجسور.

العامة للمخابز:
132% نسبة تنفيذ من المخطط

البداية مع الشركة العامة للمخابز في درعا وهي المشرفة على 10 مخابز وقد توقف منها 6 مخابز تحوي 6 خطوط إنتاج بسبب «اعتداءات إرهابية» على حد تعبير التقرير، كما توقف مخبز «غزالة» لعدم تحقيق «الجدوى الاقتصادية» وفق التقرير. المخابز الأربعة المتبقية وهي «الصنمين وإزرع ودرعا الأول وبصرى» كانت نسب تنفيذها لخططها الإنتاجية عالية، فحققت بمجموعها نسب تنفيذ أعلى من المخطط بلغت 132,9% على رأسها مخبز ازرع بنسبة إنجاز 155%، علماً أن مجموع الإنتاج المخطط في تلك المخابز بلغ 11,4 ألف طن والإنتاج المنفذ بلغ 15,2 ألف طن.

مع ذلك أوضح التقرير أن أبرز الصعوبات التي تواجهها المخابز هي: «صعوبة تأمين المواد الأولية بسبب ارتفاع أجور النقل وغلاء الأسعار، وعدم وجود تأمين صحي شامل للعاملين».

مطحنة اليرموك:
363 مليون ليرة مبيعات

في السياق الإيجابي ذاته كان عمل مطحنة اليرموك في درعا، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 220 طن من الأقماح يومياً، كما أن خطتها السنوية كانت تقوم على طحن 5,5 ألف طن من الأقماح، ووفقا للتقرير فإن المطحنة نفذت خطتها بالكامل وبلغت مبيعاتها 363 مليون ليرة، إلا أن المطحنة تعاني من عدة صعوبات وأبرزها:

«صعوبة انتظام وصول العاملين والموظفين بالأوقات المحددة نتيجة الظروف، وصعوبة تأمين عمال حمل وتعبئة ذوو خبرة ومن أماكن قريبة، وصعوبة تزويد المطحنة بالمياه». هذا وقد اقترح التقرير ضرورة«تسهيل مرور السيارات المخصصة لنقل العاملين».

«الطرق والجسور»:
افتحوا باب التعيين للسائقين والفنيين

في مجال آخر من مجالات عمل شركات القطاع العام في درعا أوضح التقرير حال فرع شركة الطرق والجسور بدرعا، والتي خططت في عام 2015 لعقود تعبيد وتزفيت طرقات وجسور بلغت قيمتها «652 مليون ليرة سورية نفذت منها 150 مليون ليرة أي بنسبة 23% فقط من المخطط»، هذا وقد ذكر التقرير أن الشركة تعاني من «صعوبة تأمين مادة المازوت والاسفلت، وقلة اليد العاملة بسبب الاستقالات خاصة المهنين والسائقين، وعدم وجود قطع تبديل ، وقدم الآليات»، كما اقترح التقرير جملة من المقترحات أبرزها «فتح باب تعيين الفنيين والسائقين، تلزيم الجهات العامة لإبرام العقود، وزيادة اعتماد الطبابة واللباس العمالي».

هذا وقد خلصت المقترحات والتوصيات العامة للمجال الاقتصادي من التقرير إلى ضرورة «الحفاظ على القطاع العام وإصلاحه وتطويره، والدفاع عن الإنتاج الوطني، وإيجاد فرص عمل جديدة ...».

لا تبدو مشاكل القطاع العام في مختلف أرجاء البلاد متباينة، وتحديداً مشاكل الوقود وأسعاره ونقص العمالة وتأمين قطع التبديل والمواد الأولية.... إلخ، وهي وفق تقارير النقابات قضايا موصفة بدقة ووضح إلا أنها تحتاج لقرار حاسم لحلها يناقض السياسات الحكومية المستمرة في إضعاف القطاع العام.

العمال المياومون متى يتم إنصافهم؟

رغم أن مطلب تثبيت العمال المؤقتين يعد واحداً من أبرز المطالب العمالية وأكثرها إلحاحاً، فإنه مازال بالنسبة للحكومة مجرد وعود تجترها بلا كلل في لقاءاتها الدورية مع ممثلي العمال، وعود ما عادت تحرك مشاعر العمال بعد أن طال انتظارها عبثاً دون وجود مساعي جادة لتحقيقها، في المقابل فإن الجهات الممثلة للعمال، كما يفترض، لا حول لها ولا قوة وليس في وسعها سوى الاستمرار في المطالبة دون أن تمتلك آليات حقيقية للتنفيذ وممارسة الضغط حين يقتضي الأمر.

■ سمر علوان

وبعيداً عن وعود تثبيت العمال، والتي يبدو أنها ما تزال حلماً بعيد المنال، تتجه الأنظار اليوم إلى المطالبة بتسوية أوضاع العمال المياومين والموسمين وعمال الفاتورة ومن في حكمهم، والمطالبة – كحد أدنى– بتحويل عقودهم الموسمية إلى سنوية، وهو ما ينادي به الاتحاد العام لنقابات العمال على مبدأ «الرمد أهون من العمى»، فذلك من شأنه أن يرد إليهم بعضاً من حقوقهم المسلوبة، وفي الوقت نفسه لا يشكل عبئاً على الحكومة التي تحتج بالمشاكل المالية كلما جاء أحدهم على ذكر مطلب التثبيت، لكنه مع ذلك ما يزال حبراً على ورق، ولم يدخل حيز التنفيذ إلا ضمن نطاق ضيق للغاية.

هناك ما يمكن فعله

الاتحاد العام ناقش هذا المطلب باستفاضة في آخر جلسات مجلسه العام على مسمع الحكومة، إذ أكد على أنه واحد من القضايا الملحة، «مع معرفتنا لحجم الأعباء والصعوبات التي تواجهها الحكومة في ظل هذه الظروف إلا أن هناك ما يمكن فعله دون أن يكون له تكاليف باهظة تتحملها الحكومة.

بعد الموافقة..

وكما جاء في المجلس العام فإن قضية تسوية أوضاع العمالة المياومة، لقيت موافقة مسبقة من قبل رئاسة مجلس الوزراء، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة لتحويل عقود العمال المياومين إلى عُقود سنوية، وصادق مجلس الوزراء مجتمعاً على محضر اللجنة المشكلة، ثم تم تكليف الاتحاد العام مع الجهات المعنية بحصر الأعداد ورفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء، ورفعت المذكرة بما تتضمنه من تفاصيل، لكنها توقفت هناك، وانتهى الأمر بها في أحسن الأحوال فوق أحد الرفوف.

مرة واحدة

المطلب تحقق في شركة واحدة فقط هي شركة إسمنت طرطوس، وكاد تحقيقه أن يكون وشيكاً في معمل الأسمدة بحمص، عندما زار وزير الصناعة المعمل ووعد العمال المياومين –وعددهم سبعون عاملاً– بأن الموضوع منته، لكنه وصل إلى اللجنة الاقتصاديةً، وتم إيقافه هناك تحت مسمى «التريث».

4700 عامل

إجمالي عدد العمال المياومين الذين تم حصرهم من قبل الجهات المختصة هو نحو 4700 عامل، وكما يتضح فهو رقم غير كبير لا يبيح للحكومة أن تتذرع بالأسباب المالية، فالعبء الذي يترتب على خزينة الدولة عند تحويل عقود المياومين إلى عقود سنوية يقتصر على حق هؤلاء العمال بالاستفادة من التعويض المعيشي البالغ 4000 ليرة إلى جانب2500 ليرة كزيادة على الراتب.

عمال المخابز

يُذكر عمال المخابز دائماً كمثال صارخ للحرمان من الحقوق، فهم يعملون لساعات طويلة تصل إلى 20 ساعة أحياناً، ودون توقف حتى في المناسبات والعطل الرسمية، وفوق ذلك فلا يوجد ملاك عددي لهم، أي أنهم مازالوا عمالاً مياومين يعملون بأجور زهيدة.

حقوق ضائعة

تتعدد المسميات ما بين العمالة الموسمية والمياومة والعرضية «وهي العمل الذي لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط، ولا يستغرق إنجازه أكثر من ستة أشهر» والفاتورة.. وما بين هذه الأشكال والمسميات تضيع حقوق آلاف العمال الباحثين عن قوت يومهم بشق الأنفس، فإلى متى تبقى وعود الحكومة مجرد كلمات لا تغني ولا تسمن؟

عمال شركة الفرات للنفط

جماعة أساس الراتب..!؟

في اتصالات هاتفية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، نتيجة الظروف التي تعاني منها محافظة دير الزور، تقدم العديد من عمال شركة الفرات للنفط، من أبناء المحافظة، ممن أطلقت عليهم تسمية«جماعة أساس الراتب» بشكوى لقاسيون، وهم ممن بقي في المحافظة سواء في الأحياء التي يحاصرها التنظيم الفاشي التكفيري «داعش» أو في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم ولم يستطيعوا المغادرة، بسبب ظروفهم المادية الضعيفة سابقاً، والتي تضاعفت أكثر مع ظروف الأزمة المستمرة.

■ مراسل قاسيون

فحوى الشكوى، أنهم حرموا من التعويضات كافة، ولم يبق لهم سوى«أساس الراتب» لذلك سمونا بهذا الاسم، وأساس الراتب لا يتجاوز في أحسن الأحوال 30 ألف ليرة، وهي لا تكفي سوى أيام لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة في ظل الغلاء والحصار.

بطاقات غير مفعلة

كما أكد ع/خ: أنّ الشركة أوقف تفعيل بطاقات الصراف الآلي لنا منذ عام وأربعة أشهر، وألزمتنا باستلام رواتبنا من المحاسب في محافظة الحسكة، وحصرياً بيد صاحب العلاقة، لمعرفة من غادر البلاد ومن بقي، مما اضطرنا للسفر والإقامة لمدة يومين في كل شهر، وهذا يستهلك معظم الراتب أو كله تقريباً، وبعضنا يذهب كل شهرين لقبض راتبين، واحداً يصرفه أجور نقل وإقامة، والآخر نعود به لسد رمق أسرنا.!

رواتبنا ضعيفة

بينما قال س/ م: معظمنا من العاملين في الإنتاج الكهربائي والميكانيكي وإداريين وحراس، أي من أصحاب الرواتب الضعيفة في الأصل، ناهيك عما نتعرض له من أخطار تهدد حياتنا على الطريق.!

الموت جوعاً أم ذبحاً

وقال خ/ ع: نحن محاصرون في أحياء المدينة ولا نستطيع المغادرة، وإذا غادرنا سيتهمنا الدواعش بأننا عملاء النظام وكفرة، فإما أن نخضع لهم وإمّا سنذبح كالخراف!، كما أنّ المغادرة بالأصل ستكلفنا أضعاف رواتبنا إتاوات!.

لماذا يتم التعامل معنا بازدواجية

كما تساءل البعض منهم: ألا تكفي سنة وأربعة أشهر لمعرفة من بقي منّا ومن غادر؟، أكلونا لحماً ويرموننا عظماً الآن!، ولِماذا هذه المعاملة القاسية لنا علماً أنّ زملاءنا الموجودين في المناطق التي تحت سيطرة الدولة، يقبضون رواتبهم من الصراف الآلي، والبعض منهم ما زال يقبض التعويضات!. وعلى ذلك يتم التعامل معنا بازدواجية، لماذا؟.

مطالب محقة فهل من يسمع؟

وطالب العمال «جماعة الأساس» بصرف مساعدات مالية وعينية تساعدهم على الحياة بدل التعويضات، ويطالبون أيضاً بإعادة تفعيل بطاقات الصراف الآلي ليتمكنوا من تكليف زملائهم أو أقاربهم المقيمين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الدولة باستلام رواتبهم وإرسالها لهم، مما يخفف عنهم تكاليف السفر والإقامة والأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها، أو السماح لأحد زملائهم بالقبض عنهم كمجموعات، مما يخفف عليهم معاناتهم أيضاً.

قاسيون بدورها إذ تنشر شكوى عمال شركة الفرات للنفط من أبناء محافظة دير الزور المقيمين فيها والمحاصرين، فهي تنقلها للإدارة العامة للشركة ولوزير النفط والثروة المعدنية، وتؤكد على ضرورة حل مشكلة رواتبهم، وتقديم المساعدة المادية والعينية لهم، ريثما يتحقق الحل السياسي الشامل للأزمة السورية، فهم من حملوا هموم الوطن سابقاً وخلال الأزمة على أكتافهم كطبقة عاملة منتجة، وهم من سيبنونه لاحقاً.

إذا غادرنا سيتهمنا الدواعش بأننا عملاء النظام وكفرة وإذا بقينا سنموت جوعاً

لماذا يا حكومة؟

بتاريخ 2016/1/6 وجه وزير الإدارة المحلية كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء يتضمن بعض المطالب استناداً إلى كتاب محافظ دير الزور، وتحديداً حول تجديد العقود للمتعاقدين من أبناء المدينة من عقود شباب وغيرها.

■ قاسيون

وقد تم الشرح بمعرضه بأن هؤلاء لم يتمكنوا من أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف بعض الوحدات الادارية، في المدينة أو غيرها من المحافظات والمدن السورية، أسوةً بغيرهم من العاملين في المحافظة.

بكل بساطة «يتعذر ذلك لعدم الحاجة»!

وقد استعرض كتاب المحافظ الواقع الذي فرض على بعضهم عدم الالتحاق بعملهم، وذلك لتقطع السبل والطرقات نتيجة الأوضاع الخاصة بالمدينة، مما تسبب بعدم تجديد عقودهم، مقترحاً حلولاً بما يحقق إمكانية تجديد هذه العقود، وذلك نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها المحافظة وأبناؤها، وبالطريقة نفسها التي تم التعامل بها مع غيرهم من العاملين في المحافظة، من حيث الوضع تحت التصرف في المحافظة المتواجدين بها هؤلاء، وتحديد مركز عمل لهم، لصالح المحافظة، وغيرها من الحيثيات.

وبعد العرض على رئيس مجلس الوزراء، وجه بحاشيته المسطرة على الكتاب نفسه إلى وزير الإدارة المحلية «يتعذر ذلك لعدم الحاجة»!.

حرمان من مصدر الرزق لمئات الأسر

مرة جديدة تتعامل الحكومة مع العاملين لديها بما يشبه عدم الاكتراث بالمآسي والويلات التي تكبدها ويعيشها هؤلاء، ومرة أخرى تقفز على الواقع المرير للأزمة العاصفة والحرب المدمرة، وكأن ما يجري وتدفع ضريبته البلد ومواطنوها، والعاملون فيها، لا تعنيها لا من قريب ولا من بعيد.

«تعذر ذلك لعدم الحاجة»، هكذا وبكل بساطة، تحرم مئات العائلات من مصدر الرزق الوحيد لها، بالإضافة إلى أنها عانت من ويلات الحرب نزوحاً وهرباً، ومن ويلات داعش الإرهابي قتلاً وسفكاً، علماً أن من يتم الحديث عنهم والمطالبة بحقوقهم هم من فئة الشباب، الذين تم التعاقد معهم بعقود من المفترض أنها تجدد تلقائياً ولمدة خمسة أعوام كحد أدنى، وفق الصيغة التي أعلنت بتوجيه من الرئاسة ونفذت من قبل المؤسسات العامة بحينه.

ولم تراع رئاسة الوزراء واقع هؤلاء، حيث كانت قد راعت العاملين الدائمين في المحافظة، وعلى الرغم من الاعتراض على اعتبار البعض منهم إجازة خاصة بلا أجر، ولكنهم لم يحرموا من عملهم، كما هؤلاء، وكأن الحكومة تتعامل مع بعض العاملين لديها كأبناء شرعيين والبعض الآخر لا تحسبه كذلك.

من بحاجة الآخر؟

جميع من شملتهم عبارة «يتعذر ذلك لعدم الحاجة» هم عاملون من الفئة الأولى الذين تعبوا وكدوا وانتظروا حصتهم لسنوات من أجل التعيين بوظيفة عامة، وقد اكتسبوا بعضاً من الخبرات بميادين عملهم خلال السنوات المنصرمة، وبات بعضهم يعتبر من الكوادر بمجال عمله، وإذ يتضح بأن لا حاجة لهم حسب رأي رئيس الحكومة.

السؤال الذي يتبادر للذهن مباشرة، من الذي ليس بحاجة للآخر، المواطن للحكومة أم العكس؟.

وإذا افترضنا جدلاً بأن الحاجة الآن، وبهذه اللحظة غير متوفرة، فما بالنا بالأيام القادمة، بظل التفريغ القائم للكوادر من مؤسسات ودوائر الدولة! وعلى أية كوادر سيتم الاعتماد بالمرحلة القادمة؟، إن لم تكن الكوادر الشابة متوفرة!.

أسئلة وأسئلة تبدأ ولا تنتهي، لنقرأ عبارة «يتعذر ذلك لعدم الحاجة»، وتنتهي معها الاستفسارات جميعها، ولتتضح معها التوجهات الحكومية.

الكرملين: الحفاظ على وحدة الأراضي السورية أساسي بالنسبة لروسيا

أكد الكرملين أن الحفاظ على وحدة أراضي سورية يعد هدفاً أساسياً بالنسبة لروسيا. وتابع أن نظام الحكم في سورية وتركيبة القيادة فيها يجب بحثه من قبل السوريين أنفسهم.

وقال دميتري بيسكوف الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي الجمعة 11 آذار: «لا يحق لأحد باستثناء السوريين أنفسهم اتخاذ قرار شرعي حول مستقبلهم».

وشدد بيسكوف: «أما الحجر الأساس بالنسبة للأغلبية الساحقة من الدول، وبالدرجة الأولى بالنسبة لروسيا، فهو الحفاظ على وحدة أراضي سورية». واعتبر أن ذلك أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة للمنطقة برمتها.

وأكد أن روسيا تأمل في مشاركة ممثلي الحكومة السورية في الجولة القادمة من المفاوضات التي ستنطلق يوم 14 آذار برعاية الأمم المتحدة.

وأكد: «من الطبيعي، يأمل الجميع في أن تشارك الأطراف المعنية كافة «في الحوار».

وفي الوقت نفسه أكد بيسكوف أن تبادل الآراء حول الخيارات المحتملة للتسوية السياسية في سورية يجري على مستوى الخبراء بصورة مكثفة. لكنه شدد على عدم جواز اعتبار تبادل الآراء هذا بين الخبراء كمفاوضات حول نظام الحكم المستقبلي في سورية. وشدد قائلاً: «لا يجوز تصوير ذلك كمفاوضات موضوعية حول هذه المسألة، بل يدور الحديث عن تبادل الآراء بين الخبراء، وهو حديث جار بمختلف الصيغ، وليس بمبادرة روسيا فقط وليس حول هذا الموضوع فحسب».

■ وكالات

لافروف:

نأمل أن تساهم مفاوضات جنيف في تعزيز الهدنة بسورية

لفت وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى ضرورة التزام الأطراف السورية كافة بالاتفاقات المتعلقة بتسوية الأزمة، بما في ذلك الاتفاق الخاص بالهدنة.

وقال خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الصيني وانغ يي بعد محادثاتهما في موسكو، يوم الجمعة 2016/3/11: «يجب أن تفي كافة الأطراف بالتزاماتها. ونحن نأمل في أن تساهم المفاوضات السورية التي ستستأنف يوم 14 آذار في جنيف، في تحقيق هذا الهدف».

وشدد الوزير الروسي على ضرورة أن تشارك أوساط واسعة من أطياف المعارضة السورية في المفاوضات، مؤكداً على استبعاد الإرهابيين من الحوار.

وحذر لافروف من أن منع الأكراد السوريين من المشاركة في مفاوضات جنيف أمر محفوف بالمخاطر يهدد بتنامي «النزعات الانفصالية» في سورية.

واعتبر أن الفشل في إشراك الأكراد في المفاوضات السلمية في جنيف، سيمثل دليلاً على ضعف المجتمع الدولي، مؤكداً أن موسكو تصر على مشاركتهم في الحوار منذ البداية وليس بدءاً من «المرحلة الثانية» للمفاوضات.

الدفاع الروسية: التوصل إلى اتفاق هدنة مع قادة سبع فصائل في سورية

أعلن مركز تنسيق الهدنة في سورية، أنه تمكن من التوصل إلى اتفاق على وقف الأعمال القتالية مع قادة سبع فصائل مسلحة في البلاد.

وقال رئيس المركز، الفريق سيرغي كورالينكو، يوم الخميس الماضي للصحفيين: «على مدى الأيام الثلاثة الماضية كجزء من العمل الذي يقوم به مركز تنسيق الهدنة في سورية، تم التوصل إلى اتفاق على وقف الأعمال القتالية مع قادة سبع فصائل».

وأضاف كورالينكو، أنه جرت مباحثات بشأن الهدنة مع رجال الدين والإدارة المحلية والأوساط الاجتماعية من 12 بلدة سورية بمحافظات دمشق وحلب وحمص واللاذقية والقنيطرة، مضيفاً أنه خلال اللقاءات نوقشت مسائل الانضمام إلى نظام وقف العمليات القتالية وعودة المشاركين في التشكيلات المسلحة إلى الحياة السلمية.

وفي سياق متصل قال رئيس المركز في تصريحات له أن القوات الجوية الفضائية الروسية في سورية لم تسدد ضربات على جماعات المعارضة التي تلتزم بالهدنة.

وجاء في بيان له أن «القوات الجوية الفضائية الروسية لم تسدد ضربات على التشكيلات المسلحة للمعارضة التي أعلنت وقف العمليات القتالية، والتي أبلغت المركزين الروسي أو الأمريكي للمصالحة بشأن أماكن تمركزها».

■ سبوتنيك

جميل: وفد موسكو متوجه إلى جنيف

في حديث لوكالة «تاس» الروسية، جرى يوم الجمعة 2016/3/11، أعلن عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، د.قدري جميل، أن وفد المعارضة السورية، الذي شكل وفقاً لنتائج لقاءات موسكو في شهري كانون الثاني ونيسان من العام 2015، سيتوجه إلى جنيف يوم السبت 2016/3/12 للمشاركة في المفاوضات المرتقبة، مضيفاً أنه يتوقع إجراء لقاء مع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، في الـ14 من الشهر الجاري.

وقال جميل: «سنتوجه إلى جنيف يوم غد، ويتكون وفدنا من 8 أشخاص، فيما يصل العدد الإجمالي لمن حصل على الدعوة إلى 10 أشخاص، ونخطط لإجراء لقاء مع المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، لكن موعد اللقاء لم يحدد بعد، وسنبحث هذا الموضوع بعد وصولنا إلى المدينة. وقد يعقد اللقاء يوم الأحد. أما جدول الأعمال، فسيشمل قضايا الانتقال السياسي، حسبما أعلن دي ميستورا».

وأشار جميل إلى أن الأكراد لم يتلقوا حتى الآن دعوة للمشاركة في المفاوضات، لكن وفد موسكو للمعارضة السورية يتوقع أن تحسم مشاركة الأكراد في الجولة الجارية من المفاوضات. واستطرد جميل قائلاً: «نرى رسائل مناسبة من قبل دي ميستورا وروسيا والولايات المتحدة».

وتعليقاً على العلاقات بين وفدي موسكو والقاهرة للمعارضة السورية، قال جميل إن وفده مستعد للتعاون مع وفد القاهرة، مضيفاً أن «المسألة تكمن في ما إذا كان هيثم مناع، الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية، مستعد للمشاركة في المفاوضات، أو أنه يعتزم مقاطعتها طالما لم ينضم الأكراد إليها».

دي ميستورا لا يستبعد دعوة الأكراد للمشاركة في جنيف مستقبلاً

قال المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا إنه لا يستبعد توجيه الدعوة إلى الأكراد السوريين في المستقبل للمشاركة في المفاوضات السورية التي ستجري تحت رعاية دولية.

وأكد دي ميستورا في مقابلة مع وكالة «نوفوستي» الروسية نشرت الجمعة 11 آذار، أنه يدرك تماماً أهمية هذا الأمر، مضيفاً أنه مكلّف من مجلس الأمن الدولي بضمان الطابع الأكثر شمولاً للمفاوضات ومشاركة السوريين جميعهم القادرين على المساهمة في مستقبل سورية.

لكنه أوضح أن الحديث لا يدور في الوقت الراهن عن توجيه دعوات جديدة إلى أطراف أخرى للمشاركة في المفاوضات، مؤكداً أن المشاركين في الجولة الأولى من المفاوضات هم المشاركون نفسهم الذين حضروا المحادثات في جنيف قبل تعليقها مطلع شباط الماضي.

وكان دي ميستورا قد أعلن في مؤتمر صحفي الأربعاء 9 آذار أن مفاوضات «جنيف 3» ستركز على تشكيل حكومة وطنية سورية والانتخابات وتعديل الدستور مشيراً إلى أن المفاوضات ستنطلق الاثنين المقبل في جنيف وتستمر حتى الـ25 من /آذار الجاري. وبيّن أنها ستستمر لأسبوعين وقد تمدد إذا اقتضت الحاجة، مشيراً إلى أن أجندتها النهائية ستحدد عقب وصول المشاركين فيها جميعهم إلى جنيف.

بازار أوربي تركي على ورقة اللاجئين الإنسانية

الآلاف من اللاجئين ما زالوا عالقين على الحدود اليونانية المقدونية في العراء، أكثر من نصف هؤلاء من النساء والأطفال، يفترشون العراء والوحل، ويعيشون أقسى الظروف الإنسانية، معرضين للأمراض المتنوعة بسبب البرد ونقص الغذاء، وغياب الكثير من مقومات الحياة الضرورية.

■ عاصي اسماعيل

كما ما زال البازار قائماً بين الاتحاد الأوربي وتركيا على ورقة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، بعيداً عن كل الادعاءات الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وغيرها من العناوين التي صدعت رؤوس الناس، كما أغرت الكثيرين جاعلة «البحر طحينة» أمامهم، وذلك كله من أجل الحد من تدفق هؤلاء إلى أوربا، بمقابل بعض التعهدات لتركيا بخصوص انضمامها للاتحاد الأوربي، مع الإغداق بالأموال على شكل مساعدات.

أيام العبور الطويلة

المشاهد المصورة الآتية من الحدود المقدونية اليونانية تظهر بؤس الواقع المعاش من قبل اللاجئين وسط برك المياه والطين، مع التوقع بازدياد البؤس والشقاء يوماً بعد آخر، بظل استمرار إغلاق الحدود والنقص بالمواد الغذائية والإغاثية والطبية، مع التدني المستمر بدرجات الحرارة بهذا الموسم الشتائي البارد. حالات من الاعتراض والصدام مع الشرطة تعبيراً عن الغضب واليأس سجلت على الحدود، حيث عبر اللاجئين هناك بالقول: «قرار الاتحاد الأوربي بإغلاق الحدود أمامنا ليس عادلاً وليس إنسانياً على الإطلاق، خاصة وأنه لا مكان آخر نذهب أو نأوي إليه»، كما قال أحدهم: «نحن أوراق لعب، لا أحد ينظر إلينا على أننا أناس عاديون، لدينا أحلامنا وحياتنا، كما لدينا أطفال، وبالمقابل يتم التعامل معنا كأوراق مالية وأعداد فقط»، وآخر قال: «نحن نشعر باليأس، وبالغضب، بمقابل إغلاق باب الأمل بفتح الحدود أمامنا»، كذلك أشار أحدهم إلى قلقه من طول رحلة التعب والإرهاق التي يتخوف من مغبتها كما حال من سبقوه، من مقدونيا ثم صربيا ثم كرواتيا، رحلة تطول بعذاباتها وآلامها، حيث لا نوم ولا طعام مع الكثير من القلق والخوف، بحال اتبعوا طرقاً وممرات أخرى للعبور عن طريق المهربين.

يشار إلى أنه ما زالت أعداد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين بتزايد، كما ما زالت تسجل حالات الموت غرقاً قبالة السواحل التركية نتيجة غرق القوارب المطاطية، حيث من المعلوم أن تزايد تدفق اللاجئين والهجرة غير الشرعية يرتبط بتزايد تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية والاقتصادية، كما يترافق مع تحسن الأحوال الجوية وانعكاسها بشكل خاص على البحار وحركة الأمواج. ويشكل السوريون ما يعادل ثلث تعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوربي خلال الأعوام المنصرمة، نتيجة الحرب والأزمة، حسب إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تجارة فاشية سوداء بغطاء دولي

كما لا يغيب عن ذهننا التجارات الفاشية السوداء، التي رافقت وترافق اللاجئين وأزماتهم الإنسانية، اعتباراً من المهربين الساعين لابتزاز وسرقة اللاجئين، مستغلين حاجاتهم وصعوباتهم، ليزيدوا من معاناتهم وألمهم، مروراً بتجارة الأعضاء البشرية التي راجت على حساب معاناة هؤلاء، وليس انتهاءً بقطاع الطرق، الذين يسلبون ويقتلون، على الحدود وفي الغابات الأوربية.

وهؤلاء كلهم محميون دولياً، حيث أصبحوا شبكات مافيوية فاشية عاملة ومتكاملة، بتغطية مباشرة وغير مباشرة من بعض الدول، علناً أو بشكل غير علني، انسجاماً مع سياسات رأس المال الفاشي العالمي، الساعي عبثاً إلى الحفاظ على أرباحه، واستمرار نفوذه، بأقذر الوسائل والأساليب والأدوات، والتي منها داعش الإرهابية، على سبيل المثال لا الحصر.

اشتراطات تركية وابتزاز

الحكومة التركية تتعامل مع قضايا اللاجئين ومعاناتهم ومآسيهم كورقة ضغط من أجل تحسين شروطها التفاوضية مع الاتحاد الأوربي للانضمام إليه، كما تستخدمهم في عملية ابتزاز مباشر من خلال المطالبة بزيادة المساعدات من الاتحاد الأوربي، حيث لم تعد تكتفي بـ 3 مليار يورو التي تعهد بها الاتحاد الأوربي كمساعدة للاجئين في تركيا، بل بدأت بالمطالبة بمضاعفة هذا المبلغ ليصل إلى 6 مليار يورو، على شكل مقترح تركي جديد يتضمن أيضاً طلب رفع تأشيرة الدخول بالنسبة للأتراك من قبل الاتحاد الأوربي اعتباراً من حزيران القادم، بمقابل تعهد تركي بوقف تدفق اللاجئين إلى أوربا، واستعدادها لاستعادة اللاجئين السوريين الذين تم رفض منحهم حق اللجوء إلى أوربا، وغيرها من التعهدات التي لا تمت لكل الادعاءات التركية إعلامياً بصلة، من حيث موقفها الإنساني وغيره من المواقف، التي تضعها كلها في سلة مفاوضاتها وبازاراتها، ليتضح عملياً وبالملموس جزء من الدور التركي المتاجر بالأزمة والحرب السورية.

مشيرين إلى أن تركيا ما زالت تسعى يائسة من خلال ورقة اللاجئين الإنسانية إلى الضغط على أوربا وأمريكا من أجل إنشاء مدينة لاستيعاب النازحين السوريين، والتعهد بتجهيز البنى التحتية لتلك المدينة، عبر المساعدات الأوربية والأمريكية طبعاً، وذلك بالأراضي السورية على الحدود التركية، في محاولة لاستعادة اقتراحها بمنطقة حظر جوي تحت مسمى الممر الإنساني والمدينة المقترحة، بغاية استمرار استنزافها لأزمتنا إلى أطول فترة زمنية ممكنة.

كذب ومبالغة

بالمقابل فإن تركيا تكذب وتبالغ عملياً في عدد اللاجئين من أجل الحصول على المزيد من المساعدات من الاتحاد الأوربي، كما من أجل المزيد من الابتزاز عبر البازارات التي تعقدها، حيث ادعت بارتفاع عدد اللاجئين لديها من 1,5 مليون إلى 2,5 مليون خلال أقل من عام. علماً أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت 4,6 مليون لاجئ سوري في بلدان الجوار السوري، بمقابل 3,3 مليون عام 2015، ليظهر هذا الادعاء وكأن تركيا وحدها من دول الجوار التي استقطبت هذه الزيادة، مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الكلي لتعداد اللاجئين في بلدان الجوار خلال هذا العام، علماً أنه تم تسجيل عبور 1,5 مليون مهاجر إلى الاتحاد الأوربي خلال عام 2015، أكثر من 850 ألف منهم كانوا بحراً بين تركيا واليونان، وإجمالي عدد طالبي اللجوء في الاتحاد الأوربي خلال عام 2015 من السوريين بلغ 897 ألفاً.

آخذين بعين الاعتبار أن تركيا بالنسبة لغالبية اللاجئين تعتبر مستقراً مؤقتاً لحين العودة، أو ممر عبور إلى الاتحاد الأوربي، وليست بحال من الأحوال ملاذاً لهؤلاء، أو مستقراً مستقبلياً نهائياً لهم.

الصفقة الأوربية

في الجانب الآخر يتضح بالمقابل ذاك الاتجار بالقضايا الإنسانية، وخاصة الحرب والأزمة السورية، من قبل الأوربيين، حيث صرح رئيس المجلس الأوربي «دونالد تاسك» في وقت سابق، قائلاً: «انتهت أيام الهجرة غير النظامية إلى أوربا»، وذلك في معرض حديثه عن اتفاق القادة الأوربيين مع الجانب التركي حول إغلاق طرق غرب البلقان أمام اللاجئين، كما لم يخف في حديثه الإجراءات التي ستتم حيال تأشيرات الدخول للأتراك إلى أوربا قائلاً: «سنسرع إجراءات رفع التأشيرات عن الأتراك لكن دون خفض المعايير»، ما يشير بشكل مباشر إلى الصفقة التركية الأوربية عبر ورقة اللاجئين الإنسانية.

الوجه الأسود بمقابل رشاً

كما يقدم الاتحاد الأوربي مجموعة من الإعانات والمساعدات لدول جواره المنضمة أو غير المنضمة إليه، «صربيا والمجر وسلوفينيا» أو «التشيك وبولندا»، وذلك بشرط المراقبة الفعالة للحدود والالتزام باستعادة المهاجرين غير الشرعيين.

تناقض واضح بين المعلن والمسوق إعلامياً، وبين الاتفاقات المبرمة والرشا المقدمة على شكل إعانات ومساعدات لهذه الدولة أو تلك، حيث تتبع دول الاتحاد الأوربي سياسة «الوجه الأبيض»، بمقابل قبول تلك الدول أن تكون «الوجه الأسود»، لقاء بعض التمويل والرشا والمساعدات، وذلك كله اتجاراً مباشراً ودون مواربة بالقضايا الإنسانية، بعيداً عن القوانين والأعراف الدولية كلها، كله وما تدعيه دول الاتحاد الأوربي عن تمسكها ودفاعها المستميت عن الإنسان وحقوقه، حيث تغض الطرف عن الممارسات غير الإنسانية التي تقوم بها تلك الدول، عبر أجهزتها، في قمع واضطهاد العالقين على حدودها من المهاجرين، بل وتمولهم من أجل ذلك.

وتنفيذاً للاتفاق الأوربي التركي بدأت السلطات اليونانية بدورها بتسليم المهاجرين، الواصلين من تركيا إليها، إلى السلطات التركية، وذلك على أثر إغلاق دول البلقان لحدودها أمام اللاجئين، وتخوفها من تزايد أعداد هؤلاء على أراضيها، في أول تنفيذ عملي لهذا الاتفاق.

معالجة الجذور هي الحل

والحال كذلك، فإن الكارثة الإنسانية السورية، وأزمة اللاجئين على الحدود الأوربية، أو في الداخل التركي ودول الجوار، لن يتم حلها ومعالجتها بهذه الطرق والأساليب، بل على العكس تماماً، فإن ما يجري هو الاتجار المباشر بهذه الأزمات، لحسابات دولية وإقليمية، بغاية استمرارها لاستنزاف أكثر ما يمكن استنزافه عبرها.

على ذلك فإنه إن لم تعالج الأزمة السورية بجذورها الحقيقية وتداعياتها المتعددة والمتشابكة وبشكل نهائي، فإن دولاً مثل تركيا أو الاتحاد الأوربي وغيرها، ستستمر بالسعي لاستنزاف أزمتنا واستنزافنا حتى القطرة الأخيرة من إنسانيتنا ودمنا.

تركيا تكذب وتبالغ عملياً في عدد اللاجئين من أجل الحصول على المزيد من المساعدات من الاتحاد الأوربي.

«2016-2020»

هكذا ستكون الصين خلال خمسة أعوام

أسباب عديدة تقف خلف الاهتمام العالمي بالخطة الخمسية الصينية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية «2016-2020» التي خرجت مسودتها مؤخراً إلى العلن. فالصين، ليست فقط من أكبر اقتصادات العالم على صعيد حجم الناتج المحلي الإجمالي، إنما أيضاً من أهم محركات نمو الاقتصاد العالمي.

■ إعداد: رنا مقداد

يعكس قيام الحكومة الصينية بترجمة نصوص الخطة الخمسية الصينية الثالثة عشرة إلى سبع لغات، بما فيها اللغة العربية، سعيها إلى إفهام المجتمع الدولي طبيعة تلك السياسات التي ستتخذها بكين خلال السنوات الخمس المقبلة، وهي السياسات التي، بطبيعة الحال، سيكون لها بالغ الأثر على دول العالم كلها، سواء التي يزداد ارتباطها بالصين وحلفائها الأقوى، أو تلك التي تقودها حمية الصراعات الجيوسياسية العالمية.

خطة من صميم العالم الجديد

إذا كانت الخطة الخمسية الأولى للتنمية في الصين– والتي بدأت عام 1953– قد حملت أهمية تاريخية خاصة، حيث جرى خلالها تأسيس القواعد الصناعية، ووضع أسس صناعة الدفاع الوطني، وتحسين الزراعة والإصلاح الزراعي، وغيرها من الإجراءات التي أسست للبناء الاشتراكي في الصين، فإن الخطة الثالثة عشرة لا تقل أهمية عنها، كونها تأتي في مرحلة تواجه فيها الصين تحديات جمة، بعضها جديد، وبعضها ناتج عن مفرزات نمط التنمية الذي اتبعته الصين منذ تبني سياسة «الإصلاح والانفتاح» في عام 1978.

ومع إقرار مجلس نواب الشعب الصيني، في شهر آذار 2016، للخطة، ستقوم الوزارات والسلطات المحلية المعنية بإعلان خططها الخمسية الفرعية، والتي تعتبر كل منها بمثابة «خارطة طريق» خاصة بها، لتنفيذ الأهداف التي وضعتها الحكومة المركزية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للخطة الصينية الخمسية الثالثة عشرة، وفقاً لمقترحات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في اجتماعها الماضي خلال شهر تشرين الأول من عام 2015، بما يلي: الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر وسريع نسبياً، ورفع دخل الفرد بشكل عام، وتعزيز البناء الاجتماعي بشكل ملحوظ، وتحسين نظام الطاقة، وتعميق التغييرات الضريبية والمالية، وتحسين القدرة التنافسية الدولية، وتعميق إصلاحات الأراضي الزراعية، واعتماد «التنمية على أسس الابتكار».

«الاصلاحات».. لمصلحة من؟

من الملاحظ أن الخطة الجديدة تضع الإبداع والابتكار على قمة أولويات التنمية الصينية خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو الأمر الذي يؤكد عزم الصين على تحويل نمط تنميتها، وتكييف الاقتصاد الصيني في وضع طبيعي جديد، يتسم بمعدل نمو أقل، لكن بكفاءة وجودة أعلى. وقد أكد نائب رئيس مجلس الدولة الصيني، تشانغ غاو لي، على أهمية بذل المزيد من الجهود خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة، مؤكداً: «إن التنمية يجب أن توضع على قمة الأولويات، ويجب القيام بالمزيد من العمل لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تحسين السيطرة الاقتصادية الكلية، والسماح للاستهلاك والاستثمار أن يقوما بأدوارهما، مضيفاً: «ستواصل الصين استراتيجيتها لتحقيق التنمية عن طريق الابتكار، والحفاظ على نمو بسرعة من متوسطة إلى عالية. وستواصل الصين تنسيق التنمية الريفية– الحضرية، وتفتح مجالاً جديداً للتنمية، وتعزز محركات جديدة لتلك التنمية، وستواصل إزالة معوقات التنمية الاقتصادية– الاجتماعية، كما يجب إبراز الحماية البيئية، من خلال دعم التنمية المنخفضة الكربون، ومكافحة تلوث الهواء والمياه والتربة»، كما فرد تشانغ في حديثه، وقتاً طويلاً للحديث عن خطط الحكومة للقضاء على الفقر، وضمان «إعادة التفكير بالإصلاحات» بما يعود بالنفع على المزيد من المواطنين، بطريقة عادلة.

مشروع الخطة.. شامل وتدريجي

من بين الصفحات الكثيرة التي حملها مشروع الخطة الخمسية الصينية الثالثة عشرة، نعرض هنا بعضاً من أهم ما جاء في مشروع الخطة، على شكل مقتطفات توضح الاتجاه العام للسياسة الصينية اتجاه عدد من الملفات:

في مجال الحوكمة: تحديث أنظمة إدارة الحكم «الحوكمة» على المستوى الوطني، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين آليات الديمقراطية، وسيادة القانون، والمصداقية القضائية، وحماية حقوق الإنسان وحقوق الملكية، وتعزيز التنسيق الدولي لسياسات الاقتصاد الكلي، والقيام بدور نشط في وضع القواعد في مجالات جديدة، مثل الإنترنت، وأعماق البحار والمناطق القطبية والفضاء الخارجي.

في مجال التعليم: إعطاء الجامعات ومعاهد البحوث مزيداً من الاستقلالية، وتعزيز القدرات في مجال التدريس المبتكرة لضمان أن يستوفي عدد متزايد من الجامعات المعايير العالمية، وإنشاء نظام المدارس المهنية الحديثة، وتشجيع بعض الجامعات لتصبح مؤسسات للتعليم المهني، وتشجيع التعاون بين المدارس والمؤسسات لتدريب العمال المهرة، ورفع رواتب العمال المهرة.

في المجال الاجتماعي: طرح وتعزيز نمط جديد للتحول الحضري، يركز على تحسين سبل العيش، وتعميق إصلاح نظام القيد العائلي، وتحسين نظام الضمان الاجتماعي ليشمل جميع المقيمين بصفة قانونية، وخفض أسعار التأمين الصحي، وإجراء تعديلات تخفيضية لصندوق التقاعد، وزيادة قنوات الاستثمار للصندوق، ورفع العائد على الاستثمار، وتحقيق تقدم في التأمين التجاري للرعاية الصحية لكبار السن وخطط التقاعد للشركات، وزيادة الاستثمارات من الحكومة المركزية والحكومات المحلية لدمج قنوات تخفيف الفقر، واستكشاف المزيد من القنوات المالية لمكافحة الفقر.

في مجال الرعاية الصحية: الدعوة إلى التنفيذ الكامل لسياسة تنظيم الأسرة، والسماح للزوجين بإنجاب طفلين، وتحسين الخدمات الصحية، والصحة الإنجابية للمرأة، والرعاية الصحية للأطفال وخدمات التمريض، وإصلاح شامل في المستشفيات العامة، والتركيز على إنهاء النظام الذي يقوم على الربح، وإنشاء نظام للعاملين وأجور مناسبة في قطاع الرعاية الصحية يقوم على التوزيع الأمثل للموارد.

في مجال التكنولوجيا: توسيع اقتصاد الانترنت، وتطبيق خطة «الانترنت بلس»، وزيادة سرعة الشبكة العنكبوتية، وتخفيض الرسوم إلى حدود دنيا، وزيادة الدعم لابتكارات الفضاء الالكتروني في الصناعات وسلاسل الإمداد والتوريد والخدمات اللوجستية، وتنظيف بيئة الانترنت وتشجيع ثقافة الفضاء الالكتروني، وتعزيز التنمية المختلطة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وتسريع الرقمنة.

في مجال البيئة: تعميق نظام التحقيق والمحاسبة للمسؤولين الذين تنتهي فترة عملهم، أخذاً في الاعتبار حماية البيئة، وجعل حماية الموارد الطبيعية جزءاً من تقييم أداء المسؤول، وتعزيز الإنتاج النظيف، وإقامة نظم الصناعة الخضراء منخفضة الكربون، وتعزيز التمويل الأخضر، وإنشاء صندوق للتنمية الخضراء، وتشجيع استخدام السيارات التي تعمل بالطاقة الجديدة، ومواصلة بناء قطاع السيارات الكهربائية، وإقامة نظام وطني للرصد البيئي على الإنترنت، ونظام الانبعاثات المسموحة والذي يجب أن يغطي الشركات ذات مصادر التلوث الثابتة بشكل إجباري.

في مجال الزراعة: تعزيز نمط جديد من المزارعين المهنيين، وإصلاح نظام الأراضي في المناطق الريفية، وتشجيع الانتقال المنظم لحقوق إدارة الحقول الزراعية.

في المجال العسكري: تسريع الإصلاحات العسكرية، وإقامة جيش حديث ذي خصائص صينية.

فرد تشانغ في حديثه وقتاً طويلاً للحديث عن خطط الحكومة للقضاء على الفقر وضمان «إعادة التفكير بالإصلاحات» بما يعود بالنفع على المزيد من المواطنين، بطريقة عادلة

يعكس قيام الحكومة الصينية بترجمة نصوص الخطة الخمسية الصينية الثالثة عشرة إلى سبع لغات سعيها إلى إفهام المجتمع الدولي طبيعة تلك السياسات التي ستتخذها بكين خلال السنوات الخمس المقبلة

المدينة العمالية

تشجيع للعودة أم «تطفيش»

لاعتبارات معاشية يومية واقتصادية شهرية، لم يتمكن «أبو محمد» من تسديد الأقساط المترتبة على منزله بالمدينة العمالية بعدرا، وذلك منذ خروجه منها بعد دخول المسلحين إليها، أي منذ ما يقرب العامين ونيف، وقد استتبع ذلك منعه من دخول المدينة للاطمئنان على منزله هناك، من قبل الجهات المسؤولة عن المدينة، كما هناك الكثيرون من أهالي المدينة الذين منعوا من دخول المدينة للسبب ذاته.

■ سمير حسن

على الرغم من التصريحات كلها حول التشجيع للعودة إلى المدينة من أجل استعادة حياتها ونشاطها، إلا أن الممارسات والضوابط والعراقيل التي توضع أمام الأهالي، والمعيقات والصعوبات التي تواجههم كبيرة وكثيرة، حسب «أبو خالد»، وهو من المقيمين بالمدينة العمالية بعدرا، حيث لم يقف الموضوع عند حدود تسديد الأقساط، بل تم إصدار بطاقة مقيم، وكل من لم يسدد فاتورة الكهرباء من الأهالي، تمنع عنه هذه البطاقة، وبالتالي يعتبر وكأنه من الضيوف إلى المدينة، وعلى ذلك يتم احتجاز بطاقته الشخصية لحين الخروج منها، كما أن هذه البطاقة لا تمنح إلا بعد أن يثبت الشخص أنه سكن في المدينة، أي أن تتالى عمليات الدخول والخروج من المدينة لعدة مرات خلال الأسبوع، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد ناظم محدد للحصول على تلك البطاقة، فقد يمنح الزوج البطاقة وتمنع عن زوجته أو أبنائه، وهكذا.

تحقيقات واستفسارات

المهم في الأمر بالنسبة لـ «أبو محمد» أنه استطاع تسديد ما ترتب بذمته من أقساط، وتشجع وقرر وزوجته الذهاب إلى المدينة للاطمئنان على منزله. وهناك على المدخل الرئيسي للمدينة تمت مشاهدة دفتر الإسكان الخاص بمنزله، وتم التأكد من تسديده للأقساط المترتبة، كما تم احتجاز البطاقات الشخصية له ولزوجته عند مدخل المدينة، وتم الاستفسار عن تسديده لفواتير الكهرباء، وصرح بأنه لم يسددها بعد، وسوف يقوم بالتسديد حال توفر الإمكانية لديه، وسمح له ولزوجته بالدخول إلى المدينة ومنزله، بعد العديد من الأسئلة والإجابات، أخيراً.

يقول «ابو محمد» بأنه شعر وكأنه يراجع أحد الأفرع الأمنية، لكثرة الاستفسارات، وللنظرات المشككة، وللأسلوب الجاف بالتعامل، بما يترك شعوراً وكأنك مدان أو متهم، بشكل مسبق، كما أن التحرك داخل المدينة دون بطاقة شخصية يجعلك تشعر وكأنك في سجن مفتوح داخلاً، فتمتنع طوعاً عن حرية الحركة في المدينة، وخاصة عند ساعات المساء، وفي الليل بشكل خاص، مستفيضاً بأنه سارع الزمن للاطمئنان على منزله وإعادة تنظيفه وترتيبه وإغلاقه، بما تيسر له من إمكانات خلال ثلاثة أيام، ليخرج من المدينة ويستعيد البطاقات الشخصية له ولزوجته، ويسجل خروجه الرسمي منها، معرباً عن تحفظه عن أن يأتي بأبنائه إلى المدينة بظل هذا الواقع، الذي يحفز على «التطفيش» وليس على الإقامة والاستقرار.

التحرك داخل المدينة، دون بطاقة شخصية، يجعلك تشعر وكأنك في سجن مفتوح داخلاً، فتمتنع طوعاً عن حرية الحركة في المدينة، وخاصة عند ساعات المساء.

مسروقات في العراء

يقول «أبو خالد» عند مدخل المدينة يلفت النظر مشهد البرادات والغسالات الموضوعة بالعراء على الرصيف عند مدخلها، وعند استفساره عنها قيل بأنها محجوزات، تمت مصادرتها ممن كان يسعى لإخراجها من المدينة، حيث يشك بأنها مسروقة، وتركت هنا بالعراء ليشاهدها الداخلون والخارجون كلهم، فقد يظهر صاحبها ليستردها، ولكن حالها في العراء مزري، وقد باتت غير قابلة للاستعمال عملياً، جراء العوامل الجوية، حسب قوله.

كما أن من تم الشك به بممارسة هذه الأعمال تم طرده من المدينة نهائياً، ليكون عبرة لغيره، حسب ما أفاد به بعض الأهالي هناك.

المدينة حزينة رغم توفر الخدمات

«أبو علي»، زائر للمدينة للاطمئنان على حال منزله أيضاً، يقول: المشاهد الأولية للمدينة تظهر اختلافاً عما كانت عليه ساعة عودته إليها عند استعادتها من المسلحين، حيث أزيلت سواتر الأتربة والأوساخ من الشوارع والحارات، وتم افتتاح عدد من المحال التجارية للمواد الأساسية، كما تم افتتاح الفرن والمؤسسة الاستهلاكية في المدينة، كما يتم توزيع الغاز بشكل دوري. ولكنك بالمقابل تشعر وكأنك غير مرحب بك عند مدخل المدينة من كثرة الاستفسارات والأسئلة، ومن كثرة الحواجز والتفتيش، ومنع الأهالي من أن يخرجوا بعض مستلزماتهم من المدينة.

«أبو محمود»، من سكان المدينة، قال: الكهرباء والماء جيدة بالمقاييس العامة وفق ساعات التقنين، كما تم افتتاح بعض المدارس، بما يتناسب وعدد المقيمين، والبلدية تقوم بترحيل القمامة بشكل دوري، وتمارس عملها بالمدينة بشكل لا بأس به، ولكن ما زالت بعض أبنية المدينة بحاجة للكثير من عمليات الترميم والصيانة.

حسب أقوال الأهالي السابقة فإن معظم المتطلبات الأساسية المعاشية والخدمية باتت متوفرة. ولكن «أبو محمد» يقول: ما زالت المدينة بمظهرها العام تبدو حزينة وخاوية، لقلة عدد المقيمين فيها، وقلة الحركة والنشاط العام.

معيقات وصعوبات

أهالي المدينة يدركون أكثر من غيرهم، كون غالبيتهم من العاملين في الدولة، بأن الذمم تجاه الدولة ومؤسساتها تعتبر من الديون الممتازة، وبالتالي فإن ما يمنعهم عن التسديد ليس رغبة ذاتية منهم، بل ظرف اقتصادي ومعاشي يعاني منه كل السوريين، وخاصة بظل أزمتنا الراهنة، وتلك المؤسسات نفسها تقدر هذا الواقع وتصدر التعليمات الناظمة، التي تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع المعاشي القاسي، حيث يتم تقسيط فواتير الكهرباء، كما يتم الإعفاء من الفوائد المترتبة على التأخير في تسديد الأقساط، وغيرها، وبالتالي لا يجب أن تكون تلك الذمم من مبررات ومسوغات المنع من دخول المدينة أو الإقامة فيها.

يقول «أبو محمد» سببان أساسيان يمنعان المدينة أن تستعيد حياتها ونشاطها المطلوب، وتقف عائقاً أمام التشجيع المعلن عنه لعودة الأهالي إليها والإقامة فيها:

الأول هو، المواصلات، التي تعتبر من المعيقات الأساسية لعودة الحياة إلى المدينة، وذلك لارتفاع أسعار النقل بالسرافيس التي تصل إلى 200 ليرة للشخص، أي أن الأسرة المكونة من أربعة أفراد، «مثل أسرته المكونة منه وزوجته العاملين وأبنائه الاثنين طلبة في الجامعات»، لن تستطيع العودة والاستقرار بالمدينة، بسبب اقتصادي، حيث التكلفة الشهرية ستكون بحدود 200*2*4 = 1600 يومياً* 24 يوماً = 38400 ليرة سورية على المواصلات، من المدينة وإلى الكراجات وبالعكس فقط، ناهيك عن التكاليف الإضافية للنقل داخل مدينة دمشق، إضافة إلى الطريق الطويل والحواجز، حيث لا تقل مدة السفرة الواحدة عن ساعتين، وغيرها من منغصات الطريق، بالإضافة إلى أن تلك السرافيس تتوقف عن العمل بعد الظهر، حسب قوله، أي أن من يعمل عملاً ثانياً، للضرورات الحياتية والمعاشية القاسية، أو من كان لديه محاضرة جامعية مسائية، لن يتمكن من العودة إلى منزله مساءً، وسيضطر للمبيت في دمشق.

والثاني هو الإجراءات التي يتم اتخاذها عند مدخل المدينة، من منع الدخول، واحتجاز البطاقات الشخصية، وعدم وضوح الآلية التي يتم من خلالها منح بطاقة المقيم، وغيرها من الإجراءات، التي تحتاج إلى إعادة نظر، على الرغم من أهمية بعض الإجراءات التي حدت وبشكل كبير وملحوظ من السرقات والتعفيش للمنازل بالمدينة، على الرغم من حدوث بعضها.

مطالب آنية ملحة

«أبو محمد وأبو علي» يقولان بأنهم من الراغبين في العودة والاستقرار بالمدينة، كما غيرهم، وخلال الحديث مع الأهالي وتقصي أوضاعهم ومعاناتهم لم يخف هؤلاء أمنيتهم بعودة الأمان لطريق حرستا، حيث أن عودة الحياة إلى هذا الطريق سوف تختصر عامل الزمن، بالإضافة إلى تخفيض أجور النقل بشكل كبير، متفائلين بأن يستعيد هذا الطريق أمانه على ضوء الهدنة والحلول المرتقبة للأزمة العامة، وقد تلخصت مطالبهم الملحة بالتالي:

أن يتم تخصيص باصات للنقل الداخلي من وإلى المدينة، بأجر رمزي يتناسب والتكلفة الفعلية للنقل، حيث أن تأمين هذه الوسائط من الضرورات، نظراً لشريحة سكان المدينة، الذين بجلهم من العاملين والطلبة، ونظراً للوضع الاقتصادي والمعاشي لهؤلاء، مع زيادة عدد سفرات هذه الباصات عند ساعات الذروة، صباحاً وظهراً، وتخصيص سفرة مسائية وأخرى ليلية.

والمطلب الآخر يتمثل بضرورة وضع ضوابط ثابتة لموضوع الدخول والخروج من المدينة، وتحديد المسؤوليات بها، وفصل الموضوع الأمني وضروراته، عن الأمور الإدارية والتنظيمية والمالية الخاصة بدوائر الدولة من أقساط مترتبة وتسديد فواتير الكهرباء وغيرها، بما في ذلك موضوع بطاقة المقيم التي هي شأن البلدية والمختار، وقسم الشرطة، إن لزم الأمر.

أسواق مزدحمة ببضائعها.. وتجار يعانون الكساد

مواسم تنزيلات وهمية لم تنقذ البائع ولم تلب المستهلك

يعج سوق الحمراء الشهير في دمشق، بأصوات باعة الملابس معلنين عن عروضهم البيع بأسعار «مغرية» على حد قولهم، داعين المارة لعدم تفويت الفرصة والشراء مباشرة، في حين شجع الطقس المعتدل الناس على قصد الأسواق ولكن ليس بغرض الشراء والتسوق، بل لمجرد التنزه، فرغم الحركة المقبولة نوعاً ما في الأسواق، إلا أن ما يلفت النظر هو ندرة الحركة الشرائية رغم موسم التنزيلات، الذي تم تمديده بقرار من وزارة التجارة الداخلية، حيث تعاني السوق كساداً في البيع، وتراجعاً في تحديث المعروض، فمن الممكن أن تجد ملابس من موديلات تعود لموسم أو موسمين سابقين لا تزال على واجهات المحلات.

■ اروى المصفي

بضائع قديمة ونوعيتها رديئة

وتقول فادية ربة منزل وأم لخمسة أولاد، وتقطن في دمشق إنها قصدت السوق لشراء كندرة، لكنها تفاجأت أن الأسعار لم تتغير كثيراً عن السابق، حتى مع إعلانات التخفيضات، وسعر الكندرة لا زال لا يقل عن 3 الاف ليرة.

وتابعت «واجهات معجوقة بالموديلات، لكن عند قياس الكندرة تشعر بأنها قطعة خشبية لا يمكن السير بها، فضلاً عن محاولة استغباء الزبائن والادعاء بأنها مصنعة من الجلد الطبيعي وسعرها 3500 ليرة، في حين أن أية كندرة أخرى في محلات مجاورة سعرها مماثل وأغلى، وليست جلداً طبيعياً»، في إشارة منها إلى ابتكار أساليب للترويج للبضاعة واستغلال موسم التنزيلات بالكذب فيما يخص النوع والجودة، وليس فقط السعر.

تخفيضات «اسمية»

ومن جانبها قالت «منى»، موظفة في القطاع الخاص، لا يمكنني شراء حاجاتي إلا في مواسم التخفيضات، لكن الأسعار مؤخراً تبقى مرتفعة حتى ضمن تلك المواسم، ولا يزال سعر بدل كامل من بنطال وكنزة وحذاء وجزدان، دون جاكيت، يحتاج مبلغاً لا يقل بأي حال من الأحوال عن 17 ألف ليرة سورية، أي أكثر من نصف راتبي، وهذا غير معقول او منطقي.

وأضافت «في حال أردت شراء الملابس أنا وأحد أفراد أسرتي، سنحتاج أكثر من راتب شهر كامل من العمل، ونبقى دون طعام أو غيره».

أما أبو فوزي، معيل لأسرة نازحة من منطقة مخيم اليرموك، فأكد أنه لم يقصد السوق لشراء الملابس له أو لأفراد عائلته منذ سنوات، بسبب ارتفاع الأسعار غير المنطقي أو المقبول، مؤكداً أنه يعتمد على المعونات والتبرعات من الجمعيات التي توزع ملابس، معظمها مستعمل.

وقال أبو فوزي، ويعمل معلم صحية، «كل ما أجنيه طول الشهر، لا يمكن أن يكفي مهما بلغ، حيث أدفع أجرة منزل 25 ألف ليرة شهرياً، ولا يمكن بأية طريقة أن أتمكن من دفع سعر قطعة ملابس جديدة لي أو لزوجتي أو أولادي، حتى في موسم التنزيلات التي لا نشعر بأنها تنزيلات ولا تقترب حتى من اسمها».

الملفت للنظر هو ندرة الحركة الشرائية رغم موسم التنزيلات، الذي تم تمديده بقرار من وزارة التجارة الداخلية، حيث تعاني السوق كساداً في البيع.

الأسعار تضاعفت ألف مرة

في حين اعتبر رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق عدنان دخاخني، خلال تصريحات صحفية، أن «الأسعار مازالت مرتفعة بعد التنزيلات مقارنة بالدخل الذي لم يتغير، فدخل المواطن سواء في القطاع الخاص أو العام لم يتضاعف بالنسبة نفسها التي تضاعفت بها الأسعار».

وأوضح دخاخني: إن الأسعار تضاعفت لكثير من السلع والخدمات بنسبة 1000%، بينما الدخل زاد في أحسن الأحوال بحدود 30%.

ولفت دخاخني إلى أن التجار طالبوا بتمديد فترة التخفيضات، بسبب ضعف الحركة الشرائية وعدم تصريف البضائع، فالمواطن يعاني ضائقة مالية تمنعه من اقتناء الملابس التي باتت تندرج تحت بند الكماليات في ظل وجود حاجيات أساسية ملحة أخرى، يتطلب تأمينها ميزانية مرهقة بسبب ارتفاع الأسعار.

في السوق حركة سؤال عوضاً عن الشراء

وفي جولة على سوق الحمرا بدمشق، تبين التفاوت الكبير بين أسعار المحلات، وتكدس البضائع فيها، والسمة الغالبة هي قلة الطلب إلا ما ندر، في حين تكثر فقط الأسئلة عن الأسعار لمجرد السؤال لا أكثر.

ووضع معظم التجار لافتات وملصقات العروض والتنزيلات بنسب مختلفة وصلت في بعض محال الماركات إلى 75%، بينما امتنع قلة قليلة من المحلات عن إعلان التنزيلات.

وتباع الجزمات بسعر 7 آلاف تقريباً وسطياً، وهي موديلات قديمة وجودة متوسطة وأقل، وفي محال الماركات بسعر 10 آلاف، أما الكنادر أسعارها بين 3000 و6000 حسب الموديل، بينما توجد محال تبيع الكنادر الطبية بسعر 6 آلاف وسطياً، وتمتاز بجودة مقبولة.

أما الملابس النسائية، فلا يزال سعر بنطال الجينز لا يقل عن ستة آلاف ليرة ويصل إلى تسعة آلاف، بينما البنطال القماش بعضه يباع بسعر 5 آلاف وسطياً، تبعاً لنوعية القماش والموديل واسم المحل.

وتباع الكنزات بسعر 2500 ليرة، لكنها ليست سميكة القماش، أما الصوف فلا تقل عن 4 آلاف ليرة رغم إعلان التنزيلات، بينما القميص يباع بسعر حوالي 2500 ليرة وسطياً، والفيزونات في محال الماركات تباع بسعر ألفي ليرة تقريباً، وهو سعر متقارب مع سعر السوق.

وهناك محلات تضع إعلانات لأسعار الجزادين، فبعضها بسعر 2500 ليرة، وهي بحجم صغير، وأخرى بسعر 4 آلاف، لكنها ليست بالجودة العالية، إذ لا تقل أسعار الجزادين ذات الجودة الأعلى عن سعر 7 آلاف.

أما الجاكيتات، فتختلف أسعارها كثيراً تبعاً لنوع القماش وطول القطعة، فبعضها بسعر 8 آلاف وهي القصيرة تحديداً، بينما لا يزال سعر الجاكيت الأطول، لكنها لا تصل إلى الركبة، بحدود 15 ألف ليرة، وحتى في محال الماركات.

وبالنسبة للبيجامات الشتوية، فهي أيضا معروضة بأسعار مدرجة تحت مقولة التخفيضات، وبعض المحلات العادية أعلنت عن سعر البيجامة بـ 2500 ليرة للقطعة، وهي ليست بجودة عالية، أو بالموديل الحديث.

وبالحديث عن أسعار الملابس الرجالية، يبدأ سعر القميص الرجالي من 2500 ليرة، وهذه الأسعار ليست شديدة الانتشار وموديلاتها محدودة جداً، أما بالعموم يبلغ سعر القميص بين 4 و6 آلاف ليرة.

ويباع البنطال الجينز الرجالي بسعر لا يقل عن 6 آلاف ليرة ويتدرج صعوداً، في حين البناطلين الكتان سعرها حوالي 6800 ليرة بمحال الماركات، وفي المحال العادية تباع بأقل وصولاً الى 3 آلاف.

وفيما يخص الكنزات الرجالية، تباع بسعر 5 آلاف وسطياً، وهناك أخرى بسعر أقل بحسب المحل، بينما يرتفع إلى 6500 بوجود إضافات فيها كالقبعة مثلاً.

أما أسعار ملابس الأطفال فهي مرتفعة مهما كان الموسم، ويصل سعر بنطال وكنزة إلى 7 آلاف ليرة.

ولا يتفاجأ المرء إذا وجد محلاً يغرد وحيداً بأسعاره المرتفعة جداً، فتجد لديه سعر الجزمة 22900 ليرة، وسعر الحذاء بدون ساق 12900 ليرة، وآخر بسعر 10800 ليرة وهكذا...

سوق بلا رقيب.. ووزارة في صمت

ويبقى حال المواطن السوري يتجه نحو الأسوأ، مع انعدام مسؤول كفؤ يقوم بواجبه ويتحمل مهامه، بما يؤدي لمصلحة الشعب، حيث بات الحديث عن وجود وزارة كاملة تحمل اسم حماية المستهلك يثير الاستياء، وباتت المطالبة بإيجاد حل حقيقي يكفل ضبط السوق ويحمي المستهلك، حاجة ملحة، لابد وأن يدركها أصحاب القرار، فقد بات الفلتان الذي يعيشه السوق المحلي متفاقماً، لدرجة كبيرة، تدق جرس الانذار بما هو أسوأ.

وتعد مواسم التنزيلات في سورية، خير مثال على الاستغلال والغش الذي يتسم به التاجر، حين يسعى بكل فرصة لجني الربح ولا يقبل بأقل من نسب خيالية في تلك الأرباح، ولا تزال صورة هذه المواسم في ذهن السوري عبارة عن أوهام لإقناعه بالشراء، في حين أن الأسعار لا تكون مخفضة أو على الأقل ليست بذات نسب التنزيلات المعلنة على الواجهات.

وزارة التربية تعرض فيلم +18 على طلاب المدارس!

في نقلة نوعية مابين مسرح العرائس وأفلام الـ +18، عرضت وزارة التربية الفلم السوري «فانية وتتبدد» الذي يقدم نفسه على أنه يحمل رسالة للعالم عن ممارسات التنظيم الإرهابي «داعش» في سورية، على بعض أطفال المدارس الذين لم تتجاوز أعمارهم الـ13 عاماً، ما أثار موجة من الجدل حول الغاية من ذلك، وعدم الترتيب بشكل اختصاصي تربوي حقيقي قبل ذلك.

■ حازم عوض

الفيلم المصنف للكبار فقط، يضم العديد من مشاهد العنف والإرهـاب من تعذيب وقتل، عدا عن إلقائه الضوء على أمور قد تكون غير مفهومة بالنسبة للأطفال، كعرض ممارسات دينية مشوهة يقوم بها التنظيم الإرهابي، منها سوق السبايا وتزويج القاصرات، والطائفية.

«قاسيون» حصلت على صورة للدعوات التي وجهتها وزارة التربية لأهالي الأطفال لحضور الفيلم الذي وجدت فيه الوزارة فعالية ثقافية «لإرساخ القيم الإنسانية والوطنية في نفوس الطلبة»، وذلك أثناء الدوام الرسمي ورغم ما يحتويه من مشاهد لا تناسب الأطفال دون سن 18.

رسائل غير واضحة

تقول رهام وهي طالبة جامعية إنها لم تشاهد الفيلم، لكن صديقتها أكدت لها بأن اختها وبعد أن شاهدت الفيلم في سينما الكندي بمشروع دمر وبدعوة من وزارة التربية – أثناء الدوام الرسمي –، عادت إلى المنزل تسأل أمها عن عدة مشاهد «تفصيلية» لم تفهمها، منها سبب «تقبيل الأمير الداعشي لقدم الطفلة في يوم الزفاف، وهل هو تقليد إسلامي، وما الغاية منه؟».

الفيلم تناول «توجه التنظيم نحو الجنس، وممارساته الارهابية، والطائفية وتشويهه للدين، وتلك المضامين كلها لا تناسب الأطفال، وقد تفهم بشكل خاطئ من قبلهم، وخاصة وأنه لم يتم شرح الغاية من مشاهدة الفيلم من قبل أخصائيين نفسيين»، بحسب حسام وهو والد لثلاثة أطفال فضل مشاهدتهم أفلام الرسوم المتحركة بدلاً من «أفلام الكبار».

وتابع «أنا أحمل وزارة التربية مسؤولية عرض مثل هذا الفيلم للأطفال، رغم اعتراض بعض المرشدين النفسيين في المدارس لهذا النوع من التصرفات».

«ديوب» كثيراً من مشاهد الفلم كان لها أثراً سلبياً كبيراً على الأطفال، وخاصة عند عرض مشاهد من هذا النوع بشكل مباشر ومكثف.

لِمَ لَمْ يتم التوجه للترفيه؟

الباحثة الاجتماعية فاديا ديوب، وجدت أن كثيراً من مشاهد الفيلم كان لها «أثراً سلبياً كبيراً على الأطفال كون خيال الطفل وخاصة عند عرض مشاهد من هذا النوع بشكل مباشر ومكثف، وقالت «المشاهد كانت قاسية، ومن المفترض أن نفرغ تداعيات القلق والخوف من الحرب الدائرة في البلاد عبر الرسم والموسيقى ونشاطات من هذا القبيل بدلاً من هذه الأفلام».

وأضافت «كان للفيلم تأثيرات سلبية على تحصيل الأطفال للمعلومات واستيعابهم للدروس، وهناك من احتاج لأيام ليتجاوز ما تعرض له من مشاهد في الفيلم، مع العلم أن تلك المشاهد تكرست في اللاوعي، ويمكن أن تستعاد مرة أخرى في حال تعرض الطفل لاحقاً لشيء مشابه».

لِمَ لَمْ تحذف المشاهد +18؟

ونوهت ديوب إلى أنه «كان يجب على وزارة التربية حذف مشاهد العنف والإرهاب والتعذيب بدلاً من تكريسها في عقل الطفل، إضافة إلى عرض الفيلم على خبراء نفسيين قبل عرضه على الأطفال، لتقييم الأثر الذي قد ينجم عنه، ففي ظروف الحرب، نحاول تجنيب الأطفال مشاهد العنف قدر الإمكان»، وأكدت أن رسائل الفيلم كانت أكبر مما قد يفهمه الأطفال.

دور المرشدين في المدارس غائب بنسبة 80%!

وعن دور المرشدين النفسيين في المدارس لمواجهة «الأثر السلبي للفيلم»، أوضحت ديوب أن «دور المرشدين النفسيين في المدرسة ضئيل جداً لقلة عددهم»، مؤكدةً على أن «التأهيل غائب بنسبة 80% عن المدارس ويجب التحرك بسرعة لأن الوقت يدركنا».

مستشار وزير التربية، علي ناعسة دافع عن توجه الوزارة نحو عرض فيلم «فانية وتتبدد» على الأطفال دون حذف أي مشهد، بحجة أن وزارة التربية تتجه نحو «تغيير مناهجها القديمة بأخرى جديدة، وأن ذلك تطلب تغييراً في المفاهيم التعليمية، ما جعل الوزارة تنظم نشاطات لا صفية بالتعاون مع وزارات أخرى خاصة وزارة الثقافة في هذه الحالة، فيلم فانية وتتبدد».

تفاصيل مبهمة وحديث غير مدروس

تغيير المناهج المفاجئ، والذي بدأ بفيلم +18، لم يكن مبرراً، حتى أنه لم يبدو واضحاً من الذي طلب بدايةً عرضه في المدارس ومن هي الجهة التي قدمت ترخيص عرض الفيلم، وهنا لم يجيب ناعسة في حديث على إحدى الإذاعات بدمشق، بصراحة عن الجهة التي طلبت الفيلم ولا الجهة التي عادت إليها رسوم الحضور التي وصلت في بعض المدارس إلى 1000 ليرة سورية.

وقال «لا تهم تلك الأمور التفصيلية، وأعتقد أن بعض المدارس نظمت رحلة الذهاب لمشاهدة الفيلم مجاناً»، مشيراً إلى أن عرض الفيلم «جاء نتيجة للتعاون مابين وزارة التربية ووزارة الثقافة»، وإلى أن الأيام القادمة قد تشهد عروضاً أخرى.

ناعسة، لم يجد في مشاهد الفيلم كلها «مايهز الأطفال»، مدعياً أن «الأطفال استطاعوا التقاط رسائل الفيلم كما هي»!.

النتائج قد تكون عكس ما تريده التربية

ويبدو أن وزارة التربية جعلت من طلاب المدارس الذين شاهدوا الفيلم، نماذج للتجربة، حيث أكد ناعسة أن الوزارة لم تقم باستفتاء أو استطلاع ممنهج لرأي الأطفال بعد تعرضهم للفيلم، قائلاً «قد نقوم بذلك لاحقاً»، مايعني أن حديثه عن فهم الرسائل وعدم التأثر بمشاهد العنف، كان غير مدروساً.

وهنا تؤكد الخبيرة الاجتماعية ديوب أن الأثر النفسي على الأطفال في مثل هذه القضايا، يظهر من خلال تصرفات وحركات تحتاج لدقة ملاحظة، منها حركة حدقة العين، والرجفة، وعدم القدرة على فهم الدروس، إضافة إلى ملاحظة حركات الطفل التي يقوم بها أثناء نومه، والتي تكون ناتجة عن قلق وخوف.

وحذرت أيضاً من أن عدم فهم الطفل للرسالة المقصودة من الفيلم قد تجعله يتقمص تصرفات الشخصيات الشريرة، وأن حالات من هذا النوع حدثت فعلاً نتيجة تعرض بعض الأطفال لأفلام رسوم متحركة تعتمد على العنف، مشيرةً إلى أن الكثير من الأطفال يتعرضون للعنف في منزلهم وفي المدرسة وفي الشارع، وقد كرس الفيلم هذه التصرفات.

وأكدت «أنه من الخطأ أن يتم تعميم حالة الإرهاب على الأطفال جميعهم، وكان يجب التنويه إلى أن ليس كل من شاهد الفيلم مهدد وقد يكون يوماً ما ضحية لتلك الممارسات، وهذا قد يخلق حالة خوف ورعب لدى الأطفال».

ويسلط الفيلم الضوء على ممارسات التنظيم الإرهابي من اغتصاب وقتل وتفجير وتشويه للدين، من خلال معاناة أم وطفلتها في صراعها مع أمير «داعشي» الذي يريد زواج طفلتها القاصر، والذي يقرر بعدها ان يخطف نور «الابنة» من المدرسة ويضع الأم في السجن لتعذيبها، وبعدها تصبح الطفلة ذات التسع سنوات «حاملاً»، ويضم الفيلم العديد من الأحداث والتفاصيل الأخرى.

أخيراً

لسنا بوارد تقييم الفيلم من أي جانب من الجوانب، بل ما يهمنا التركيز عليه هو أن الفيلم موجه للكبار، وبالتالي على وزارة التربية ووزارة الثقافة أن تكونا أكثر دراية بما يمكن أن يقدم للأطفال بهذه المرحلة تحديداً، وبحال كان من الهام إيصال بعض الرسائل عبر هكذا أفلام، أن يتم ذلك بعد دراسة متأنية، ومن قبل اختصاصيين تربويين ومرشدين نفسيين، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة حذف بعض المشاهد التي قد يكون لها تأثيرات سلبية غير مباشرة على الأطفال ومستقبلهم، مع أهمية أن يترافق عرض الأفلام «هذا الفيلم أو غيره» مع نقاشات وتوضيحات وتنويهات بإشراف متخصصين، فأطفالنا ليسوا حقلاً للتجارب، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن توجه التربية، بالنشاطات اللاصفية، سيستمر بعروض أخرى في الأيام القادمة، حسب قول مستشار وزير التربية. باختصار ما هكذا تواجه ثقافة الإرهاب والتكفير.

منظمة المالكية تحيي يوم المرأة العالمي

بمناسبة يوم المرأة العالمي، وبحضور العشرات من النساء والفتيات، أحيت منظمة حزب الإرادة الشعبية في مدينة المالكية هذه المناسبة، حيث قدمت للمناسبة الرفيقة نيرودا بادر، وذلك بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً واكراماً لأرواح الشهيدات والشهداء من أجل تحرر المرأة، والقضايا الطبقية والتحرر الوطني.

■ مراسل قاسيون

ثم ألقت الرفيقة ماجدولين أبوعرار كلمة بهذه المناسبة، ركزت فيها على جملة النضالات التي قامت بها النساء العاملات، من مختلف البلدان والقارات، منذ أواسط القرن التاسع عشر وإلى أيامنا هذه، حيث حققن الكثير من الحقوق، وما زال أمامهن الكثير لتحقيقه.

ومن ثم ارتجل الرفيق مسهوج خضر كلمة أوضح فيها سياسة الحزب منذ تشكيل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين، وكيف استبكر واستناداً للمنهج الماركسي اللينيني على إمكانية الانفجارات الاجتماعية، على أرضية الأزمة الاقتصادية للتشكيلة الرأسمالية المعولمة، التي فتحت الآفاق أمام القوى الثورية لتطبيق بديلها الاقتصادي الاجتماعي «الاشتراكية».

وانطلاقا من تلك الرؤية دعا الحزب، في خطين متوازيين استراتيجيين، إلى أوسع وحدة وطنية داخل وخارج النظام. ومنها كانت حوارات البلازا للوصول إلى ميثاق سياسي جديد يضع حداً للاستفراد بالسلطة والثروة. والخط الآخر لوحدة الشيوعيين السوريين.

هذان الخطان اللذان يكملان بعضهما البعض، لتحقيق التغيير الشامل والجذري.

الشامل الذي يعني القضايا الوطنية، والاقتصادية- الاجتماعية، والسياسية الديمقراطية.

والجذري الذي يعني بناء نموذج اقتصادي جديد، يؤمن أعلى نمو اقتصادي، وأعمق عدالة اجتماعية.

وتحقيقاً لذلك يتطلب تنزيل الجماهير للشارع، بما يحقق ويوفر الضغط الكافي على السلطة، وللحوار السياسي من أجل التغيير المنشود، وليس عبر التدخل العسكري الخارجي، أو الاقتتال الداخلي.

وهذا ما أثبتت الحياة صحته، خلافاً لرؤيتي الإسقاط والحسم.

وها هي الأمم المتحدة، عبر ممثلها ديمستورا، يحدد تاريخ الـ 14 من آذار مبدئياً لذلك الحوار الذي يؤمن الحل السياسي المنشود، بالتوازي مع مكافحة الإرهاب.

الثامن من آذار من كل عام يتم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة ونضالاتها وبطولاتها، وبالإنجازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حققتها، وقد جاء هذا الاحتفال على أثر انعقاد المؤتمر الأول للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، الذي عقد بباريس عام 1945، وهو الاتحاد الذي يتكون من منظمات المرأة الرديفة للأحزاب الشيوعية.

يشار إلى أنه في عام 1908 خرجت آلاف عاملات النسيج في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، حاملين قطعاً من الخبز اليابس وباقات من الورود، حيث طالبت تلك المسيرة، التي جابت شوارع نيويورك، بتخفيض ساعات العمل ووقف تشغيل الأطفال ومنح النساء حق الاقتراع، وغيرها من المطالب.

وبعد عدة عقود، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة يوماً احتفالياً بالمرأة وانجازاتها، وذلك بعام 1977، حيث طالبت دول العالم باختيار أي يوم في العام لتلك المناسبة، وقد اتفقت الدول على اعتبار يوم الثامن من آذار من كل عام يوماً للمرأة، ولنضالاتها وانجازاتها على المستوى المحلي والعالمي، باعتبار أن العديد من الدول كانت قد سبقت الأمم المتحدة على ذلك، وقد خصت هذا التاريخ كعيد للمرأة، منذ عقود.

مصياف

هموم ومعاناة .. دون رقيب

بالرغم من فداحة الكارثة التي تعصف بالبلاد والعباد والتي كوت بجحيمها معظم الأسر السورية، إلا أن بعض المؤسسات المعنية بالتخفيف من ويلات هذه الأزمة ما زالت، بسلوكها وممارساتها، كمن يصب الزيت فوق النار.

■ مراسل قاسيون - حماه

ففي مدينة مصياف التي فتحت أبوابها لآلاف الأسر المهجرة من المناطق الساخنة، يعاني أهل المدينة والمهجرين إليها، كما هي الحال في المناطق التي تسمى آمنة كلها، من الكثير من نقص الخدمات وانعدام في وسائل الرقابة.

الأسعار جحيم

جحيم الأسعار المنفلتة من عقالها، حيث لا رقيب ولا حسيب، فمن غير المعقول أن تكون أسعار المواد الغذائية في مدينة مصياف أعلى من أسعار المواد نفسها في مدينة حماه، علماً أن مصدر المواد واحد، وهذا يعني يجب أن تكون أسعارها في مصياف أقل مما هي عليه في حماه، ومثالا على ذلك البندورة التي مصدرها الساحل.

هذا الأمر دفع بالكثيرين من أهل مصياف الذين يعملون في مدينة حماه، كموظفين أو عاملين، لشراء خضارهم وحاجاتهم من مدينة حماه، لأنها أرخص.

«ماعجبك انزيل من السرفيس»

والهم الآخر لأهل مصياف وريفها هو معاناتهم مع سائقي السرافيس، الذين يسعرون أجور النقل كما يحلو لهم، دون تدخل أية جهة لحماية المواطنين من جشعهم الذي لا حدود له، وعلى سبيل المثال تسعيرة خط مصياف – دير ماما – اللقبة – القؤيات– 29 ل.س، لكن الذي يحاسب عليه السائقون 65 ل.س، وببساطة يرد السائق على أي محتج – ما عجبك انزل من السرفيس– ليس هذا وحسب، فهذه السرافيس تنفل إضافة للركاب البضائع، ولذلك بدل من أن يصل الراكب خلال ساعة كحد أقصى إلى بلدته، يبقى بحدود الساعتين والنصف، والجواب نفسه على ألسنة السائقين – اللي ما عاجبو لا يطلع معنا – وهذه المعاناة نفسها على خط حماه – مصياف .

«معترين» ولا خدمات طبية

أما الخدمات الطبية فلها ما لها من هم المواطنين، حيث يوجد في مصياف مشفى وطني وأربع مشافي خاصة، وبالرغم من الخدمات التي يقدمها المشفى الوطني إلا أنها لا ترقى الى المستوى المطلوب منه، وخاصة في هذه الأيام العصيبة التي تمر بالبلاد والعباد، حيث يمارس بعض المعنين في المشفى، إن في استقبال المرضى أو العلاج، ما يدعو للاستغراب والاستهجان، وكأن هؤلاء لا يدركون أن علاج المواطنين في هذه المشافي الوطنية هو حق وليس منة.

ففي العيادات الخارجية للمشفى الوطني، الأطباء لا يدامون أكثر من ساعة، ومعاينة المرضى تكون أولاً لذوي الحظوة والمحسوبية، ويقول أحد المرضى: إن الأطباء ليس لديهم وقت للدوام في عيادات المشفى الوطني، لأن وقتهم موزع على عياداتهم وعلى المشافي الخاصة ـ وأضاف هذا المريض أن المشفى يطلب منا إجراء بعض التحاليل خارج المشفى، بينما تجرى التحاليل نفسها لبعض المرضى داخل المشفى، إضافة الى «الشتر والنتر» من بعض العاملين في المشفى. ويتساءل الناس: «من يدفع ضريبة هذا كله وذاك غيرنا نحنا المعترين، الذين نسمى مواطنين؟.

وعند سؤال أحد الأطباء، الذين يعملون في المشفى الوطني، عن هذه الأمور أجاب: فيما يخص الدوام في العيادات الخارجية: قد يحصل ولكن يجب أن يكون معلوم أننا لا يمكن أن نبقى في الدوام حتى نهايته، لأن الراتب الذي نأخذه لا يعادل أجر عملية واحدة مما نجريها في المشافي الخاصة!.

وهكذا حالنا، كما غيرنا، بظل استفحال اللامبالاة، دون رقيب أو حسيب.

تدهور المؤشرات الكلية للصناعة العامة..

والوزارة «تناور» في التفاصيل!

تشهد وزارة الصناعة في موسم تقييم المؤسسات، والتشاركية، دعوة إلى تصحيح أرقام الخلل الكبير في عمل المنشآت العامة المتبقية قيد العمل، وتبحث الوزارة في التفاصيل الجزئية للعمل الصناعي العام التي تخفي وراءها هدراً وفساداً، إلا أنها تترك وراءها الأرقام الكبرى، التي يعني تغافلها استحالة تحقيق نمو أو إيقاف التدهور في الناتج الصناعي المحلي..

■ عشتار محمود

يقول وزير الصناعة السوري في لقائه الصحفي حول تقييم أعمال المؤسسات التابعة للوزارة: أن نسب الهدر كشفت بأن بعض الشركات تضاعف التكاليف بنسبة 100% في جزء من أعمالها، ويقول: بأن أخرى تخطط على أساس الخسارة، أي لا تحدد نقطة التعادل بشكل دقيق، ما يجعلها لا تعلم ما هو حجم طاقة العمل التي يجب أن تعمل بها، لتصل إلى تجاوز الخسارة، وتحقق الربح بعدها، وبعض الشركات الأخرى، تعيد تقييم مخزونها من المنتجات غير المُصرّفة في أعوام سابقة، بالأسعار المرتفعة لمنتجاتها في العام الأخير، وتخفي بهذه الطريقة خسائرها، وغيرها من التفاصيل التي تشير فعلاً أن المشاكل المرتبطة بتفاصيل إدارة العملية الإنتاجية، ذات تأثير هام على قدرة الصناعة العامة على تحقيق الخطة..

تدهور المؤشرات الكلية..

وهنا نتساءل: ماذا عن إيقاف التدهور المستمر في كل المؤشرات الكلية؟

الناتج الصناعي العام، القوى العاملة وإنتاجيتها، رأس المال الثابت وتدهوره سنوياً؟! إن مجمل هذه المؤشرات هي التي تحدد بالدرجة الأولى إمكانية إيقاف التدهور من عدمه، وبالتالي إمكانية النمو من عدمه، ليأتي أثر الهدر في الدرجة الثانية..

بالاعتماد على بيانات نشرها موقع الصناعي السوري، من ورقة عمل قدمت حول الصناعة السورية، لمجموعة العلوم الاقتصادية، يمكن أن نقدم مجموعة من المؤشرات الضرورية التي تعكس واقع وإمكانيات النمو الصناعي، أو عدم التدهور:

-35% خسارة رأس المال الثابت

أشار معاون وزير الصناعة إلى أن حجم الأضرار المباشرة في القطاع الصناعي العام بلغ: 365 مليار ل.س، أي حوالي 970 مليون دولار، «سعر صرف رسمي 375 ل.س/$»، وهذا الرقم يجب مقارنته مع مجموع قيمة رأس مال هذه المنشآت قبل الأزمة، والبالغة حوالي 140 مليار ل.س في عام 2010، أي 2,8 مليار دولار: «سعر صرف:50 ل.س/$»، وفق ما تشير إليه بيانات المكتب المركزي للإحصاء حول المجموع التراكمي لرأس المال في الصناعة السورية التحويلية العامة.

وبمقارنة الرقمين تكون الصناعة العامة، قد خسرت 35% تقريباً من رأس مالها الثابت، خلال خمس سنوات، بمعدل خسارة سنوية وسطية -7%.

-30% خسارة العمال

أما عمال القطاع العام الصناعي فقد تراجع عددهم أيضاً خلال السنوات الخمس، فبعد أن بلغوا 72 ألف عامل في عام 2010، تراجعوا إلى 50 ألف عامل حتى نهاية شهر 9-2015، بخسارة 22 ألف عامل تعادل 30% من عدد العمال، في 2010، أي أن القطاع العام الصناعي كان يخسر سنوياً: 6% من عماله، أي حوالي 4400 عامل.

-91% خسارة الناتج الصناعي العام

أما الناتج المحلي للصناعة العامة فقد شهد أعلى نسب التراجع، حيث كان الناتج الصناعي المحلي العام في 2010: 61 مليار ليرة، دون الصناعة الاستخراجية، ووصل في عام 2014 إلى 28 مليار ليرة*، أما بالدولار فإن الناتج الصناعي العام انخفض من 1,22 مليار دولار في عام 2010، وصولاً إلى 112 مليون دولار «بسعر صرف رسمي 50 ل.س/$ في عام 2010، وسعر 250 ل.س/$ في 9-2015».

أي أن الناتج المحلي الصناعي تراجع خلال خمسة أعوام، بمقدار 91% عن ناتج عام 2010، أي أنه كان يفقد سنوياً 18% من قيمة ناتجه، حتى أصبح ناتج عام 2015 يعادل أقل من 9% من ناتج عام 2010.

لا تراكم .. لا نمو!

إن المشاكل الكبرى لقطاع الصناعة العام، وتراجع ناتجه، بنسبة 90%، ينبغي أن يكون موضع بحث وزارة الصناعة، مع الحكومة من موقع مسؤوليتها، في صياغة أهداف السياسة الاقتصادية للقطاع، والأرقام الكلية له، وليس فقط متابعة الأداء الجزئي.

فعلى سبيل المثال، إذا لم تضع وزارة الصناعة هدفاً بتخصيص نسبة تراكم واستثمار عالية من هذا الناتج، فإنه من غير الممكن تحقيق نمو، وتوسع عن النتائج الحالية، وسيكون تخفيف الهدر والفساد، هو تحكم بحجم الخسارة بأفضل الأحوال!.

فلماذا لا تضع وزارة الصناعة هدفاً لنسبة تراكم من الناتج الصناعي العام، لتوسع بها العملية الإنتاجية، وتؤمن بداية الحلول لبعض المشاكل الكبرى، مثل الكهرباء، ونقص العمالة الفنية، وتراجع أعداد العمال وإنتاجيتهم مع تآكل أجورهم، ومثل تعويض النقص بالآلات، وتجديد بعضها، وإضافة خطوط إنتاج يعمل عليها العمال الذين تعدهم الوزارة عمالة فائضة!؟

إن تخصيص نسبة تراكم 25% من الناتج الصناعي المحلي، يعني تخصيص مبلغ: 28-30 مليون دولار من أصل ناتج أنتجته المعامل العامة يبلغ 112 مليون دولار، يؤدي حتماً إلى تحقيق نمو في الناتج وإيقاف التدهور، حتى لو كانت إنتاجية رأس المال لا تتعدى 5%، أي كل ليرة مستثمرة تحقق 5 ليرات ناتج فقط!. أما طالما أن رأس المال الثابت يتآكل في الصناعة العامة، فمن المستحيل أن يتحقق نمو، أو يتوقف التدهور الناتج.

هل تصحح الأرقام ليتحفز المستثمرون؟!

إن الحديث عن تصحيح الأرقام الجزئية في الصناعة وتجاهل الأرقام الكلية المرتبطة بسياسة الاستثمار قد يشي بأن الهدف «تجميل» الشركات وليس «تشغيلها»، وقد يكون لهذا ارتباط بعرض أغلب المعامل العاملة على التشاركية، وعدم الوصول إلى اتفاقات حتى الآن!

حجة التشاركية هي نقص التمويل، إن الحكومة لا تمول هذه المنشآت، بل تضع أرقام اعتمادات فقط لا غير في موازناتها، لتقوم الشركات بالإنفاق من أموالها ضمن حدودها! وما على الحكومة إلا أن تترك للشركات أن تمول نفسها بالناتج الذي تحققه، وبنسبة التراكم والاستثمار التي تضمن لها تحقيق نمو ولو بالحدود الدنيا، وبعدها يمكن للمراقبة أن تفي بالغرض..

لماذا لا تضع وزارة الصناعة هدفاً لنسبة تراكم من الناتج الصناعي العام، لتوسع بها العملية الإنتاجية، وتؤمن بداية الحلول لبعض المشاكل الكبرى؟

■ هامش:

*تم تقدير الناتج المحلي الصناعي العام لعام 2015 بمقدار: 28 مليار ليرة، بناء على تصريح لوزارة الصناعة بوصول الناتج في نهاية الربع الثالث من العام، 30-9-2015 إلى 21 مليار ليرة سورية، وإضافة تقدير الربع الرابع، وفق وسطي الناتج في الأرباع الثلاثة الأولى أي 7 مليار ل.س.

لماذا لا تطالب الوزارة بحق مؤسساتها من الوقود والكهرباء!؟

تعتبر انقطاعات الكهرباء واحدة من المشاكل الكبرى لقطاع الصناعة العام، وهي تؤدي إلى ارتفاع الكلف، وتساهم بنسبة من الهدر، في الآلات التي تحتاج إلى إعادة تحمية مع كل انقطاع للتيار، أو التي تؤدي إلى هدر في انقطاع سلسلة إنتاجية ما، لذلك فإن واحدة من طرق تخفيف الهدر، هي تأمين الكهرباء التي تحتاج فقط للوقود بحسب وزارة الكهرباء، فلماذا لا تطالب وزارة الصناعة بحصتها كاملة من مخصصات الوقود، طالما أنها مدفوعة من الناتج المحلي الذي تحققه الصناعة، وطالما أن الشركات تمول نفسها، وتدفع للحكومة ضرائب وفوائض؟!

تكاليف مضاعفة كمية الوقود المخصص للصناعة العامة قد لا تتجاوز 6 مليون دولار، وقد استخدمنا في تقديرها التكاليف المعيارية التي تؤكد عليها وزارة الصناعة، حيث أن إنتاج كل 1000 دولار من الناتج المحلي السوري في عام 2013، يحتاج إلى 0,12 مكافئ نفطي، كما تشير إحصائيات الطاقة الدولية «iea statistics» وعليه فإن الناتج المحلي الصناعي العام في عام 2015 والبالغ 112 مليون دولار، استهلك قرابة: 13,4 مليون مكافئ نفطي، وهي تعادل تكلفة 100 ألف برميل نفط تقريباً، تكلفتها العالمية في بداية عام 2016، وبسعر 30 للبرميل، لا تتجاوز 3 مليون دولار، ومضاعفتها، التي قد تلغي تقنين الكهرباء للصناعات العامة، يكلف 3 مليون دولار إضافية!. و 6 مليون دولار للكهرباء لا تتجاوز 5% من قيمة الناتج الصناعي العام، فلماذا لا تطالب الصناعة، بحق مؤسساتها ومعاملها من مخصصات الناتج الذي ينتجه عمالها في الظروف الحالية!؟ وهذه واحدة فقط من المشاكل الكبرى التي يجب أن تتصدى لها الوزارة، قبل المؤسسات والمعامل!

التشاركية: البحر طحينة وناموا بالعسل يا سوريين!

في المحاضرة الأخيرة التي قامت بها جمعية العلوم الاقتصادية حول «التشاركية» طرَح البعض سؤال ما البديل؟ أي ما هو النموذج الاقتصادي القادر على تحمل أعباء إعادة الإعمار وبناء اقتصاد سوري قادر على حل المشكلات المتراكمة قبل الأزمة وخلالها والتي ستلاحقنا مجتمعة مع مهمات ما بعد الأزمة؟

■ معن خالد

بمعزل عن سياق ذلك التساؤل والذي طَرحه البعض في تلك المحاضرة ككلام حق يراد به باطل «وليقول أن البديل الأمثل والوحيد هو التشاركية»، فإننا معنيون بالعمل على الإجابة عن سؤال مطروح منذ ما قبل الأزمة بكثير، فهو يقرع أذهان السوريين منذ مطلع الألفية الجديدة على الأقل، وهو سؤال: أي نموذج اقتصادي نريد؟!.

التشاركية.. رأسمالية الدولة.. شركات مساهمة!

وهنا ليس خافياً على أحد أن طرح حزب الإرادة الشعبية لمشروع برنامجه القائم على مبدأ تحقيق «أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية» هو واحد من أبرز الإجابات عن ذلك التساؤل والتي لن نستطرد فيها الآن، فسنكتفي بمناقشة الطروحات الأخرى التي ذُكرت في المحاضرة على لسان أطراف مختلفة وما طرح خلالها من نماذج تمحورت حول ثلاثة طروحات اقتصادية بدت وكأنها تمثل اتجاهات ثلاثة في الاقتصاد السوري وهي:

1- نموذج رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي.
2- نموذج الشركات المساهمة القائمة على مساهمة كافة شرائح الشعب.
3- التشاركية.

بداية لا بد من التنويه أن القاسم المشترك بين الطروحات الثلاث هذه، على الأقل كما تُطرح حتى اللحظة، أنها تستند إلى توصيف شكلي للنموذج الاقتصادي دون الخوض في مضامينه، فهي تضع إطارات لحلول دون الحديث عن المهمات الاقتصادية – الاجتماعية التي من الضروري حلها بهذه الإطارات، وكأننا نقول أن البنسلين حل للمريض السوري ولكننا لم نتفق بعد على تشخيص العلة التي نبغي حلها!

ولذلك تعد هذه الإطارات، والتي قد يبدو بعضها أقرب للجذرية من حيث الشكل، كما العربة أمام الحصان، فما تغفله هذه الطروحات هو جملة تساؤلات جوهرية تحدد مضمون أي بديل اقتصادي، فعلى سبيل المثال: هل علينا في المرحلة القادمة التركيز على إعادة إعمار ما تم تدميره مثلاً؟ أم علينا التركيز على حل مشكلتي الفقر والبطالة ومستوياتها المرعبة، أم حل مشكلة النمو، أم التفاوت الاجتماعي أم تدني الدخل وتراجع الإنتاج... إلخ إلخ من المهمات الاقتصادية التي لم تتحدث هذه الطروحات عنها أو عن أولوية حل أي منها وهي بذلك تنطلق من صياغة الشكل الاقتصادي لمضمون عملية مجهولة الوظيفة.

رأسمالية الدولة ونهاية المناورة!

مما لا شكّ فيه أن أصحاب هذه الطروحات أرادوا التعبير بشكل أو بآخر عن مصالح طبقية اجتماعية معينة، فطرح «رأسمالية الدولة ذات الطابع الاجتماعي» استند إلى تمثيل تحالف تقليدي بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة وما يعرف بـ«البرجوازية الوطنية» ولكن في مرحلته المتقدمة المستندة إلى دور رئيسي للقطاع العام، علماً إن هذا التحالف بدأ في مرحلة معينة من تاريخ سورية وفي ظل ظرف دولي سابق كانت البرجوازية السورية في حينه رافعة الاقتصاد الوطني ومضطرة للاستقلال حفظاً لمصلحة تطورها، وبالتالي وجدت في باب الاتجاه شرقاً نحو السوفييت طريقاً استراتيجياً للمناورة في سبيل بناء قدراتها الذاتية بعيداً عن هيمنة المراكز الغربية.

لاحقاً ومع هيمنة القطاع العام على الاقتصاد السوري وتوازع الأدوار بينه وبين البرجوازية الكومبرادورية بدأ ذلك التحالف بالانفضاض كونه بات يعكس مضامين جديدة، فالبرجوازية الوطنية الكبرى انتهت وابتلعت من القطاع العام، وحل محلها نواة برجوازية بيروقراطية «الفاسدون الكبار» تشكلت في رحمه وتطورت بالتحالف مع «الكومبرادور: البرجوازية التجارية» على حساب الطبقة العاملة وما تبقى من برجوازيات صغيرة.

تستند التشاركية كخيار وحيد إلى حجم رقم الدمار الضخم الذي بات له بورصة خاصة، فيزداد اضطراداً في المنتديات الدولية ومراكز البحث المرافقة والمتوازية مع الصمت الحكومي

ولذلك يقع هذا الطرح في فخ الصنمية إلى حد بعيد ومن حيث التوصيف الشكلي على الأقل، فهو يغفل إلى حد كبير درجة التحولات الطبقية والاجتماعية التي خضع لها المجتمع السوري والنظام الدولي أيضاً خلال 40 عاماً خلت لا سيما انهيار السند الدولي لذلك النموذج وهيمنة المركز الغربي على الأطراف الرأسمالية كلها في بلدان العالم الثالث ونجاحها في تحويل رأسماليتها إلى «طفيلية تابعة»، فانتهى عملياً ما عرف يوماً بالبرجوزاية الوطنية من حيث الأساس، وتغير حال البرجوازية الصغيرة لتنضوي غالبيتها في صفوف الطبقة العاملة والتي بدورها انهارت مكتسباتها تدريجياً إلى حدود تضع مصالحها في تناقض صارخ مع أي شكل من أشكال الرأسمالية اليوم.

تحالف البرجوازية «الصغيرة» و«الكبيرة» بعث من في القبور!

إن طرح «الشركات المساهمة وبمشاركة أوسع فئات الشعب عبر إنشاء شركات خاصة أو حتى عامة أو مشتركة تقسم رساميلها على أسهم صغيرة ما يسمح لمحدودي الدخل بحيازة ملكية رأسمالية في هذه الشركات ويحل مشكلة التمويل ويحسّن من معيشة غالبية السوريين»، يبدو طرحاً مثالياً يعبق فيه الماضي، فهو يسعى لبعث الروح بالدور الأساسي لـ«البرجوازية الوطنية» أيضاً، ولكن بالاستناد إلى دور أوسع للبرجوازية الصغيرة وزجّها بقوة لتحريك عملية النمو بقيادة برجوازية كبيرة تكون هي ضابط الإيقاع.

أصحاب هذا الطرح يحتاجون لتوضيح من يقصدون بالبرجوازية الوطنية اليوم أولاً وهل هي موجودة أم لا وماحجمها وما بنيتها ومطارح إنتاجها وارتباطاتها بـ«الطفيلية» وقدرتها على الاستقلال عن السوق الدولية وتقسيماته الصارمة للعمل؟ ثم ما حجم البرجوازية الصغيرة المتبقية القادرة على الاستثمار في الشركات المساهمة وإن بأسهم صغيرة؟ وكيف سيتم إقناعها إن وجدت؟ وبأية سرعة ستسير عملية النمو فيما لو انتظرنا عملية إقناع أصحاب الملكيات الصغيرة الاستثمار في مشاريع ناشئة، فمن سيقنع مالك لعقار يعتاش من أجره للاستثمار في شركة للإسمنت قيد الإقلاع على سبيل المثال وكم ستطول هذه العملية وهل بقدرتنا منع المضاربة بتلك الأسهم لحماية البرجوازية الصغيرة، أم ستسمح للمضاربة لتسريع عملية نمو الكبار فنسحق الصغار ويتحول الكبار إلى طفيليون ..إلخ إلخ؟ يبدو أننا سنضطر إلى إعادة إنتاج تلك البرجوازية لتعكس مزاج أصحاب ذلك الطرح، علماً أن إعادة إنتاج مثل هذه الشرائح الاجتماعية هي عملية تاريخية مستحيلة!

التشاركية وهم النيوليبرالية!

«التشاركية» الطرح القديم/الجديد وأصحابها لا يعلنون المهام الواجب إنجازها من تشاركيتهم هم أيضاً، إلا أنها ومن الناحية الطبقية ما هي إلا تمثيل لمصلحة أقسى أشكال النهب والرسملة وأكثرها وحشية والتي خضع لها الاقتصاد السوري قبل وفي ظل الحرب، ولا هدف لهذا الجزء من المقالة مناقشة هذه الفكرة من حيث تعبيراتها الاجتماعية والحكم على مدى صلاحيتها بالتالي، لكنه يهدف إلى تسليط الضوء على بعض المبرّرات التي تساق حتى اللحظة لتبرير هذا النموذج والتي أبرزها ما يلي:

أولاً- أنه لا يوجد بديل عنها. وهنا توحي الفكرة أننا اختبرنا أو ناقشنا كل البدائل الأخرى ولم يتبقَ خيار لنا سوى التشاركية وهذا الأمر محض ادعاء، فعلى الأقل قمنا في هذه المقالة بمناقشة طرحين يستحقان النقاش وبمعزل عن النتائج إلا أنهما يستحقان النقاش أكثر من «التشاركية»، علماً أننا أشرنا إلى بديل حزب الإرادة الشعبية بمشروع برنامجه الاقتصادي الذي طرح للنقاش بخطوطه الأساسية في عام 2013.

ثانياً- تستند مقولة أن التشاركية بديل إلى أنها شيء جديد لم يختبر في الاقتصاد السوري، علماً أن نموذج التشاركية في مجال الزراعة مختبر منذ عام 1986، عداك عن تجريبه في مجالات السياحة منذ تسعينات القرن الماضي وكذلك الصناعة. «انظر العدد 739 لمناقشة أهم التجارب في سورية».

ثالثاً- توضع التشاركية كهوية ونموذج بديل للاقتصاد السوري علماً أنها ليست كذلك، فهي تعد أحد حلول مشكلة التمويل الافتراضية فقط، وهي تشكل جزءاً من هوية الاقتصاد النيوليبرالي لدول الرأسمالية الطرفية التي ينبغي تكييف اقتصادها لمصلحة المراكز ولذلك يتم إسقاط بقية ملحقاتها في التعريف عنها بشكل أو بآخر وتوضع جزافاً كنقيض للاقتراض من الخارج أو بديل للخصخصة وهي مكمل أو مفتاح لها وحسب.

رابعاً- تستند التشاركية كخيار وحيد إلى حجم رقم الدمار الضخم الذي بات له بورصة خاصة، فيزداد اضطراداً في المنتديات الدولية ومراكز البحث المرافقة والمتوازية مع الصمت الحكومي عن أرقامه، وبذلك تغدو وظيفة رقم الدمار تبريرية ودعائية أكثر من كونها واقعية مهما كبر الرقم، وعلى ذلك هو مطرح شك علمي باستمرار، وبالأحوال كلّها لا يوجد عاقل يفكر اقتصادياً بإعمار ما دمر على أساس التكلفة اللاحقة أو الحالية لما دمّر، لكن سيغدو من الحكمة البحث عن الأولويات وإبداع تكييف الاقتصاد مع التكلفة الأقل في منطق الإنتاج اللاحق كله.

خامساً- إن طرح التشاركية كحل لنقص التمويل لا يستند لمعيار علمي، فنقص التمويل مرتبط بتحديد حجم المهمة أولاً ثم ترتيب الأولويات ثم البحث بالمصادر كافة ثم حساب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للخيارات كلها، فأين هذه الحسابات من أولئك؟!

«الغرب» يؤجل أزماته.. منتظراً «ريع الدمار» !

يسجل عام 2015 تغيرات في أرقام النمو الاقتصادي العالمي بعضها ذو دلالة عميقة، والآخر راهن ومرتبط بالتكتيك المتبع في التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية.

■ ليلى نصر

إنخفاض النمو في الدول الصاعدة الكبرى، مثل الصين مقارنة بأرقامه العالية في أعوام سابقة، والتي تعد «مصنع العالم» أصبح اتجاهاً عاماً لن يتم تعويضه بسرعة، وبالطرق التقليدية للعلاج الرأسمالي للأزمات، وهو يدل على أن الأزمة انتقلت إلى الطور الاقتصادي العميق، الذي يجر وراءه تراجعاً في المؤشرات كافة.

أما التقدم الطفيف الذي سجلته الدول المتقدمة في عام 2015، فهو تحسن بسيط مقارنة مع أسوأ سنوات ركودها في النصف الثاني منذ النصف القرن العشرين، ومع ذلك لن يكون اتجاهاً عاماً، فهو لا يتعدى «مكاسب من الأزمات المفتعلة»، تحديداً حرب العملات، وتراجع أسعار النفط، والتي حققت خسارات سريعة لبعض الدول مثل روسيا، والبرازيل التي تراجع نموها بنسبة تصل إلى –4، –1,5% على التوالي، كما الصين التي خسرت نصف نقطة في نموها مقارنة بـ 2014. ومجمل ما سبق من أزمات بعضها موضوعي والآخر سياسي، انعكست تحسناً في مؤشرات منظومة الغرب، التي استفادت من النفط الرخيص، وحسنت صادراتها البينية، بين أوروبا والولايات المتحدة، واستفادت من رؤوس الأموال الخارجة من روسيا ومن الصين خلال اضطرابات 2015 المالية في كلتا الدولتين، وحققت زيادة في نموها إلا أنها لم تتعد 0,3% عن نمو 2014.

إلا أن هذا «التحسن» النسبي لمنظومة الغرب، لا يملك أي ركائز استمرار للعام القادم وذلك لجانبين: الأول هو التوقعات بتفجر موجة جديدة من الأزمة المالية في البنوك الكبرى مثل «دوتشيه بنك»، وعودة التوقعات بتفاقم أزمة أوروبا المالية، وصولاً إلى صعوبة استمرار الاتحاد الأوروبي، وسط أزمة الديون التي لم ولن تجد حلاً لها، مع سياسات دفع الدين للأمام، وتوسيعه، وفرض التقشف لحماية البنوك.

وفي السياسات يكمن السبب الثاني في وهن تقدم النمو في الدول المتقدمة، فدول الشرق والجنوب الصاعدة، وتحديداً في آسيا تضع قواعد سياسية جدية، للإحاطة بمفاعيل الأزمة الاقتصادية العالمية، لتوسع الطلب الداخلي، ما قد يوسع «الحصانة والعزل النسبي» عن اقتصاد العالم المضطرب، حيث تجاوز تأثير الاستهلاك الداخلي في هذا العام تأثير الصادرات في النمو الصيني، كما يتم بناء منظومة استثمارية مالية بديلة في آسيا، والبريكس، متمثلة ببنك التنمية والبنى التحتية الآسيوي وغيره، ومنظومة تجارية تعاونية تتضح في مشروع الطريق والحزام، والمشروع الأوراسي.

أما الغرب فيتبنى خياراً اقتصادياً سياسياً وحيداً حتى اليوم، وهو إعاقة تقدم الآخرين عبر التأخير بل والتدمير، وهو ما يفسر التصعيد المتزايد في بحر الصين الجنوبي والعقوبات على روسيا، وغيرها، هذه السياسة هي «بارقة الأمل»، التي يؤجل على أساسها الغرب حل أزماته المستعصية مثل الديون الحكومية الأمريكية والأوربية واليابانية، هذه الأزمات التي تدار بسياسة زيادة الدين وتوسيعه، إلى أن يأتي «الحل العسكري الخارجي» بنتائج، ويأتي «ريع الدمار» من الشرق! إلا أن هذا الخيار يواجه قوى عسكرية هامة في روسيا والصين تحديداً، تفرض السلم بقبضة من حديد، ما يجعل أفق منظومة الدمار الرأسمالية مغلقة، وأفق البدائل مشرعاً للانفتاح.

تَصْدُر دورياً في بداية كل عام، مجموعة من التقارير الدولية عن منظمات ومؤسسات دولية كبرى، التي تقرأ واقع الاقتصاد العالمي خلال عام منصرم، لتعلن الأرقام وترسم توجهات اقتصادية وسياسات، لهذه الأرقام دلالات قد لا ترصدها التقارير وقد تعكس هذه الارقام نتائج غير دقيقة كونها تعتمد منهجية إحصائية محددة، إلا أن للسياسات الموجهة دولياً قراءات تعكس استجابة مراكز النظام الاقتصادي العالمي للأزمة العميقة التي تعصف به..

النمو الاقتصادي

الأزمة تطرق باب الشرق المنتج..

■ محرر الشؤون الاقتصادية

ترصد «قاسيون» أهم التقارير الاقتصادية الدولية الصادرة عن عام 2015، و سنستعرض في هذا العدد، خلاصات أهم الأرقام والتوقعات، مع قراءة لدلالاتها، لنذهب في أعداد لاحقة إلى تفاصيل الأرقام الأخرى، وأهم التوصيات السياسية التي تذهب إليها هذه التقارير، وأهمها تقرير الأمم المتحدة السنوي للتجارة والتنمية لعام 2015، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2015.

تضع الصين خطة نمو 6,5% لعام 2016 معتمدة على توسيع الاستهلاك الداخلي وفي هذا «تَحصّن» من التراجع الاقتصادي وانباءً باستمراره..

الأزمة مستمرة.. والنمو ما زال تحت الحد السابق!

ما تزال أرقام النمو العالمية النهائية لعام 2015، غير مؤكدة، إلا أن توقعاتها أصبحت أكثر موثوقية، وهي تشير إلى أن الاقتصاد العالمي ما يزال يرزح تحت أزمة النمو، التي كشفتها الأزمة المالية المنفجرة في عام 2008–2009، ومعيار ذلك أن متوسطات النمو العالمية بعد «الانفجار المالي»، ما تزال أقل من الوسطي العالمي للنمو في مرحلة ما قبل الأزمة المالية والذي بلغ 4% في عام 2007.

فتوقعات النمو العالمي لعام 2015 قد نمت بمعدل وسطي 2,5%، محافظة على معدل نمو العام الماضي 2014.

يسجل عام 2015 تغيرات هامة، تدل على تعمق الأزمة، رغم محاولات التحكم بها، من قبل القوى المالية الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي، تلك المحاولات التي تظهر آثارها المؤقتة في هذا العام.

أزمة مالية– تجارة الدولية– اقتصاد الحقيقي

إذا ما عدنا إلى مسيرة 7–8 سنوات ماضية، نستطيع أن نرصد التتابع التالي، فالأزمة التي هزت القطاعات المالية في الدول المتقدمة منذ 2008 أدت إلى نكسات عالمية للنمو الاقتصادي بمجمله في دول العالم كافة ليبلغ معدل النمو –2,1% عام 2009، إلا أنها عادت لتنعكس تحسناً سريعاً في عام 2010 مع خطط الإسعاف المالي الكبرى، التي غطت معالم الانهيار، ليشهد عام 2010 نمواً اقتصادياً عالمياً بمقدار 4,1%، أي أعلى من معدل 2007، إلا أن هذا الرقم ما لبث أن كشف عن وهَنه، بالانتقال التدريجي للأزمة المتعمقَة من موضع إلى آخر خلال الأعوام اللاحقة مباشرة، فكان تراجع التجارة الدولية إجمالاً، وتحديداً في الدول المتقدمة أبرز المعالم، حيث شهد نمو التجارة العالمية أدنى معدل له في عام 2012 لتنمو بمقدار 2% فقط، بينما في مجموعة الدول المتقدمة تراجعت الواردات بمقدار –0,4%، ونمت الصادرات بمعدل طفيف 0,2% فقط، بينما كانت تجارة الدول النامية والصاعدة أفضل نمواً بمقدار 4%.

استمر الاتجاه المتراجع للمعدلات العالمية للنمو والتجارة الدولية في عامي 2013–2014، إلا أن عام 2015 شهد مؤشرات تدل بوضوح على انتقال الأزمة إلى أزمة اقتصادية عميقة، بدليل وصولها إلى مواضع إنتاج الثروة الحقيقية، أي إلى القطاعات الحقيقية، فتراجعت معدلات النمو في آسيا ككل، وهي التي تعتبر القارة الأكثر ديناميكية، وقيادة للنمو الاقتصادي، ولا يقتصر الأمر على الصين التي خسرت نصف نقطة بالمقارنة بـ 2014، بل يتعداها إلى مجموعة من الدول التي كانت تسرع من وتيرة النمو، كروسيا، والبرازيل، والشكل المرفق يشير إلى تغيرات النمو بين 2007، و 2015 لأهم مناطق العالم.

معدلات النمو الاقتصادي العالمية %

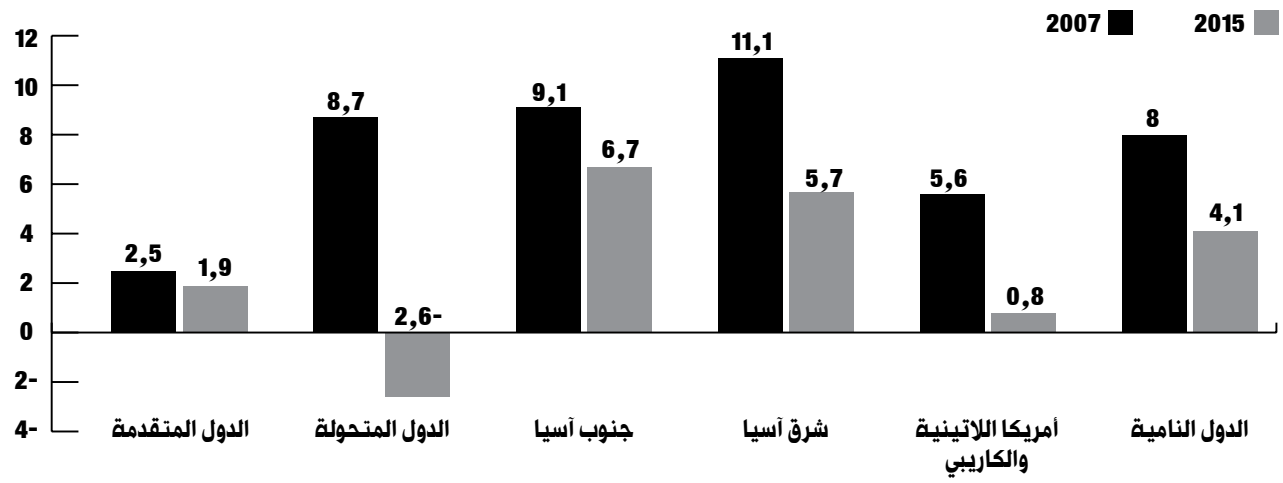

2,5 للنمو العالمي.. 1,9 للمتقدمة

لم تستطع أي من مناطق العالم أن تعود إلى النمو بالمعدلات ذاتها التي كانت تنمو فيها قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

أعلى معدلات النمو في الدول المتقدمة، سجلت هذا العام في الولايات المتحدة، وبريطانيا بمعدل نمو بين 2– 2,3%، بينما معدل النمو في دول منطقة اليورو 1,5%، متحسناً عن معدل نمو 2014 الذي بلغ 0,3%، أما اليابان فتنمو بمعدل تتباين تقديراته بين تقرير الأمم المتحدة، وتقرير صندوق النقد ليتراوح بين 0,9–1,5%.

المنطقة ذات المعدل السالب

الدول المتحولة، وهي مجموعة دول أوروبا الشرقية، وروسيا وجورجيا، شهدت تراجعاً في النمو، وفي مقدمتها روسيا التي تراجع نموها بنسبة –3,5% مع أزمة النفط، بينما يتوقع الصندوق أن ينخفض معدل نمو روسيا في 2015 إلى –4,1%.

جنوب وشرق آسيا.. الهند مكان الصين

جنوب آسيا أعلى مناطق العالم نمواً، بنسبة 6,7%، تقودها الهند التي لديها أعلى معدل نمو لعام 2015 والبالغ: 7,5%، وتعتبر الهند الدولة الوحيدة من بين الدول الصاعدة الكبرى التي شهدت زيادة في معدل النمو في عام 2015 عن عام 2014.

النمو الوسطي في شرق آسيا بلغ في 2015: 5,7%، بعدما تراجع نمو الصين إلى 6,9%، وهي التي نمت في عام 2014 بمقدار: 7,4%، أي أن الهند احتلت في عام 2015 موقع الدولة الأعلى نمواً عالمياً، متقدمة على الصين التي أخذت هذا الموقع في العام الماضي.

ما تزال الهند والصين بعيدتان عن مستويات نموها قبل الأزمة،حين كانت الهند تنمو بمعدل 10,1%، والصين بمعدل 14,2% في عام 2007.

تراجع البرازيل ومجمل أميركا اللاتينية

منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي، شهدت تراجعاً في معدل نموها في هذا العام إلى 0,8%، وهي المنطقة التي استطاعت بعد الأزمة مباشرة أن تحقق معدلات نمو مرتفعة، في عام 2010، بمعدل 5,8%. البرازيل وصلت إلى معدل نمو 7,6% في 2010، ولكنها بدأت بالتراجع، وصولاً إلى –1,5% في العام الحالي.

2,5% التجارة الدولية

توسعت التجارة الدولية بنسبة 2,5%، لتبقى أقل من 7,2% معدل نمو 2007، سجل 2015 تقدم نمو تجارة الدول المتقدمة وتراجع النامية، لتتوسع واردات الدول المتقدمة بمعدل أعلى من النامية في 2015، وهي المرة الأولى منذ أواخر التسعينيات، مستفيدة من تراجع الأسعار العالمية. بلغ نمو تجارة الدول المتقدمة بين 2014–2015: 3,4–4%، أما نمو تجارة الدول النامية: 3,7–0,4% بين العامين.

47,1-% للنفط

تراجعت الأسعار الدولية لمختلف السلع الأولية الخام، التي تؤثر سلباً على قيمة تجارة بضائع الدول النامية والصاعدة، وإيجاباً على تجارة الدول المتقدمة، حيث انخفضت أسعار النفط بمقدار –47,1% في عام 2015، مقابل –7,5% في 2014، وانخفضت أسعار المواد الأولية الأخرى عدا الوقود بمقدار –19% في 2015، مقابل –4% في 2014.

بربوباغندا «التهريب ورفع الدعم» تحوم حول الخبز مجدداً

قال مدير عام المطاحن أن كلفة «طن الواحد من الدقيق تصل إلى 107 آلاف ليرة وذلك وفق الموازنة التقديرية للشركة العامة للمطاحن لعام 2016»، الجدير ذكره أن هذه التصريحات عن مثل هذه التكاليف تجيء عادة تحضيراً لرفع أسعار هذه المادة استناداً للبروباغندا الحكومية بحجم التكاليف الباهظة التي تتكبدها، فهل تعد الحكومة لذلك؟!.

■ مراد جادالله

البروباغندا الحكومية التي تسوق خطابها في إحدى الصحف المحلية التي نقلت تصريح مدير عام المطاحن رأيه عن تفسير أسباب تهريب الطحين بالقول أنه: «للحد من ظاهرة التهريب ومعالجتها بشكل جذري فإن ذلك يتطلب وضع آلية جديدة لدعم المادة بحيث تحول من دون وجود فارق سعري كبير بين الدقيق التمويني المدعوم من الدولة وبين سعر المادة في الأسواق، حيث من شأن تقليص الهوّة بين هذه الأسعار الحد من ظاهرة تهريب الطحين».

إذاً هكذا تم العطف المتكرر، ومنذ عقود من الزمن، بين ظاهرتي التهريب والدعم الحكومي، كما ينس من كل مرة لأصحاب البروباغندا ذاتها عطف «رفع الدعم على تخفيف الأعباء على الحكومة»، وكما العادة لم ينسى أولئك التأكيد على الغاية من «رفع الدعم» هي «إيصاله لمستحقيه»!!، كما تذكروا أيضاً شتم الشبح اللعين المرفوع للمجهول دوماً وهم «ضعاف النفوس» كالتجار الذين يبيعون الطحين ناهيك عن المهربين من فاسدي الدولة، وهم الحاضر الغائب كلما لاح رفع دعم جديد، فماذا ينتظر السوريون قريبا يا ترى؟!

زائد ناقص

التجار يحشرون المركزي!

طالب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، المركزي بتوضيح آليات عمله للتجار وذلك في سياق انتقاد أداء وتعامل المركزي مع التجار، وفقاً لإحدى الصحف المحلية فقد قال رئيس مجلس «تجارة دمشق»: «إن التجار يريدون التعرف على آليات التعامل اليومي في مصرف سورية المركزي والخطط المتبعة لديه، وخاصة في موضوع التمويل لإجازات الاستيراد التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. فقد كنا سابقاً نتابع دراسات البنك المركزي ونطلع على حجم الكتلة النقدية في البنك والكتلة المطروحة في السوق والتي في أيدي الناس وحجم الإيداعات والكتلة النقدية التي خارج سورية وكتلة النقد الأجنبي في الخزينة إلا أننا اليوم لا نعرف أية بيانات بهذا الخصوص وقد بدأنا باحتياطي نقدي نحو 23 مليار دولار في بداية الأزمة واليوم لا نعرف كم هو حجم هذا الاحتياطي»، كما انتقد دور شركات الصرافة وممارستها لأعمال ليست من وظائفها توازي عمل المصارف بقوله «لم يعد ينقصها سوى العمل بالحسابات الجارية. ورغم أن أصحابها من التجار إلا أننا لا نقبل بمثل هذا العمل» وذلك وفق ما أوردته الصحيفة.

توازن يا رئيس الحكومة؟!

نقلت إحدى الصحف المحلية عن رئيس الوزراء قوله: «أن الليرة بقيت صامدة أمام التداعيات وحافظت على سعر متوازن»، ووفقاً للصحيفة فقد رأى رئيس الحكومة أنه:«على الرغم من كل المحاولات التي عملت على ضرب وزعزعة استقرار الليرة السورية بمضاربات من مؤسسات نقدية ومصرفية عالمية إلا أنه ورغم ذلك بقيت الليرة السورية صامدة أمام هذه التداعيات والمؤسسات الدولية وحافظت على سعر متوازن بالمقارنة مع ما أصاب الاقتصاد من ضرر ومضاربات، إضافة إلى التداعيات العسكرية والسياسية والحصار الاقتصادي الجائر على سورية»، علماً أن الليرة السورية خسرت حوالي 90% من قيمتها منذ بداية الأزمة حتى اليوم!.

● من الصحف المحلية

أعلنت قيادة «التحالف العربي» الذي تقوده السعودية في 2016/3/9، عن التوصل إلى «اتفاق تهدئة» على الحدود اليمنية- السعودية، وسط تكهنات أثارتها وكالات الأنباء وبعض الصحف العربية، حول بداية «مفاوضات مباشرة» بين جماعة «أنصار الله» والسعودية، تشمل وقف هجمات الجماعة على المناطق الحدودية، في مقابل وقف القصف الجوي لـ«التحالف» على العاصمة صنعاء..

الفاتورة السعودية

مستنقع يمني

ما بات مؤكداً على لسان قيادة التحالف ذاته، أن اتفاقاً قد جرى ينص على الهدنة المذكورة آنفاً، أما ما كان مساحة للأخذ والرد، فهو حقيقة المفاوضات المباشرة بين «أنصار الله» والسعودية، والتي إن صحت، فإنها تضاف إلى سلسلة تحركات سابقة أجرتها السعودية، كاتفاق الهدنة الموقع في أواسط كانون الأول من العام الماضي، بهدف تأمين الأرضية اللازمة للخروج من تورطها العميق في اليمن.

■ فادي خضر

في حوار مع صحيفة «نيويورك تايمز» بتاريخ 2016/3/8، أكد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أن حلفاء الولايات المتحدة «يأملون جر واشنطن إلى صراعات طائفية طاحنة»، واصفاً بعض الحلفاء في الخليج وأوروبا بـ«القوى الجامحة»، التي تسعى لاستخدام قوة الولايات المتحدة ضد إيران، وأن مصالح بلاده تقتضي الخروج من الصراعات الدموية في الشرق الأوسط، ليعود بعدها بيومين، وفي تصريح لمجلة «ذي أتلانتيك»، بالقول أن «الحرب والفوضى في الشرق الأوسط لن تنتهي، إلا إذا تمكنت السعودية وإيران من التعايش معاً والتوصل إلى سبيل لتحقيق نوع من السلام».

الارتداد إلى الداخل السعودي

هذه التصريحات تعززها وقائع السلوك الأمريكي في الملف النووي الإيراني، والملف السوري مؤخراً، وإن بدا للوهلة الأولى من تصريحات أوباما أن بلاده أصبحت من «دعاة السلام» في المنطقة«!» إلا أن حقيقة السلوك الأمريكي تكمن في بناء استراتيجية تحصيل النفوذ الدولي، وفق الإمكانيات التي تفرضها موازين القوى الدولية الناشئة في السنوات الأخيرة، والتي تقتضي الخروج المنتظم من أزمات الشرق الأوسط، وبأقل الخسائر الممكنة، وتكثيف الحضور السياسي، والعسكري إن أمكن، في مناطق الاتصال بين الصين وروسيا.

يرمي هذا الجزء من واقع الصراع الدولي بظلاله على المنطقة ككل، ومنها على السعودية التي بدأت تستشعر جدية الولايات المتحدة في بحثها عن مصالحها «منفردة»، مستفيدة من الهبَّات المجانية للحلفاء، وحتى على حساب الحلفاء أنفسهم إن اقتضى الأمر. وكانت قد أكدت ذلك قبل شهر تقريباً بوادر التراجع السعودي عن الاستمرار في حرب النفط، ومؤخراً محاولات المملكة إلى جانب تركيا، توريط الولايات المتحدة بعملية عسكرية برية في سورية، وتأريض هذه المحاولات سريعاً، التي من المرجح أن تكون المحاولة الأخيرة من هذا النوع، أي محاولات الحلفاء الإقليميين تحييد واشنطن عن خياراتها الاستراتيجية بـ«القوة».

وعليه، فإن الحرب على اليمن- كما باقي عناصر التورط في المنطقة- تدفع السعودية إلى الخوف من حجم الارتدادات على داخل المملكة نفسها وفي محيطها، لذا، تبحث اليوم في اليمن عن إجراءات تمهد، ولو بالحد الأدنى، إلى الخروج التدريجي من المستنقع اليمني، كونها تدرك ولو بالعموم حجم الخسارة السياسية والاقتصادية المترتبة على حل الأزمة في نهاية المطاف.

حساب التكاليف استحق!

تتقارب أرقام التقارير المرتبطة بالحرب على اليمن، حول خسائر السعودية في هذه الحرب، حيث ناهز عدد القتلى السعوديين الألفين، وأكثر من 5 آلاف جريح، بينما دمر اليمنيون أو عطلوا ما يقارب 450 دبابة مدرعة، وجزءاً كبيراً من هذه الخسائر جرى في المناطق الحدودية، وتحديداً في نجران وجيزان. وتؤكد تقارير أخرى على أن التكلفة اليومية للعمليات العسكرية بلغت 750 مليون ريال سعودي «حوالي 200 مليون دولار أمريكي»، وتشمل الذخيرة وقطع الغيار، والإعاشة والتموين،

أعلن مجلس الوزراء السعودي رفع أسعار مواد عدة أبرزها الوقود بأكثر من النصف ضمن سلة «إصلاحات» اقتصادية مالية وهيكلية لتقليص الانفاق الحكومي

أي أن هذه التكلفة وصلت في الأشهر التسعة الأولى فقط إلى 200 مليار ريال «حوالي 57 مليار دولار أمريكي»..!!

وإن كانت هذه الخسائر ملقاة، من الناحية الاقتصادية، على عاتق المنتج الثاني للنفط في العالم، بعد روسيا «حسب إحصاءات عام 2013»، والمصدِّر الأول له، إلا أن حجم العملية العسكرية وتكاليفها الجانبية المتمثلة في تمويل حكومات دول أخرى كالسودان، للمشاركة في العملية العسكرية، أظهرت آثارها التي ما تزال أولية في الداخل السعودي، بعد إعلان وزارة المال السعودية تسجيل عجز قياسي، هو الأكبر في تاريخ المملكة، في موازنة العام 2015، بلغ 98 مليار دولار، وعجز متوقع بقيمة 87 ملياراً في 2016. وهو ما أدى بالتالي إلى إعلان مجلس الوزراء، برئاسة الملك السعودي سلمان، رفع أسعار مواد عدة أبرزها الوقود، بأكثر من النصف، ضمن سلّة «إصلاحات» اقتصادية مالية وهيكلية، لتقليص الإنفاق الحكومي، تعتزم المملكة السير بها.

ويأتي الحديث هنا عن التبعات كونها «أولية» وبالتحديد مادية، على اعتبار أن الخسارة الأكبر والقادمة لا محالة هي في عدم القدرة على التحكم في رسم ملامح اليمن ما بعد الحرب، التي لن ينساها اليمنيون لعقود طويلة، وربما درّسوها في كتبهم لاحقاً، أي أن نموذجاً يمنياً خارج العباءة السعودية، يعني إعادة النظر في وضع منطقة الخليج العربي برمتها، بما يتلائم مع المشهد الإقليمي المتكون ككل، وتحديداً في السعودية.

تكلفة اليمن.. خسائر سعودية مضافة

«الشعب اليمني هم إخواننا وجيراننا، وإذا مرض اليمن فستصيب العدوى دول مجلس التعاون كلها»، هذا التحول اللافت في خطاب وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، مؤخراً، ربما يعكس استشعار أجهزة المملكة السعودية أن الأزمة وانعكاساتها قد وصلت حداً باتت تهدد فيه المملكة ذاتها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وربما تكون إحدى نتائجها إجبار السعودية على الرضوخ إلى «الوقائع العنيدة» التي تفرضها موازين القوى الدولية الجديدة فرضاً.

ومن جهة أخرى، تؤكد منظمة «الفاو» في آخر تقرير لها أن 14,4 مليون نسمة في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بينما أحصى صندوق النقد الدولي هذا الشهر الأضرار المادية في اليمن، وفق إحصائية شملت أربع مدن هي عدن، وصنعاء، وتعز، وزنجبار، بصورة أولية، وانتهت نتائج الإحصاء إلى تقدير نحو 5 مليارات دولار خسارة هذه المناطق فقط.

وبما أن السعودية سوف ترسم خطوط علاقاتها المستقبلية مع اليمن، وفق الإحداثيات الجديدة، فإن جانب إعادة الإعمار والتعويضات للشعب اليمني، سيدفع بشكل أساسي من الخزينة السعودية، كجزء من تطبيع العلاقات اللاحق وتخفيفاً لوطأة الكارثة التي أحدثتها طائرات «التحالف العربي».

وصلت تكلفة التدخل العسكري في اليمن في الأشهر التسعة الأولى فقط إلى 200 مليار ريال «حوالي 57 مليار دولار أمريكي»..!!

تركيا «الدولة - الحزب»:

مستقبَلان لا يلتقيان..!

ما يجري اليوم في تركيا، وتحديداً في أجزائها الجنوبية والجنوبية الشرقية، لا يرقى إلا لجرائم حرب، تتحمل حكومة «العدالة والتنمية» مسؤوليتها الكاملة. نداءات استغاثة، ومطالبات رفعتها القوى السياسية الحاضرة في تلك المدن للمجتمع الدولي كي يتحمل مسؤولياته اتجاه التجاوزات العمياء لحكومة أردوغان، لم تلق حتى الآن أي تجاوب يذكر.

■ أحمد الرز

ثمانٍ وخمسين إعلاناً لحظر التجول، شملت عشرات الأحياء في واحد وعشرين مقاطعة ذات حضور كردي واسع، كانت قد أعلنتها الحكومة التركية منذ بدء حملتها العسكرية جنوبي شرقي البلاد. ووسط تكتم إعلامي مشبوه، وصلت أعداد الضحايا إلى ما يزيد عن 290 مواطناً- حسب الأرقام الصادرة عن «حزب الشعوب الديمقراطي»- وبعضهم لم يتم التمكن من التعرف على هويته.. و«حظر التجول»، الذي تحول منذ أيامه الأولى إلى حصار اقتصادي جائر لبلدات تحوي مئات الآلاف من المواطنين، بات يهدد ببوادر كارثة إنسانية في ظل انعدام الكهرباء والماء والخبز والطبابة.

«ثلاثية» الواصلين إلى الحكم

للمفارقة، فإن ما يجري في تلك المناطق كلها لا يعد سوى واحدة من المشاكل والأزمات التي باتت تلغم الأساس الذي بنيت عليه سياسات «العدالة والتنمية». لنعود بالذاكرة إلى عام 2001، العام الذي قامت فيه السلطات التركية بحظر «حزب الفضيلة الإسلامي»، بقيادة رئيس الوزراء الأسبق، نجم الدين أربكان، وبعضوية فاعلة للرئيس الحالي، رجب طيب أردوغان. بعد حل الحزب، انقسم أعضاؤه بين تيارين سياسيين، الأول «حزب السعادة»، الذي حافظ على «الهوية الإسلامية» التي سادت في حزب أربكان، والثاني «حزب العدالة والتنمية»، الذي رفع من «علمانية الدولة» شعاراً لأول حملة انتخابية استطاع خلالها الحزب، الذي حظي فيه أردوغان بالشعبية الأكبر، الحصول على 35% من مقاعد البرلمان، وبالتالي الوصول إلى السلطة.

بعد موجة سادت لعشرين عاماً من حل الأحزاب القائمة على أساس ديني، والتي كان للجيش التركي دورٌ فاعل في عملية حظرها، كثف «العدالة والتنمية» من طروحاته «العلمانية»، وشطب من برنامجه السياسي معظم الطروحات ذات التوجه الإسلامي، في محاولة منه لتجنب الوصول إلى المصير ذاته الذي وصلت إليه الأحزاب الدينية. وخلال عام 2002، أعلن قادة الحزب «الثلاثية» التي سينتهجها «العدالة والتنمية» في تركيا: 1. تحقيق الرفاه الاقتصادي. 2. بذل الجهود للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. 3. انتهاج سياسية «صفر مشاكل في الداخل، ومع الجوار».

الاقتصاد والجيش: قفز فوق الخطوط الحمراء

في الجانب الأول، استطاعت تركيا منذ العام 2002، أن تضاعف اقتصادها أربع مرات تقريباً من حيث الحجم، لكن ذلك لم يكن بجهود تركية خالصة، بقدر ما جاء على خلفية طفرة الاستهلاك والبناء، التي سادت العديد من الاقتصادات الناشئة خلال العقد الماضي، لكن، وعلى غرار معظم دول الأسواق الناشئة، انحدر الازدهار الاقتصادي في تركيا إلى فقاعة خطرة، أطاحت، ولا تزال تطيح، بالنمو الذي جرى تحقيقه في السنوات الأولى لظهور الفقاعة.

وتحول العمل الحثيث للحزب من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى ورقة استثمرها قادته لضرب الجيش التركي. فرغم أن 10% من البلاد يدخل في نطاق القارة الأوروبية، في مقابل أن 90% منها آسيوي، زرع «العدالة والتنمية»- عبر أجهزته التنظيمية والإعلامية والبيوتات الدينية التي يسيطر على معظمها- في الوعي الجمعي التركي الأمل بإمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، إيجاد مخرج للأكثرية التي تعيش تحت خط الفقر، لإيجاد فرصة التنقل بحرية والعمل في أوروبا. وخلال المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول الانضمام التركي إليه، استغل «العدالة والتنمية» إحدى اعتراضات الاتحاد وهي «التوغل الشديد للمؤسسة العسكرية التركية في سياسات الدولة» ليقوم بما كان يضمره أصلاً من محاولات للسيطرة على البلاد، وضرب مؤسستها العسكرية.

اعتماداً على ذلك، خاض الحزب المواجهة السياسية مع المؤسسة العسكرية، وأدخل تعديلات تمس بصلاحيات الجيش في الدستور التركي الذي كان قد صدر في عام 1982. وفي عام 2003، قام أردوغان بإصدار مجموعة من القوانين التي قلصت من دور المؤسسة العسكرية، وأخضعتها إلى مجلس الوزراء الذي يسيطر عليه الحزب، وتم إلغاء بعض المواد التي تسمح للمجلس العسكري بالحصول على الوثائق السرية. وفي عام 2007، بعيد إعلان «العدالة والتنمية» عن ترشيحه عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية، قامت رئاسة الأركان بنشر بيان أبدت فيه تخوفها من مصير الجمهورية العلماني، وأصدرت إنذاراً للحزب، وهو ما وصفته الصحافة الغربية والتركية المقربة من الحزب بمحاولة الانقلاب على أردوغان، لتقوم الحكومة بعد ذلك بإصدار قرار يمنع المؤسسة العسكرية من الإدلاء بأية تصريحات تتعلق بالشأن السياسي، وكان ذلك مدخلاً بالنسبة للحزب للتنكيل بالمؤسسة العسكرية، وإجراء تغييرات هيكلية فيها، تحول خلالها عدد من كبار القيادات العسكرية إلى المحاكم تحت ستار قضايا الفساد.

في خدمة التيار الفاشي

أما سياسة «صفر مشاكل في الداخل، ومع الجوار»، فلم يدم نجاحها طويلاً، لتتحول إلى مئات المشاكل التي وصلت اليوم إلى مرحلة تهدد الدولة التركية بشكل قد لا ينتهي إلا بخروج أردوغان من المشهد السياسي التركي، أو بحريق تركي تمتد آثاره أبعد من حدود البلاد.

لم يقتنص «العدالة والتنمية» الفرصة التاريخية التي وفرها التغير الجاري في الموازين الدولية، وصعود قطب «بريكس» وحلفاؤه، لاستعادة النهوض التركي، بعد خريف اقتصادي يكاد يودي بالبلاد. وبعد أن توفرت الفرصة الذهبية المتمثلة بمشروع «السيل التركي»، الذي كان من الممكن أن يعيد الدولة التركية إلى موقف تفاوضي أقوى في التعاطي مع دول الاتحاد الأوروبي، اختار أردوغان ومشغليه ضرب العلاقات الواعدة مع الاتحاد الروسي.

ولا تزال سلسلة التورطات متواصلة، ابتداءً من دول الجوار، سورية والعراق خصوصاً، حيث يدفع الحزب فاتورة التوجهات السياسية والعسكرية للتيار الفاشي داخل الإدارة الأمريكية، وليس انتهاءً بالداخل التركي ذاته، حيث يخوض الحزب حرباً منظمة على المناطق ذات الوجود الكردي، بهدف إشعال الفالق القومي «التركي- الكردي»، وشد عصب الأتراك بعدما انخفضت شعبية الحزب بشكل جازم في الاستحقاقين الانتخابيين اللذين جريا خلال العام الفائت. وهو ما يضع مستقبل الدولة التركية وشعبها، والمستقبل السياسي لأردوغان، على طرفي نقيض.

الصورة عالمياً

• تحسباً لتطورات الوضع في أفغانستان، تجري روسيا وطاجكستان مناورات عسكرية مشتركة، في الفترة من 11 إلى 15 آذار الحالي، في خمسة ميادين للتدريب تقع في مختلف المناطق الطاجيكية.

• توقع النائب الأول للرئيس الإيراني، اسحاق جهانغيري، أن تبلغ صادرات النفط الإيراني متوسط 2 مليون برميل نفط يومياً، مع بدايات السنة الإيرانية الجديدة التي تبدأ في 2016/3/21.

• امتداداً لحراك المعلمين خلال الأسبوع الماضي، نظم العشرات من العمال الفلسطينيين في قطاع غزة يوم الخميس 2016/3/10، وقفة احتجاجية رفضاً لتفاقم الفقر والبطالة.

• شارك آلاف الموظفين والطلبة في باريس في إضراب عام واسع، الأربعاء 2016/3/9، احتجاجاً على تعديل قانون العمل. وترافقت الاحتجاجات مع إضراب في قطاع النقل بالسكك الحديد للمطالبة بتحسين الأجور.

• في وقت يزداد فيه التوتر في شبه الجزيرة الكورية، أعلن الجيش الأمريكي، الأربعاء 2016/3/9، نشر ثلاث قاذفات شبح طويلة المدى «بي-2»، للقيام بمناورات في منطقة الهند- آسيا- المحيط الهادىء.

• نقلت تقارير صحافية عن مصادر مطلعة، أن اجتماعاً مرتقباً بين منتجي النفط العالميين، من المتوقع أن يعقد في روسيا في 2016/3/20، إثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمي.

قديم يموت وجديد يولد:
هل علينا الاستعداد للحرب؟!

كثيرة تلك التكهنات والتوقعات التي تخرج من منابر إعلامية وتحليلية مختلفة، حول إمكانية قيام الحروب من جديد من عدمها. إلا أن الجديد في معظم هذه التوقعات والتكهنات يكمن في وصولها، ولو متأخرة، إلى أن عالماً قديماً يتماوت، وآخراً متعدد الأقطاب ما يزال يولد.

■ إعداد وترجمة: سعد خطار

شغل الحوار الذي نشرته مجلة «Business Insider» الاقتصادية مع مؤسس شركة «Stratfor» للبحوث الاستراتيجية خلال الأسبوع الماضي، جورج فريدمان، حيزاً واسعاً من التغطية والاهتمام الإعلامي. الحوار، الذي «راهن» خلاله فريدمان على أن حرباً وشيكة ستحصل لتغيير النظام العالمي، نعرضه هنا، كما جاء على صفحات المجلة.

مقدمة «Business Insider»

يبدو من الشائع كثيراً في الوقت الراهن أن تقوم مجموعات مسلحة غير نظامية- وبدعم من دول أخرى- بالدخول في قتال مع حكومة بلادها، وهو السيناريو الذي تكشف حالياً في سورية وشرق أوكرانيا، ومجموعة كبيرة من المناطق الأخرى.

ولكي نأخذ مثالاً عن الحرب البرية واسعة النطاق، علينا العودة إلى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة ضد عراق صدام حسين في عام 2003، أو إلى الصراع بين إثيوبيا وإريتريا في أواخر تسعينيات القرن الماضي.

كانت الحربان العالميتان دليلاً كارثياً على عدم الاستقرار الذي بات متأصلاً في النظام الدولي. النظام الذي سمح بالنزاعات المتكررة بين الدول. وهو النظام الذي يعتبر أن الحرب يمكن لها أن تكون خياراً شرعياً في السياسة الخارجية، بدلاً من أن تكون ملاذاً أخيراً مطلقاً.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، جرى بناء العديد من النواظم السياسية والقانونية في العالم، في محاولة لمنع الدول من الدخول في الحروب مع بعضها البعض، وقد شكل ذلك سجلاً مليئاً بالنجاحات. لكن هل تغير أي شيء؟ أجرت «Business Insider» لقاءً مع جورج فريدمان، مؤسس شركة «ستراتفور» للتنبؤ الاستراتيجي، الذي حذر من أن الحرب المدمرة بين الدول كانت سمة متكررة في السياسة العالمية، وأكد أن ذلك قد يعود اليوم.

فريدمان يراهن..

أشار فريدمان إلى أنه كانت هناك فترات سابقة في التاريخ، كان فيها المراقبون الدوليون مغالون بإيمانهم أن الدول سوف لن تنحو منحى الحروب: «بين عامي 1815 و1871، لم يكن هناك أي مضمون لحرب بين الدول في أوروبا.. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى». وحذر فريدمان من أنه في العصر الحديث، كانت كل فترة من السلام هي فترة بناء في اتجاه تصفية الحسابات بعنف: «لم يكن هناك قرن بلا حرب على مستوى النظام إطلاقاً.. الحرب على مستوى النظام تعني هنا تلك اللحظة التي يتشنج فيها النظام العالمي بأكمله»، مشيراً إلى حرب السنوات السبع، والحروب النابليونية، والحربين العالميتين: «هل تريدون الرهان على أن القرن الذي نعيشه سيكون القرن الوحيد بلا حرب؟ سأقبل هذا الرهان».

يفترض تحليل فريدمان أن النظام الدولي، سواء كان على شكل تحالف بين القوى المحافظة في أوروبا التي حافظت على السلام بعد الحروب النابليونية، أو نظام ما بعد الحرب الباردة الذي قادته الولايات المتحدة، لديه نقاط ضعف قاتلة بطبيعتها. وبرأيه، فإن النظام الدولي الحالي يحتوي على بذور فنائه أيضاً.

على أقل تقدير، فإن النظام العالمي الحالي لا يزال يسمح بظهور الأزمات للنظام الذي هو نفسه غير قادر على حلها. يعتقد فريدمان أن استبعاد بعض القوى العالمية يمكن أن يخلق مثل هذه الأزمة: «عندما يكون لديك بلداناً مثل ألمانيا والصين وروسيا مستبعدة، ويتم استبدالها بغيرها، في تلك النقطة بالذات، تبدأ الحروب على مستوى النظام.. عندما يحصل ذلك سيكون خطيراً، لأنهم لم يصلوا إلى التوازن بعد. حتى ألمانيا الموحدة في عام 1871 انفصلت بعد ذلك.. واليابان التي صعدت في أوائل القرن العشرين، عاشت الفوضى بعد ذلك. لذلك نحن نبحث في كيفية التحول على مستوى النظام. لكن مستعدين للحرب».

هل ستعود الحروب بين الدول؟

هنا أجوبة فريدمان كاملة عندما سألناه عن احتمال عودة الحرب بين الدول، محرراً لأسباب تخص المساحة والوضوح:

المجلة: في هذا اليوم، وهذا العصر، إنه من غير المألوف نسبياً للدول أن تنحو منحى الحروب بين بعضها البعض. هل ترى أن ذلك تغير؟ هل ترى أن الحروب بين الدول ستظهر من جديد؟

فريدمان: بين عامي 1815 و1871، لم يكن هناك أي احتمال متداول لحرب بين الدول في أوروبا.. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى.

سأعطيك إحصائية أخرى. لم يكن هناك قرن بلا حرب على مستوى النظام إطلاقاً.. الحرب على مستوى النظام تعني هنا تلك اللحظة التي يتشنج فيها النظام العالمي بأكمله، من حرب السبع سنوات في أوروبا، إلى حروب نابليون في القرن التاسع عشر، إلى الحربين العالميتين. كل قرن كان هناك حرباً من هذا النوع.

هل تريدون الرهان على أن القرن الذي نعيشه سيكون القرن الوحيد بلا حرب؟ سأقبل هذا الرهان.

عندما يكون لديك بلداناً مثل ألمانيا والصين وروسيا مستبعدة، ويتم استبدالها بغيرها، في تلك النقطة بالذات، تبدأ الحروب على مستوى النظام.. عندما يحصل ذلك سيكون خطيراً، لأنهم لم يصلوا إلى التوازن بعد. حتى ألمانيا الموحدة في عام 1871 انفصلت بعد ذلك.. واليابان التي صعدت في أوائل القرن العشرين، عاشت الفوضى بعد ذلك. لذلك نحن نبحث في كيفية التحول على مستوى النظام. لكن مستعدين للحرب.

المجلة: هل هناك أية توقعات بشأن أين يمكن أن تجري هذه الحرب؟

فريدمان: حسناً، البلدان الناشئة الأكثر احتمالاً هي اليابان وتركيا وبولندا. لذلك، أود أن أقول أن أوروبا الشرقية والشرق الأوسط والحرب البحرية من قبل اليابان مع الولايات المتحدة سوف تكون حاضرة. في كل مرة تظهر قوى جديدة تظهر الحاجة لإيجاد التوازن. القوى الجديدة تصعد، والقوى القديمة آخذة في الانخفاض. إنها ليست عملية خطيرة، بل إنها موقف ناشئ خطير.

يفترض فريدمان أن النظام الدولي سواء كان على شكل تحالف بين القوى المحافظة في أوروبا أو نظام ما بعد الحرب الباردة لديه نقاط ضعف قاتلة بطبيعتها

تعقيب من المحرر

لا يبدو الطرح الآنف الذكر لفريدمان جديداً، إذ تركز معظم مراكز البحث الاستراتيجي جهدها اليوم على التنبؤ فيما لو كان التغير الجاري في موازين القوى الدولية سيفرض «حرباً عالمية» بين الدول الكبرى. وإن كان في كلام فريدمان ما يثبت تهافت الكثير من المحللين للتسليم بالتغير الجاري في موازين القوى الدولية والنظام الدولي الذي سادت فيه الولايات المتحدة، إلا أن الافتراض بعودة الحروب التقليدية بين الدول يلغي مسبقاً من الحسبان تلك التغيرات التي طرأت على أسس الصراع الدولي خلال الفترة ذاتها، والتي لم يكن آخرها القدرة النووية للدول الكبرى التي دفنت، عملياً، أية إمكانية لنشوء الحرب وفق المنطق التقليدي القديم ذاته. وفي مجمل تحليله للصراع العالمي، لا يرى فريدمان أن ما يجري في العالم اليوم من حرائق مفتعلة من المركز الإمبريالي الأمريكي، وما يقابل ذلك من سعي لدى القطب الروسي الصيني الصاعد لإخماد تلك الحرائق بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، هو، بهذا الشكل أو ذاك، حرباً عالمية ثالثة تخاض وفقاً لمستوى التطور الحاصل على الصعيد العالمي.. وعلى الأرجح هي تلك «الحرب على مستوى النظام» ذاتها التي تحدث عنها فريدمان «حيث يتشنج فيها النظام العالمي بأكمله»..!

فيما بدا أنه محاولة للتملص من تبعات المشروع الأمريكي في ليبيا، أكدت وزيرة الدفاع الإيطالية، روبيرتا بينوتي، أن روما لا تخطط للقيام بتدخل عسكري في ليبيا، لكنها «مستعدة لمساعدة الليبيين في حال تلقت طلباً مناسباً من قبل سلطات البلاد».

روما:

«لن نتدخل عسكرياً في ليبيا»

وقالت بينوتي في حديث لصحيفة «أونيتا» الإيطالية، يوم الجمعة 2016/3/11: «لا نية لدينا لبدء حرب.. إيطاليا مستعدة لتقديم المساعدة لحكومة ليبيا الشرعية في بسط الاستقرار داخل البلاد، لكن حصراً في إطار بعثة دولية، ونحن على استعداد لتولي قيادة هذه البعثة».

وأشارت الوزيرة إلى أن «الاعتقاد بأن التدخل العسكري قادر على سد الفراغ الناجم عن غياب التوافق بين الليبيين يعد أمراً طائشاً»، مشددة على أن المسألة الأساسية تكمن في تحديد سبل إنهاء العملية السياسية الخاصة بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.
ونفت بينوتي من جديد الأنباء حول وجود عسكريين وموظفي مخابرات إيطاليين في الأراضي الليبية.
يذكر أنه سبق أن وردت خلال الأسابيع الماضية أنباءً عن وصول قوات خاصة إيطالية وفرنسية وأمريكية وبريطانية إلى ليبيا، إلا أنها «قوات محدودة ولا تتعدى بضع عشرات من الجنود»، حسبما ذكرت مصادر إعلامية.

وفي سياق موازٍ، ذكر تقرير للأمم المتحدة نشر يوم الخميس 2016/3/10 أن تنظيم «داعش» سيطر على مزيد من المناطق في ليبيا. وقال مسؤولون في الأمم المتحدة يراقبون العقوبات على ليبيا، في تقريرهم السنوي لمجلس الأمن أن ليبيا أصبحت أكثر جاذبية للمقاتلين الأجانب الذين يصلون بشكل أساسي عبر السودان وتونس وتركيا.
وفي أواخر العام الماضي، قال خبراء الأمم المتحدة إن ما بين ألفين وثلاثة آلاف مقاتل ينشطون في صفوف التنظيم في ليبيا، وقالوا في أحدث تقرير إن «عدداً كبيراً من المقاتلين الأجانب» وصلوا لمعقل التنظيم في مدينة سرت.

إضراب المعلمين.. قمع سلطة «أوسلو»

أكدت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أن التهديد والوعيد بحق المعلمين في الضفة الغربية بات سمة المرحلة «فلا ديمقراطية، ولا حوارات، ولا حرية تعبير». وأوضح أحد قياديها في تصريح صحفي يوم الثلاثاء 2016/3/8 أن «وضع المعلمين أصبح مأساوياً، ويزداد صعوبة يوماً بعد يوم».
وأضافت الجبهة أن «ما جرى مع المعلمين.. من منع واعتراضهم على الحواجز لمنع ذهابهم لرام الله للاعتصام، عدا عن التحريض الممنهج، يجري لضرب حركة المعلمين»، وأشارت إلى أن الحكومة «تتناسى أنها من حلت نقابة الموظفين العموميين، واعتقلت رئيسها، ولاحقت واعتقلت عدداً من الموظفين النقابيين، في الوقت الذي تطلب فيه محاورة من «يحوز على الشرعية»».
يذكر أن أزمة المعلمين، وإضرابهم عن العمل، متواصلة في محافظات الضفة الغربية المحتلة، للمطالبة بحقوقهم، وذلك للأسبوع الرابع على التوالي. وتتمثل مطالب المعلمين بإكمال علاوة طبيعة العمل، وصرفها في راتب شهر شباط الحالي، مع علاوة غلاء المعيشة المجمد منذ ثلاثة سنوات، وصرف المتبقي من علاوة طبيعة العمل بنسبة 5% من تاريخ إقراره في الأول من كانون الثاني 2014، وصرف 9% من علاوة طبيعة العمل للعاملين في وزارة التربية والتعليم جميعهم.

اتفاق السلام الكولومبي: سار بغض النظر عن المهل

أعلن المتمردون الكولومبيون يوم الخميس 2016/3/10، أنهم اقترحوا على الحكومة تحديد موعد جديد لتوقيع اتفاق السلام بعدما تبين للطرفين، أن موعد الـ 23 من مارس/آذار يصعب الالتزام به.
وقال المفاوض من قبل المتمردين، يواكين غوميز، في كوبا- حيث تجري المفاوضات الكولومبية منذ أكثر من 3 أعوام: «نوافق على ما قاله الرئيس خوان مانويل سانتوس، لجهة أن الظروف غير مؤاتية لـ23 مارس/آذار.. نحن مستعدون للموافقة على موعد آخر».
وكان الرئيس الكولومبي، خوان مانويل سانتوس، قد استبعد يوم الأربعاء 2016/3/9 فكرة توقيع «اتفاق سيء» فقط لاحترام هذه المهلة التي حددت في أيلول الماضي، خلال لقاء لافت مع القائد الأعلى للقوات المسلحة الثورية في كولومبيا «جبهة الفارك»، تيموليون خيمينيز. وقال خوان مانويل: «إذا لم نتوصل إلى اتفاق جيد في الـ23 من مارس/ آذار، فأقترح على الطرف الآخر تحديد موعد آخر».
ويتفاوض الجانبان منذ شهر تشرين الثاني من عام 2012، لإنهاء النزاع الداخلي المستمر في البلاد منذ أكثر من نصف قرن.

اختراق في العلاقات «المصرية الحمساوية»؟

بما قد يمثل اختراقاً على خط الخلاف «المصري الحمساوي»، أكدت وسائل إعلام، نقلاً عن مسؤولين في الحركة، أن وفد يمثل «حماس» سيتوجه إلى القاهرة خلال أيام، بناء على دعوة تلقتها الحركة من قبل الجانب المصري.

ورجحت مصادر في الحركة أن تتم الزيارة خلال الأسبوع المقبل، وأن تشمل لقاءات مع مسؤولين أمنيين. وسيرأس الوفد موسى أبو مرزوق، ويضم محمود الزهار، وخليل الحية، وعماد العلمي.
وتأتي هذه الأنباء بعد اتهام القاهرة لـ«حركة حماس» وجماعة «الإخوان المسلمين» بالوقوف وراء اغتيال النائب العام المصري، حسام بركات. فيما بدا لافتاً غياب أي تصريح عن المكتب السياسي للحركة بهذا الصدد.
وذكرت المصادر أن وفد «حماس» سيعقد لقاءات مع مدير المخابرات المصرية، ومسؤولين مصريين آخرين، وتتناول إجراءات محددة على الحدود بين قطاع غزة ومصر والمصالحة الفلسطينية.

«الترسانة النووية الأمريكية تتطور بوتيرة غير مسبوقة»

قال مدير مكتب عدم الانتشار وضبط التسلح في وزارة الخارجية الروسية، ميخائيل يوليانوف، لصحيفة «كومسرسانت» الروسية يوم الجمعة 2016/3/11 إن الولايات المتحدة تعزز من ترسانتها النووية بوتيرة غير مسبوقة.. «فرغم أنه لا توجد قواعد تمنع الدول من تحديث قدرتها النووية، إلا أن الإجراءات الأمريكية جديرة بالملاحظة».
وأضاف يوليانوف: «إن الولايات المتحدة تعكف حالياً على بناء قاذفات وغواصات وصواريخ باليستية عابرة للقارات جديدة، تعرف باسم الثالوث النووي، لتحسين قدرتها على شن ضربات نووية على نطاق لم يشهد من قبل في إدارات أمريكية سابقة».
مشيراً إلى أن هذه الاجراءات الأمريكية تتعارض مع التزامها السابق بتقليص حجم الأسلحة النووية.. «فقد أعلن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في إبريل 2009 أن الحكومة الأمريكية ستعمل في اتجاه جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية».

وجدتها

■ د. عروب المصري

ديناميكية المجتمعات بعد الحرائق

إنّ معظم الحرائق المُعاصرة في المنطقة المتوسطية هي ذات منشأ بشري، إن كانت عن عمد أو عن طريق المصادفة. للوهلة الأولى، يكون لمعدلات الحرائق المرتفعة أثر تدميري على النظم البيئية. ومع ذلك، تلعب الحرائق الطبيعية دوراً هامّاً في ديناميكية المناظر الطبيعية والمجتمعات في المتوسط إلى الحد الذي يتوجب علينا اعتبارها كقوّة محركة في الفسيفساء المنتقلة من الموائل ضمن منظر طبيعي. إنّ كلاً من نمط ومدى وحجم وتكرارية وموسم حدوث الحرائق، وسلوك النيران عبارة عن صفات تميّز نظام الحرائق لمنطقة معينة والتي تكون الأحياء متكيفة معها. ومع ذلك، يظهر أن أنظمة الحرائق الحالية في الأنظمة البيئية المتوسطية، تتغير بالعلاقة مع استخدام الأرض من قبل البشر، ومع تجزء الأراضي تكون الحرائق مكوناً طبيعياً لديناميكية معظم الأنظمة البيئية، عندما لا يكون معدل عودتها مجدداً ذو مدة قصيرة جداً. لا يبدو أن الحرائق قد تساهم في تغيير البنية الفيزيائية للترب، أو أن تدمّر محتواها من المادة العضوية، إلاّ في حال حصول الرعي المكثف والفوري للمناطق المحترقة حديثاً من قبل الأغنام والماعز. يمكن أن تقود التغييرات في نظام الحرائق المحلّي إلى تغييرات جذرية على المناظر الطبيعية، وأحياناً تفوق قدرة الأنظمة البيئية على التعافي.

تعطينا الحرائق مثالاً إيضاحياً ممتازاً حول دور الاضطرابات الطبيعية في أداء الأنظمة البيئية على مستوى المناظر الطبيعية، والتي تسمى بالديناميكية الرقعية. في الحقيقة ينطبق تعريف الاضطراب على الحرائق والذي يقول «كل حدث منفرد نسبياً بالزمن والذي يخلّ بتوازن بنية نظام بيئي أو مجتمع أو جماعة، ويغيّر من إتاحية الموارد والمواد، أو يغيّر البيئة الفيزيائية». تتميز المناظر الطبيعية المتوسطيّة التي تتعرض دورياً وبشكل متكرر للحرائق بتجديدها لأربعة أنماط من الموائل، والتي تحلّ محلّ بعضها الآخر مكانياً وزمانياً، لتخلق فسيفساء متحركة. أنماط الموائل هذه هي الأراضي العشبية، الجنبات قصيرة الارتفاع، الجنبات الطويلة، والغابات، هذا مع وجود درجات كبيرة من التباين المحلّي الذي يعتمد على الركيزة الصخرية، دوريّة حدوث النيران، تاريخ استخدام الأرض، النوع النباتي السائد، وغيرها من العوامل الأخرى. أظهر باحثون الدور الحاسم للحرائق كعامل بيئي وتطوّري في صياغة المناظر الطبيعية والغطاء النباتي. تعتمد العديد من المجتمعات وأنواع الموائل المفتوحة بشكل محدد على مثل أحداث الاضطراب هذه، ومنها الأنواع المحية للجفاف والحرارة.

aroub@kassioun.org

التنوع البقعي من مميزات الطبيعة والبشر في المنطقة

الاختلافات في الجماعات والأنواع والمجتمعات

أحد «الثوابت» الموجودة في أرجاء حوض المتوسط كلها هي درجة التغايرية البيئية الاستثنائية في مناطق المتوسط ومناظره الطبيعية، أي تكون المناظر الطبيعية في المتوسط ذات نمط رقعي وذلك تبعاً لعدّة مقاييس مكانية، يساعد هذا الأمر، عبر زمن تطوري، على تسهيل ودعم آليات متعددة لتكيّف الجماعات، مثل التمايز المحلّي، ومرونة النمط الشكلي، والآليات الدقيقة في اختيار الموائل لدى الحيوانات. بالإضافة إلى كل ذلك نجد النسبة العالية للتوطن لدى مجموعات عدّة من النباتات والحيوانات، وبروز توليفات نوعية خصوصية بالموائل، الأمر الذي يضيف قيمة إلى تغاير المجموعات الأحيائية في المنطقة المتوسطية.

■ سلمى السعيد

لا يجب علينا أن ننظر إلى الجماعات والمجتمعات كوحدات مستقلّة بحد ذاتها، لدى دراسة المجموعة الأحيائية في مثل هذه البيئة المكانية والزمنية ذات الطبيعة الرقعية، ولكن يتوجب علينا أن نعاملها كوحدات متفاعلة فيما بينها، تتطور ضمن منظر طبيعي لجماعات ومجتمعات أخرى. وبالفعل، لقد كان إدراك حقيقة أنّه توجد للحركيّة المناطقية أثراً مميزاً على الآليات البيئية والتطوريّة عند مستويات تراتبية عديدة، من بينها مستويات الأنواع والجماعات، دوراً مهماً في تطوّر الحقل البيئي خلال العقود القليلة الماضية.

الفسيفساء المتحركة

وبدراسة بعض آليات التمايز التي تحدث خلال زمن تطوّري في المنطقة المتوسطيّة على مستوى الأنواع والجماعات والمجتمعات، ضمن سياق «الفسيفساء المتحركة» للموائل، فإنّ الانقطاعية الجغرافية في الحوض والتي تُعزا لكثرة وجود الجزر وأشباه الجزر، ودزينة السلاسل الجبلية التي تقع على مقربة من شاطئ البحر، هذا بالإضافة إلى البنية عالية التقطّع للمناظر الطبيعية كلها تقريباً، والتي تقع ما بين الجبال والسواحل، قد أثرت جميعها على الآليات التطوّرية والبيئية في المنطقة. يوجد هناك أيضاً انقطاع تاريخي جليّ بين نصفي الحوض الشرقي والغربي. يظهر هذا الأمر من خلال وجود أزواج عدّة من الأنواع الاستبدالية. ونجد بضعة أمثلة على اختلافات النمط الوراثي والتي تسمح للأحياء بالتكيف مع الظروف المحلية لبيئة متغايرة، بالإضافة إلى ظاهرة مرونة النمط الشكلي حيث يمكن لنمط وراثي واحد أن يعبر عن نفسه من خلال أنماط شكلية عدة، مختلفة وذلك عبر مجال من البيئات. والتباين الوراثي والمظهري كردّ على تغايرية الموائل والمناظر الطبيعية، بالإضافة إلى التأثيرات الموسمية ودرجة تأثير ظاهرة الهجرة على الطيور، وهي إحدى مجموعات أحياء المتوسط التي أجريت عليها الكثير من الدراسات.

أنماط الاستبدالية بين الشرق والغرب

لقد تمّ التعرف على عدد مرموق من أزواج الأنواع الاستبدالية بين الشرق والغرب، من ضمن أجناس الأشجار السائدة في منطقة المتوسط، كمثال الصنوبر الحلبي في الغرب والصنوبر البروتي في الشرق. يتواجد هذان النوعان سويّةً فقط في بعض أجزاء اليونان وتركيا ولبنان حيث يمكن لهما أن ينتجا هجن طبيعية. وبشكل مماثل يُستبدل العرعر الإسباني «**Juniperus thurifera**» في غرب المتوسط بالعرعر الإغريقي في الشرق.

ولدى أنواع السنديان دائم الخضرة، نجد أنّ السنديان الأخضر السائد في الغرب يتم استبداله بالسنديان القليبريني «**Quercus calliprinos**» الذي يسود في النصف الشرقي للحوض. يجب علينا أن نتذكر أيضاً احتمال وجود دور تاريخي للبشر في نشر الأنواع، كما هو الحال أيضاً بالنسبة للعديد من الأنواع المهمة اقتصادياً الموجودة في الحوض.

نتائج التباين الوراثي لعملية اصطفاء البشر للسنديان

بمقارنة العديد من المواقع الوراثية «**loci**» على كروموزومات أشجار السنديان الفليني والسنديان الأخضر الموجودة ضمن جماعة مختلطة، أظهر الباحثون أن الأنماط الوراثية للسنديان الفليني تتجمع بانتظام، بينما تكون الأنماط الوراثية الخاصة بالسنديان الأخضر متفرقة ولا تُظهر إلا نسبة قليلة من الشبه فيما بينها. ما نستطيع أن نستنتجه بوضوح من خلال هذه الأنماط هو أنها لا تكون ناتجة عن ضغط اختيار الموائل أو عن التكيّف بواسطة الأنماط البيئية لدى الأنواع، ولكنها على الأرجح تكون متعلقة بآليات الاصطفاء التي طبقها البشر. فبينما كان قد تمّ رعاية السنديان الأخضر من قبل البشر في أرجاء مجال انتشاره الطبيعي جميعها على مدى ألفيات عدّة، لم يخضع لأية عملية اصطفاء خصوصية من أجل إظهار صفة معينة «فيما عدا بعض الحالات المعزولة في وسط إسبانيا حيث يعتبر كشجرة فاكهة، وقد تم اختيار الأشجار حسب درجة حلاوة البلوط الذي تنتجه والذي يستخدم في إطعام الخنازير». وعلى النقيض من هذا، أخضع السنديان الفليني لعملية اصطفاء مستمرّة من أجل تحسين طبقة القلف الخارجية ذات الفائدة العالية، حيثما وجدت هذه الشجرة في غرب المتوسط. ولذلك لا يوجد هناك تباين وراثي كبير لدى هذا النوع. تمّ أيضاً اقتراح عدة فرضيات بديلة، كالتوسع الأخير انطلاقا من ملاذات الفترة الجليدية وبالتالي قصر الوقت المتوفر من أجل حدوث عملية التمايز، من أجل شرح سبب التباين الوراثي المنخفض للسنديان الفليني.

ويكون الوضع أكثر تعقيداً بالنسبة لأنواع السنديان المتوسطي متساقط الأوراق، مع وجود سلسلة كبيرة من الأنواع الاستبدالية والتي سنقوم بوصفها لاحقاً ضمن هذا الفصل. تحدث أيضاً أنماط مشابهة في الأنواع النباتية النفضية، وكمثال على ذلك لدينا البطم التربنتي في الغرب، و«قريبه» الشرقي البطم الفلسطيني «**Pistacia palaestina**»، والذي يكون نوعاً مشاركاً للسنديان القليبريني «**Q. calliprinos**» في سيادة نطاق الحياة المتوسطي الأوسط، تماماً كما هو الأمر في السيادة المشتركة بين البطم التربنتي والسنديان الأخضر للطابق نفسه في الأجزاء الغربية والوسطى من الحوض.

انعزال المجموعات الأحيائية

هناك أمثلة منتشرة عن الأزواج الاستبدالية لدى الحيوانات. تضم لدى الطير الأبلق أسود الأذن في الغرب والأبلق الأبقع «**Oenanthe pleschanka**» في الشرق، وقانص بندق نومايز الصخري «**Sitta neumayer**» في الغرب وقانص البندق الصخري الشرقي «**Sitta tephronta**» في الشرق، الشّاهين في الشمال والشّاهين المغربي «**Falco pelegrinoides**» في الجنوب. تدعم العديد من الأمثلة الأخرى وجهة النظر القائلة أن آليات الإنتواع غيرية الموطن والتي حدثت من خلال الاستبدالية، كانت بفضل انعزال المجموعات الأحيائية على مدى عصور عدّة في الماضي، وخاصةً في الجزء الشرقي من الحوض. تشير إمكانية حدوث التهجين بين الأنواع في بعض من هذه الأمثلة على أنها ذات صلة قريبة وعلى أنها قد تشعّبت حديثاً عن سلف مشترك.

أثر الفراشة.. الضرورة والمصادفة والحرية «الحلقة الأولى»

«رفة جناح فراشة في الصين، ربما تسبب إعصاراً في الولايات المتحدة» بهذه الجملة الشهيرة يجري تقديم وتبسيط ما يسمى نظرية الشواش أو chaos theory

■ مهند دليقان

تدرس نظرية الشواش، الرياضية- الميكانيكية، السلوك العشوائي أو غير المتوقع في أنظمة خاضعة لقوانين محددة معروفة مسبقاً. وتقوم هذه النظرية على محاولة دمج نقيضين ضمن قانونية واحدة، هذان النقيضان هما: الحتمية «التي تفترض القدرة على التنبؤ بسلوك نظام ميكانيكي ما انطلاقاً من معرفة قوانينه، وقد استند انتشارها في مستوى العلوم الميكانيكية وغيرها من العلوم، إلى النجاحات التطبيقية الكبيرة لميكانيك نيوتن الكلاسيكي»، والعشوائية «القائلة بعدم القدرة على التنبؤ نتيجة فشل ميكانيك نيوتن نفسه في تفسير سلوكيات عديدة على المستويات الميكروسكوبية، وبكلام آخر عدم القدرة على التنبؤ نتيجة التعقيد الهائل للعالم».

بدأت بذور هذه النظرية بالتشكل مطالع ستينيات القرن المنصرم، على يد عالم الأرصاد الجوية الأمريكي إدوارد لورنز، الذي اكتشف رياضياً أنّ تغيرات طفيفة في شروط البدء يمكن أن تتسبب بتغيّرات هائلة في مسار الحركة ونتائجها. ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، سمحت تقنيات الحاسب المتطورة باطراد، وسرعة معالجتها للنماذج الرياضية المعقدة، استناداً إلى التطور الهائل والمتراكم للحسابات التفاضلية وللموديولات الإحصائية، بمزيد من الرسوخ لنظرية الشواش بوصفها أداة تنبؤيّة فعالة.

إنّ نظرية الشواش هذه ليست إلّا صياغة جديدة لمقولة الضرورة والمصادفة الفلسفية «ولا يقلل هذا من شأنها بطبيعة الحال، ذلك أنّ أهميتها العملية لا تكمن فيما أوردناه عنها، فهو متضمن في المقولة الفلسفية قبلها بأكثر من مائة عام، بل في النماذج الرياضية التي وضعها لورنز والتي تحولت إلى أساس لجملة من التطبيقات في مجالات عديدة»

الضرورة والمصادفة

إنّ مفهومي الحتمية والعشوائية هما مقابلا الضرورة والمصادفة. الضرورة تترجم رياضياً بالقانون، والمصادفة تعبر عن تلاقي الضرورات، أو عن تفاعل القوانين فيما بينها على مستوى العالم المادي بأسره «ونقول العالم المادي لا الكون، لأن هذا الأخير كان محدوداً سابقاً بالتصورات الميتافيزيقية، وغدا أوسع لاحقاً كاصطلاح فلكي، ولكنه بقي محدوداً بفرضيتي الانفجار العظيم والانتفاخ الكوني»

وكي تتضح مقولة «الضرورة والمصادفة» لا بد من استعراض الفرضيتين التاليتين ونقاشهما:

أولاً: كل الأحداث عشوائية/تصادفية ولا يحكمها أي قانون، وبالتالي لا يمكن معرفة العالم ولا التنبؤ بحركته أو حركة أي جزء منه.

ثانياً: كلّ الأحداث جبرية «ولا نقول ضرورية أو حتمية وسنفسر الفرق في مكان آخر»، أي أنّ هنالك جملة من القوانين تحكم حركة المادة ككل، وبمعرفتها معرفة دقيقة نستطيع التنبؤ بالسير اللاحق ليس في الثانية التالية فقط، بل وفي كل ثانية لاحقة! هذا بالضبط ما ذهب إليه لابلاس في القرن الثامن عشر، مستنداً إلى نيوتن نفسه.

الفرضية الأولى سقطت نهائياً منذ عصر نيوتن الذي وجدت قوانينه تطبيقاتها الناجحة الهائلة. ولكنّ نقض الفرضية الثانية أصعب بكثير من نقض سابقتها، ولذلك سنقوم بعملية النقض على مراحل:

سجال حامٍ!

أولاً: ربما يلجأ المرء لنفي الجبرية إلى استخدام نظرية الشواش التي بدأنا حديثنا بها، ولكنّ «الجبري» يستطيع الرد ببساطة بالقول أنّ هذه النظرية بالذات إنما تزيد الجبرية إثباتاً. لأنّ عدم معرفة الإنسان لشروط البدء الدقيقة لحركة ما، لا يعني أنّ تلك الشروط عشوائية، وإنّ حجم التغير اللاحق في مسار الحركة سواء كان كبيراً أم صغيراً، والناجم عن تغير الشروط الابتدائية، هو أمر مستقل عن وعينا، سواء أدركناه أم لم ندركه، فإنّه يخضع لقانون يحكمه. بل ويمكن للجبري أن ينهي مرافعته ساخراً: «لا يحق لنا أن نحوّل جهلنا بالقوانين الحاكمة للطبيعة إلى قانون لها، فما تسميه أنت مصادفة أو حدثاً عشوائياً ليس إلّا تبريراً لجهلك بالقانون الذي يحكم الظاهرة المعنية، وأكبر دليل هو الدهشة اليائسة التي ترتسم على ملامحك الآن»

ثانياً: ربما يحاول نصير وجود المصادفة التفلّت من قانون «الجبري» بالقفز نحو الاستقلالية النسبية للوعي عن الواقع المادي، بأن يسأل متذاكياً، وعلى سبيل المثال: «وهل مرافعتك التي تقدمت بها منذ لحظات كانت مقررة مسبقاً بالقوانين الكونية؟ وإن كان الأمر كذلك فما الفرق بينك أنت نصير القوانين العلمية وبين رجال الدين الذين يقولون بأننا مسيرون لا نملك من أمرنا شيئاً».. ولكنّ هذه المحاولة ستكون بائسة أكثر من الأولى، لأن صاحبنا يحاول الدفاع عن مقولة «ضرورة- صدفة» من باب آخر وعبر مقولة أخرى هي «ضرورة- حرية» سنتطرق لها في مكان آخر، ولأنّ ابتسامة صفراء ماكرة ترتسم على شفتي الجبري الذي اكتملت في ذهنه عملية تصنيع رصاصة الرحمة ولم يبق عليه سوى إطلاقها: «أولاً، رجال الدين لا يقولون بالتسيير وحده بل وبالتخيير أيضاً، أي أنهم أقرب إليك كثيراً وأبعد عني، أنا الذي أسميتني محقاً نصيراً للقوانين العلمية. وثانياً، نعم إنّ ما قلته في مرافعتي السابقة مقرر مسبقاً، وكذلك ما أقوله الآن، وما قلته أنت، فدماغي ودماغك هما جزء من العالم المادي، يخضعان لقوانينه، والأفكار ليست إلّا شكلاً خاصاً لتمظهر الشحنات الكهربائية»

■ .. يتبع

أخبار العلم

الاحتباس الحراري سيودي بحياة نصف مليون

قال خبراء في أكسفورد إن مخاطر جمة سيعاني منها الكون بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، حيث ستقل المواد الغذائية الأساسية وستنتشر الأمراض. وسيؤدي ذلك كله في النهاية إلى ارتفاع عدد الوفيات إلى نصف مليون حالة وفاة عام 2050. وذكر الخبراء: أن إتلاف المحاصيل بسبب التغيرات المناخية سيؤدي إلى ندرة المواد الغذائية ما سينتج عنه انتشار أمراض كثيرة، وأضاف الخبراء أن السبب الرئيسي لانتشار الأمراض سيكون تناول السعرات الحرارية بكميات أقل. وقال الخبراء: إن أغلب الوفيات ستقع في الصين والهند ودول المحيط الهادي وآسيا دون استثناء الدول الغنية، التي ستتأثر أيضاً بنقص المواد الغذائية. وينقسم العلماء إلى من يقول أن هذه الظاهرة ظاهرة طبيعية، وأن مناخ الأرض يشهد بصورة طبيعية فترات ساخنة وفترات باردة، مستشهدين لإثبات ذلك بالفترة الجليدية الخفيفة التي وقعت بين القرنين الـ 17 و الـ 18 في أوروبا، وهذا التفسير يريح الشركات التي تستعمل مكونات ملوثة للبيئة، مما يجعلها دائماً تتهرب من مسؤوليتها في ارتفاع درجات الحرارة.

بلورات تغير خواصها

ابتكر علماء سيبيريا بلورات فريدة من مكونات تتغير خواصها تحت تأثير العوامل الخارجية حتى أنها تتراقص. فهذه البلورات حساسة جداً للإشعاع ولدرجات الحرارة. ويقول مدير المركز الدولي للتصوير المقطعي التابع لفرع أكاديمية العلوم الروسية في سيبيريا، ميخائل اوفتشارينكو: إذا تركنا هذه البلورات في ظروف اعتيادية على الطاولة مثلا فإنها تبدأ بالقفز خلال 2 – 3 أشهر. وتتم هذه العملية بنتيجة تفكك المكونات وتراكم غاز الأوكسجين في داخل البلورات، مما يسبب ازدياد الطاقة في داخلها وانضغاطاً يسبب انفجار هذه المستودعات الصغيرة. أما إذا وضعنا هذه البلورات في الثلاجة فإنها تهدأ فوراً، ولكن عند إخراجها تعود بعد بعض الوقت الى القفز ثانية. وحسب قول اوفتشارينكو، يمكن إضافة إلى ذلك استخدام هذه البلورات في الأجهزة الحساسة التي تتفاعل مع الإشعاعات، حيث ابتكر العلماء مركّبات تتفاعل مع تغير الضغط والإجهاد. وهذه الابتكارات أثارت اهتمام اليابان، حيث ينوي الخبراء ابتكار أجهزة استشعار باستخدام هذه البلورات، مهمتها التنبؤ بالهزات الأرضية والزلازل. وهذه المركبات حسب رأيه ستكون مفيدة على الأرض أيضاً خاصة عند العمل في منطقة القطب، حيث تنتفي الحاجة إلى استخدام طاقة الألواح الشمسية أو أي مصدر طاقة آخر.

بروتين يساعد على التئام الجروح

اكتشف العلماء الجين المسؤول عن التئام الجرح ويتحكم بكيفية نشوء الندب بعد الإصابات المختلفة.

فقد اتضح لعلماء جامعة أوهايو الأمريكية أن هذا الجين هو الذي ينتج البروتين MG53 الذي ينتقل بدوره مع الدم ويساعد على تسريع التئام جروح الجلد والجروح الداخلية في القلب والرئتين والكلى وغيرها من أعضاء الجسم.

واستخدم علماء الجامعة في دراستهم فئراناً مخبرية من دون الجين الذي يفرز MG53، لمعرفة ما الذي يحصل في الجسم عند انتفاء هذا الجين. فبينت نتائج الاختبارات أن هذه الفئران وجدت صعوبة كبيرة في العودة الى حالتها الاعتيادية بعد إصابة تعرضت لها. إضافة إلى ذلك تبين أن قلبها لا يعمل بصورة صحيحة في ظروف التوتر النفسي.

«ذهنيات العوام» وثقافتهم

رغم ما تميز به التاريخ الإسلامي من تنوع المعلومات وكثرتها واختلافها، إلا أنه ما يزال هناك الكثير فيه مما يلفه الغموض وما يتطلب إعادة دراسته وبحثه، وخاصة ما يتعلق بصنّاعه الحقيقيين.

أضاء الأدب الشعبي في المجال الاجتماعي ما أهملته المصادر التاريخية والأدب الرسمي حول إشكالية «البناء الطبقي»

■ إعداد إيمان الأحمد

يعرف عن العوام عموماً أنهم الأقل حظاً في العلم من الطبقات الأخرى، ومع ذلك يذكر التاريخ في صفحاته نماذج عديدة عن علماء وأدباء وفنانين كانوا في الأصل مزارعين أو رعاة أو حرفيين. فمثلاً أشهر المعتزلة كانوا من أهل الحرف والصناعات أو المشتغلين بالتجارة.

لا يمكن إنكار حقيقة تدني ثقافة العوام في مجملها، بعد أن ضجت بالخرافات والشعوذات، خصوصاً في العصور المتأخرة. وقد انطوت الكثير من المعتقدات الصوفية مثلاً على مضامين اجتماعية وثقافية كانت تعبيراً عن طبيعة مجتمع متأزم، استعصت حلول مشكلاته، فذهبت إلى الاستعانة عليها بالصبر، أو طلب الخلاص في الآخرة!

ومن المعروف أن ثقافة العوام غالباً ما كانت «شفاهية» أو غير مكتوبة، ومع ذلك احتوت الحَوليات التاريخية الكثير من المعلومات الخاصة بالمأكل واللباس والمسكن وطرائق التفكير والعادات والتقاليد.. إلخ. كما كشف «الطب الشعبي» عن إبداعات للعوام تجاوز الكثير منها طور الخرافة ومال إلى التجريب واكتساب الخبرات في علاج الأمراض والتداوي، مازال الكثير منها يحمل عناصر استمراريته وصالحاً للتداول حتى عصرنا هذا.

وخلف العوام أدباً شعبياً عرف باسم «أدب الزهد والرقائق»، عبروا فيه عن موقف العامة إزاء الحكام الجائرين والموسرين. كما أسهموا في مجال الأدب، نثراً وشعراً، فأدب «المقامات» مثلاً يعبر عن معاناة المكدودين والمتسولين وبؤس الشرائح الاجتماعية المهمشة. وينطوي على قدر من «النقد الاجتماعي» الذي يصل أحياناً الى حد التحريض على الثورة للتخلص من تلك الأوضاع المزرية. ومن أشهرها مقامات «بديع الزمان الهمداني» الذى كان من المكدودين، وقد راجت مقاماته بين جموعهم عن طريق التداول الشفاهي. أما «الأمثال»، فكانت بمثابة نوع من الأدب الفلسفي الذي امتاز بإيجاز اللفظ وتحقيق المعنى وحسن التشبيه، وعالجت الأمثال موضوعات حياتية وكانت تفصح عن خبرات وتجارب جرى التعبير عنها بطريقة ساخرة من الحكام، وتظهر فقدان الثقة في شخوصهم. كما انطوت على الكثير من الفضائل، كالتحلي بالقناعة والتراحم والتكافل، بما يساير طبيعة مجتمعات غصت بالظلم الاجتماعي والاغتراب السياسي. وحوت أغلب هذه الأمثال المتداولة شفاهاً ألفاظاً من العربية الفصحى جرى تحريفها، وكانت تحمل ألفاظاً من لغات قديمة.

أما في الشعر، فقد أبدع العوام والمهمشون نوعاً من النظم تجاوز الشعر التقليدي في موضوعاته وطرائقه ولغته ومقاصده. ومن أبرز ما في هذا النوع من الشعر الشعبي فن «المواليا» الذي استحدثه عامة بغداد. كما أبدع العوام في الأندلس فن «الأزجال» الذى ندد بالسلاطين، في مقابل «الموشحات» التي عبرت عن شرائح الطبقة الأرستقراطية. لذلك كانت الأزجال تلقى بالعامية، بينما كانت الفصحى لغة الموشحات، وتميل الأزجال إلى الزهد والسخرية والفكاهة والظرف وقد انتقل هذا الفن الى مصر، حيث وضع «ابن سناء الملك» قواعده، ثم انتشر كذلك بين عوام العراق.

يكشف هذا النتاج الأدبي والثقافي عن هموم الطبقات الكادحة وطموحاتها في الخلاص، كما يكشف عن حقيقة عجز القوى الاجتماعية المهمشة في إحداث الانقلاب الثوري في واقعها، خصوصاً بعدما آلت إليه الانتفاضات والثورات الاجتماعية من فشل وإخفاق، برغم كثرتها وتعددها. مما جعل أدب العوام يتسم عموماً بالخنوع وقبول الأمر الواقع والتسلح بالصبر، ومهادنة السلطة. رغم أنه كشف عن حقيقة تردي الأحوال الاقتصادية، وطبيعة علاقات الإنتاج الإقطاعية والعبودية.

أضاء الأدب الشعبي، في المجال الاجتماعي، ما أهملته المصادر التاريخية والأدب الرسمي حول إشكالية «البناء الطبقي» وأثبت دون شك وجود طبقة واسعة وعريضة من العوام المستضعفين والأرقاء، في مواجهة «طبقة أرستقراطية» عاتية ومتجذرة، وأخرى «وسطى» هزيلة ارتبطت بالطبقة العليا، كما كشف هذا الأدب الشعبي عن تكريس «الوضع القائم».

كما أبدع العوام، في مجال الفنون، أعمالاً فنية صادرة عن «الوجدان الجمعي» في صورة «تمثيل» مرتجل قام به المحاكون الهزليون الذين عرفوا باسم «أصحاب السماجة» وهم يعتمدون في «تمثيلياتهم» على الحركات الغريبة، وقص «الحكاوي» الهزلية بصورة تعبر عن الصفات والأخلاقيات البشرية المتنوعة، مستعينين في ذلك ببعض الأدوات البدائية التي تساعد على تجسيد العمل الفني كما كان هؤلاء «المحاكون» يقدمون نوعاً من المسرح البدائي الذي يصور بعض الوقائع العسكرية أو الكوارث الطبيعية والبشرية. كما جرى استخدام «الدمى المتحركة» التي تحكى عن نماذج اجتماعية واقعية، عرفت لذلك باسم «خيال الظل» التي يعتبرها بعض النقاد إرهاصاً لفن المسرح. تلك صورة مجملة عن «ذهنيات العوام» المعبرة عن ثقافتهم التي لا تخلو من إبداع، بما ينفي الاتهام الشائع بجدب ثقافة العوام والمهمشين.

بشير العاني: وجدتَ قبراً لرفيقة دربك.. أين قبرك؟

«ياأماني، ما يخفف عني أني استطعت أن أحفر لكِ قبراً وأن أهيل التراب على جسدك الجميل، بلى، هذا ما يخفف عني الآن وأنا أراقب الأجساد المعلقات على الأعواد بانتظار شفاعة الأمهات كيما تترجّل، هذا إن بقيت للأمهات هذه الأيام شفاعة لدى أمراء الحرب، وبالذعر البشري الذي تستطيعه روحي أفكر بالجثث المرمية في المدن والمزارع والبلدات، جثث برؤوس وبلا رؤوس، من سيأبه بها أكثر من القطط والكلاب الشاردة، والحقَّ أقول لكم، لا حقّ لحيّ إن ضاعت في الأرض حقوق الأموات»

■ زهير مشعان

بهذه الكلمات نعى الشاعر الفراتي بشير العاني رفيقة دربه زوجته أماني التي أودى المرض بحياتها، وكان عزاؤه أنه وجد لها قبراً وأهال التراب على جسدها الجميل..

اليوم نعاك الكثيرون، نعتك الأقلام والصفحات، لكن لا قبر لك لنهيل عليك حبات من تراب الوطن، وشيء من محبتنا، ومما بقي من عواطفنا التي تشتت ما بين أنحاء الوطن وأنحاء المعمورة حيث تشتت السوريون وهم يبحثون عن ملاذ آمن ينقذهم من الأوهام والوحوش الفاشيةً التي أحاطت بهم من الجهات الست!

يعد العاني من أبرز شعراء محافظة دير الزور، ولد عام 1960، وحصل على شهادة بكالوريوس في الهندسة الزراعية.

لم يغادر بشير العاني مدينته دير الزور. أراد أن يحرس قبر رفيقة دربه بعد صراعها الطويل مع المرض العضال. بقي على مقربة من الفرات غير عابئ بحصار التكفيريين لمدينته، إلى أن وقع بين أيديهم. كانت التهمة جاهزة بالنسبة إلى شاعر مثل بشير، وهي «الرّدة».

وأعدم «تنظيم داعش» الشاعر محمد بشير العاني ونجله إياس، في مدينة دير الزور، بحسب ما أبلغ عناصر التنظيم ذوي الشاعر، الخميس 10 آذار2016.

وكان الراحل عضواً في اتحاد الكتاب وأصدر ثلاث مجموعات شعرية هي «رماد السيرة» الصادرة عام «1993»، و«وردة الفضيحة» «1994»، و«حوذي الجهات» «1995». وقد تميّز شعره بنبرة غنائية تحمل وجع الفرات وعتابا الصحراء وبلاغة الضّد، وحاول ابتداع ألفاظٍ تخصه. وشارك بأمسيات شعرية في غالبية المحافظات مع مجموعة من شعراء وشاعرات الفرات كالشاعر محمد حداد والشاعرة سميرة بدران، كذلك مع زملائه من أعضاء اتحاد الكتاب في دير الزور ومنهم القاصين إبراهيم خريط ورشيد رويلي اللذين سبقاه في الرحيل نتيجة الحرب المجنونة التي تعصف بسورية ودير الزور خصوصاً.

وكان آخر ما كتبه قصيدة بعنوان «تغريبة الخاسر» جاء فيها:

«لهكذا حزن، أسرجتني أمي
يا عكازَ وقتي الكفيف..
ويا مقاعدي على أرصفةِ التعبِ الطويل
ها أنا
أنا العاثرُ بجماجم اتزاني
الشاغرُ إلاّ منك
أبحث عن صَرّةٍ لملمتِ فيها أوجهي التي انسربت
لملمت فيها براءتي
خسائري
أنا الذي قايض الطمأنينة بالهزائم»

صديقي الذي اغتالتك وحوش الظلام الفاشية داعش، بشير العاني الشاعر الفراتي المرهف، السلام لروحك..

الفن الجداري.. معرفة وموقف!

«إن ما يميز الرسامين الجداريين المكسيكيين عن غيرهم هي قدرتهم على التفكير النظري، إذ كانوا نظراً لما حبَتهم به الطبيعة من تأهيل وقدرات قد استوعبوا مشاكل زمانهم وأدركوا الطريق الواجب عليه سلوكه. كما وعرفوا حق المعرفة الوضع التاريخي الذي عايشوه وموقف فنهم من الواقع الراهن»

■ خوسيه أوروسكو

■ آلان داود

هكذا وصف خوسيه أوروسكو الفنان التشكيلي المكسيكي، الفن الجداري في المكسيك، وهو يعد من رواد الفن المكسيكي الحديث، زاول التصوير الزيتي والجداري والمائي والحفر، وأسهم مع دافيد ألفارو سيكيروس وديبغو ريفيرا في وضع أسس مدرسة فنية مكسيكية لها طابع تقدمي ارتبطت بالأفكار الاشتراكية، ولها مواقفها الواضحة من علاقة الفن بالمجتمع، إذ جعلت الفن في خدمة النضال السياسي للشعب المكسيكي، واستوحت الحضارة المكسيكية القديمة، ودعت إلى فن يخاطب الناس، ويطرح قضاياهم، وبدلت المفهومات الفنية التقليدية التي كانت سائدة، واستخدمت الفن الجداري بدلاً من اللوحة الزيتية لتحقيق ذلك، وقدمت التقنيات الفنية الملائمة للفن الجداري، وملأت الساحات والأماكن العامة باللوحات النضالية التي تتمتع بالروح المكسيكية الخالصة.

بعيداً عن التقليد!

عندما غزا المستعمرون الإسبان أراضي المكسيك عام 1519 أذهلهم جمال الطبيعة فيها ومنجزات أهلها في الزراعة ومدنها الكبيرة ومعابدها والأبنية والجسور التي شيدها بشر لم تكن لهم معرفة بالأدوات الحديدية ولا بعجلة صناعة الخزف ولم يشاهدوا من قبل الأسلحة النارية.. الخ. وقام الإسبان بتدمير مدن الهنود تدميراً وحشياً فهدموا وأحرقوا المعابد والقصور وحطموا التماثيل الحجرية والخزفية ونقلوا إلى أوربة الأدوات والأشياء المصنوعة من الذهب والأحجار الكريمة. قامت في المكسيك الثورات، كما في بقية أنحاء أمريكا اللاتينية وناضل شعبها ضد السيطرة الأجنبية التي لم تتمكن من القضاء على الإنجازات الرائعة للحضارة البشرية هناك، فإبداع الرسامين الهنود قد أوجد على مدى آلاف السنين الكثير من المدارس والأساليب الفنية. وعانت مراحل عديدة من النشوء والازدهار والانحطاط وخلفت نماذج رائعة من أعمال العمارة والتشكيل والسيراميك.. الخ، وبالاعتماد على هذه الحضارة بالذات قام فن الجداريات المكسيكي.

إن ما يميز فن الجداريات المكسيكي هو ارتباطه بالفن المكسيكي القديم، وموضوعاته الأساسية التي تعكس العلاقات الاجتماعية بين الناس وحال المجتمع وتاريخه وآفاق تطوره. ولعل أهم سماته كونه لا يمثل تقليداً للمدارس الأوربية ومنابعه وطنية خالصة. وكان رساموه متأثرين بالأفكار التقدمية التي اجتاحت العالم آنذاك.

كان المثقفون المكسيكيون آنذاك يبحثون عن هويتهم الوطنية لإدراكهم أن ثقافة الغزاة الإسبان لا تعبر حقاً عن أماني وهموم عامة الشعب

«بوسادا».. الموهبة الشعبية

في عام 1921 قام ديبغو ريفيرا برسم أول جدارية في المكسيك بعنوان «الكون» وأعقبتها عشرات ومئات المجموعات من اللوحات الجدارية التي تزين الأبنية في كثير من المدن المكسيكية.

ولد ريفيرا عام 1886 ودرس الفنون التشكيلية في أكاديمية سان كارلوس، سافر إلى فرنسا للدراسة وزار إسبانيا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا والاتّحاد السوفياتي وقام بجولة في إيطاليا لدراسة فن الجداريات لفترة عصر النهضة، ثم قام بجولة في أنحاء المكسيك لدراسة الحياة الشعبية والفلكلور وفن الهنود، ونفذ أول لوحة جدارية بعنوان الكون عام 1921، احتكّ بفنّانين كبار أمثال بيكاسّو وسيزام، فتبنّى مدارسهم الفنّيّة ليستقلّ بعدها ويؤسّس فناً مكسيكياً خاصاً.

كان أحد الرسامين الشباب الذين أثر بهم فنان غرافيك شعبي لم تعترف به الأوساط الفنية الأكاديمية حينها، لكنه حظي بشهرة عريضة في الأوساط الشعبية من خلال رسومه الكاريكاتورية التي يبدو أبطالها بهيئة هياكل عظمية ترتدي ملابس الفلاحين والجنود..

وكان هذا الفنان الذي لم يتعلم الرسم في الجامعات واسمه بوسادا يعمل في مطبعة فيزين، ومنشوراتها من كتب الصلوات والتراتيل وحكايات الأطفال وغيرها. عاش ريفيرا في الحي نفسه وطفق يرتاد المطبعة، وكتب عنها ريفيرا في وقت لاحق متحدثاً عن بوسادا: «لقد كشف أمامي الجمال الأصيل للشعب المكسيكي وجمال نضاله وطموحاته كما أعطاني أسمى درس في الفن». أما أوروسكو فقد كان يرتاد مدرسة إلى جانب المطبعة، وكتب عنه: « كان بوسادا يعمل على مرأى من الناس، وغالباً ما كنت أقف طويلاً كالمسحور أمام النافذة وأراقب عمله.. وتلقيت منه أول الدروس»، وقد تأثر هذان الفنانان بشدة بأعمال هذه الموهبة الشعبية.

«مجتمع جديد.. فن جديد»

كان المثقفون المكسيكيون آنذاك يبحثون عن هويتهم الوطنية لإدراكهم أن ثقافة الغزاة الإسبان لا تعبر حقاً عن أماني وهموم عامة الشعب فتوجهوا إلى الفلكلور الشعبي وإلى الآثار القديمة لشعبهم وقد ذهلوا هم أنفسهم لنتائج أبحاثهم في هذا المضمار! واكتشفوا أهمية وروعة حضارة أجدادهم وبدأت حملة واسعة لإحياء التراث القديم واعتماده كأساس للبناء عليها وبلغت الحملة أوجها بين عامي 1910 /1917.

ولكن دراسة بعض الفنانين في أوربا تركت بصمتها على هذا الفن فقد أخذوا عن الفن الأوربي المتطور تلك العناصر التي يفتقدها الفن المكسيكي القديم، فالمعروف أن الرسوم الجدارية نشأت كتقليد لجداريات الكنائس الأوربية، وظهرت لأول مرة بعد مجيء الإسبان إلى البلاد ونشوء فن العمارة المكسيكي الذي مزج بين العمارة الإسبانية والعمارة المكسيكية القديمة، فمثلاً حظي ريفيرا بشهرة واسعة في البداية كفنان تكعيبي! إلا أنه نكص عن هذا الاتجاه بعد فترة، بعد أن التقى سيكيروس في باريس واتفق معه في الرأي حول مستقبل الفن المكسيكي وأكد ريفيرا: «إنني أرى أن المجتمع الجديد هو المجتمع الذي ستزول فيه البرجوازية وأذواقها.. إن مجتمع المستقبل هو مجتمع الجماهير.. والفن الجديد لن يكون متحفاً للصور والآثار بل تلك الأبنية التي يرتادها الناس يومياً.. ومن هنا خلصت إلى فكرة الرسم الجداري».

«فن العامل الضحية»

أما دافيد سيكيروس الذي يعد من أهم الفنانين التشكيليين الذين أنجبتهم المكسيك بشكل خاص وأمريكا اللاتينية بشكل عام، والذي أدرك منذ صغره أهمية الفن والدور الأساسي والفاعل الذي يمكن أن يلعبه في المراحل التاريخية، والاجتماعية كلها، لناحية الارتقاء بالإنسان وأحاسيسه، ومفاهيمه، وقدرته على التحاور والانتماء للحضارات الإنسانية، فيؤكد «أننا لا نريد حبس أعمالنا في المتاحف، حيث لا يمكن أن يشاهدها إلا من لديه الوقت لذلك، وهذا ليس حال الذين يعملون، وبما أن الشعب غير قادر على زيارة المتاحف والمعارض فيجب علينا عرض أعمالنا في الشوارع وفي الأماكن التي يتجمع فيها العمال. لنحوّل أماكن تجمعاتهم إلى متاحف، ولنغط جدران المنازل والمباني العامة والقصور النقابية والأماكن كلها التي يتواجد فيها الناس بالرسوم الفنية».

وفي برشلونة، خلال جنازة سياسي مكسيكي اغتالته الشرطة الإسبانية، ألقى سيكيروس خطاباً كان من الشدة لدرجة أن السلطات الإسبانية أبعدته من أراضيها، وبعد عودة سيكيروس إلى بلاده طرح السؤال التالي: «كيف يمكن أن ننجز فناً نصبياً وبطولياً، فناً جماهيرياً؟ قلنا لأنفسنا: فن جماهيري، هذا يعني فن جداري»، وقد تلمس الفنان في جداريته الثانية الطريق التي ستستغرق حياته، إننا نقصد «فن العامل الضحية» والذي أنجزه بتقنية الفريسك القديمة، وقد أبرز في هذا العمل جزءاً يمثل مجموعة عمال يحيطون بتابوت رفيقهم القتيل، إنهم صامتون، لكنه ذلك الصمت المليء بالصراخ بالإدانة، والتصميم على الانتقام، وجاء هذا العمل تأكيداً للطاقة الإبداعية التي سبق لها أن وعدت بالكثير.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/03/11» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

يبلغ العنف الذي تقدمه أفلام من نمط «SAW» حداً يفوق برعبه أفلام داعش نفسها إذا تم النظر إلى كلا «الإنتاجين» على أنه «إنتاج سينمائي».. ما يجعل من داعش أكثر إرعاباً هو عملية «كسر الإيهام» الذي تمارسه الماكينة الإعلامية المرافقة لداعش..

موت بألوان الطيف..

برعاية هوليوود!

فإذا كانت ماكينة هوليوود التقليدية تجعل من بضاعة أفلام الرعب، «بضاعة مسلية» بجانب ما منها، هو الجانب المتعلق بأنّ الرعب المقدم محدود بالشاشة، وأن نتائجه أمام الشاشة هي إثارة القلوب الضعيفة والتحدي الضمني الساخر الذي يجري تحريضه بين المتابعين بحيث يبدو حضور فيلم رعب مغامرة يمكن لمجموعة من الأصدقاء خوضها بسلامة والخروج منها بتعليقات ساخرة على بعضهم بعضاً..

■ عماد شربك

بالمقابل فإنّ الماكينة المرافقة لأفلام داعش، تستخدم الإيهام الأولي الذي تستخدمه السينما عموماً بغرض خلق واقع افتراضي أمام المتابعين يسحبهم من عالمهم ليضعهم في عالم آخر يقودهم فيه خيالهم الذي يلونه صناع الفيلم ويوجهونه بمادتهم السينمائية المقدمة، ولكنها لا تكتفي بهذا القدر بل تذهب نحو كسر الإيهام بالتأكيد والإصرار أنّ ما تقدمّه ليس فيلماً وليس إيهاماً بل هو واقع، وفوق ذلك فإنّه واقعك أنت بالذات كمشاهد، هو واقع يترصدك ويستهدفك..

ولكنّ عملية «المتاجرة بالعنف» سينمائياً وواقعياً، بدأت تدخل مرحلة أفولها النهائي بالمعنى التاريخي..

أزمة هوليوود

أشارت إحصاءات قدمتها الحكومة الأمريكية أن ما تقدمه «المنتجات الإبداعية» التي تشمل السينما والتلفزيون والمنتجات الإعلانية والترفيهية الملحقة بذلك، قد بلغ حوالي 916 مليار دولار في العام 2011، وهو ما يظهر مدى تأثير هذه الصناعات وبينها «صناعة السينما» على الاقتصاد الأمريكي.

يصنف هذا النوع من «المنتجات» على أنه «الصادرات الأكثر رواجاً» للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وتابعت الدراسة التي قدمتها وزارة الخزينة الأمريكية متحدثةً عن تأثير سنوات الأزمة الاقتصادية الأخيرة على حجم تلك «الصادرات» وعلى مردودها العام بالنسبة لمجموع الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما اتفق عليه الكثير من رواد «سوق الأفلام الأمريكية» الذي عقد في العام 2009، وهو تجمع حواري سنوي يضم الكثير من منتجي الأفلام الهوليودية، حينها بدأ الجميع بالتحدث عن علاقة التراجع الاقتصادي الذي بدأت ملامحه بالظهور على تلك الصناعة، وكانت قد شهدت بعض الانتعاش حتى العام 2008، كما بدأت الدعوات إلى تبني «الأفلام الرابحة» التي لن تضع مصنعيها تحت رحمة شبح الإفلاس، ولعل إعلاناً من هذا النوع يبدو لكثيرين تفسيراً كافياً بذاته لاستيعاب نوعية الأفلام التي اتجهت هوليوود إلى التركيز على إنتاجها خلال العقد الأخير، ولكن من يضع في حسابه أهمية هوليوود السياسية– الدعائية العامة بالمقارنة مع أهميتها الربحية المباشرة، لن يفوته أنّ مسألة «الربحية» في حسابات هوليوود، هي مسألة أكثر تعقيداً بكثير مما يمكن التقاطه بدراسات «الجدوى الاقتصادية» التقليدية..

لم تكن العلاقة بين السينما الأمريكية والأزمات الاقتصادية بسيطة في أي يوم من أيامها وهذا ما لم يخف عن أعين النقاد

علاقة قديمة

لم تكن العلاقة بين السينما الأمريكية والأزمات الاقتصادية بسيطة في أي يوم من أيامها، وهذا ما لم يخف عن أعين النقاد، فقد شهدت صناعة السينما الأمريكية ميلاً واضحاً نحو الكوميديا في ثلاثينات القرن الماضي بالتزامن مع أزمة العام 1929، لكنها سرعان ما اتجهت نحو الأفلام الكئيبة والجدية خلال الثلاثينات بعد أن أصبحت تلك الأزمة عصية عن التجاهل، لتظهر أفلام «دراكولا» و «فرانكشتاين» و«المومياء» وأمثالها من المشاهد السوداوية، ومع الأزمة الراهنة التي أصابت الرأسمالية العالمية في الآونة الأخيرة وما تزال مستمرة في التعمق، بدأت آثار كبرى تظهر على شكل ومضمون الصناعة السينمائية لهوليوود، إذ أصبح لأفلام الحركة والتشويق نصيب الأسد من الروزنامة السنوية للأفلام الأمريكية، كما أخذ تدخل المؤسسات الأمنية الأمريكية في جوانب تلك الصناعة كلها، الموجود أساساً، يزداد ويتعمق بما يشير إلى حالة «انضباط عسكري» ضمن خط عام واحد تفرضه الأزمة المتعمقة.

في السياق، فقد حمل العام 2007 فضيحة كشفت دور وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وارتباطها الشديد بهوليود، حيث قام أحد الصحفيين بنشر ما قاله الرئيس السابق لمجلس التعاون الأعلى في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «بول كولباو» في خطاب ألقاه في جامعة فرجينيا، تحدث فيه بإسهاب عن العلاقة بين هوليوود والوكالة، وكانت الصاعقة في حديثه حول تفاصيل تصوير الفيلم **The Recruit** من بطولة الممثل الشهير «آلباتشينو» والذي يتحدث عن طريقة تجنيد عملاء أمريكيين في الوكالة، وذكر أن وكالة الاستخبارات المركزية قد وظفت أحد عملائها في موقع التصوير تحت مسمى «مستشار» وذلك لـ«تضليل» صناع الفيلم عن الحقيقة المتعلقة بتفاصيل عمليات تجنيد العملاء الجدد في الوكالة، لكن «بول» سارع بإصدار بيان عاجل ينفي فيه أقواله جميعها جملة وتفصيلاً، وبالأخص كلمة «تضليل»!

«عنف» للأزمة الجديدة

بالتزامن مع «الانطلاقة الحربجية» الجديدة التي بدأتها الولايات المتحدة مطالع هذه الألفية، كان لابد من استثمار هوليوود ومدى تأثيرها على عقول وقلوب الملايين من متابعيها، فقد شهد العقد الأخير ظهور أفلام **Black Hawk Dawn, Zero Dark Thirty Argo**، التي تجعل من الحروب الأمريكية وراء البحار، و«تصدير الديمقراطية» حدثها الأساسي. حيث لم تشهد السينما الأمريكية هذا العدد من الأفلام «الاستخباراتية» في مثل هذا الوقت القصير منذ انطلاقة مثل هذا النوع من الأفلام أيام الحرب العالمية الأولى، حيث حصد **Argo** الذي يتحدث عن «أمجاد» الاستخبارات الأمريكية في إيران جائزة أفضل فيلم وأفضل مخرج في العام 2014، في وقت عانت فيه العلاقات الإيرانية الأميركية الكثير من المد والجزر المتواصل، تحدث المخرج «بن أفليك» بمديح كبير وثناء غير مسبوق عن وكالة الاستخبارات الأمريكية، لم يخف الرجل حقيقة خضوعه للعديد من التدريبات الميدانية وتواصله الدائم مع بعض مسؤولي تلك الوكالة خدمة لـ«مصداقية» الفيلم، كما حصلت الممثلة «جيسيكا جاستين» على جائزة أفضل ممثلة في دورها في فيلم **Zero dark Thirty**،هذا الفيلم الذي يشرعن التعذيب الوحشي المرتبط بسمعة الاستخبارات الأمريكية ويجيز الانتقام من «أعداء الأمة»!

يحلو للكثير من النقاد السينمائيين والمهتمين بالشأن الفني التقليل من تأثير هذه العلاقة التاريخية بين هذه الصناعة وجذورها في مجالات الاقتصاد والسياسة، لكنها اليوم أصبحت ظاهرة بشكل فاقع على الشاشات جميعها، ولم تعد السينما الأمريكية اليوم قادرة على تقديم أي جديد سوى دفعة جديدة من أفلام «الأبطال الخارقين» و«حروب التحرير والديمقراطية» يضاف إليها بعض الكوميديا الخفيفة أو اقتباس مكرر لروايات الأطفال وقصص الخيال العلمي..

إفلاس في الأفق!

إنّ إفلاس هوليوود بشكلها الحالي وبالمضامين العنيفة التي باتت على رأس منتجاتها، يلوح في الأفق واضحاً وقريباً، ولا يرتكز هذا الإفلاس إلى الجانب المالي من عملية الصناعة الهوليوودية فقط، بل قبل ذلك إلى تهافت «النموذج الأمريكي» بجانبيه الأساسيين «الحلم الأمريكي» كصورة مقدمة للخارج عن الداخل، و«صراع الحضارات» كصورة عن العالم– الغابة مقدمة للناس جميعهم بوصفها الصورة الصحيحة التي ينبغي العيش في ظلالها وفي «أتون حروبها»، وهو ما يخالف الاتجاه العام الذي ستضطر البشرية إلى الانعطاف نحوه حفظاً للنوع البشري واستمراره!